قراءة في القيامة السورية

د. حسين علي الشرع



قراءة في القيامة السورية

د. حسين علي الشرع

المقدمة:

- سوريا إحدى الدول العربية الهامة في المنطقة: تقع في موقع استراتيجي مهم، شرق المتوسط، متجاورة مع تركيا من الشمال، ومع العراق شرقـًا، والأردن جنوبـًا وفلسطين ولبنان غربـًا، وقد كانت بلاد الشام التي تجمع كل من: لبنان، والأردن، وفلسطين، وإلى الشمال من الجزيرة العربية، وإلى غرب وشمال العراق، وكانت هذه الأقاليم تابعة للدولة العثمانية التي دخلت إلى الوطن العربي في عام ١٥١٦م، عن طريق (مرج دابق) شمال حلب في معركة بين جيش السلطان سليم الأول العثماني، والمماليك، وكان هدف السلطنة العثمانية: ضم بلاد الشام، ومصر، والمغرب العربي، والعراق إليها، وقد نجحت في ذلك وأصبحت الشام، ومصر والمغرب العربي، أجزاء من الدولة العثمانية واستمرت السلطنة تحكم هذه البلاد لأربعمائة سنة من عام ١٥١٦م إلى عام ١٩١٦م. لكن هذه الفترة تميزت بتخلف هذه المنطقة وعدم الاهتمام بها، لأسباب تتعلق بطريقة الحكم في الدولة العثمانية

واتساع رقعتها إلى أوروبا، وتحالف القوى الجديدة في أوروبا ضد السيطرة العثمانية لا سيما بعد فتح إسطنبول على يد محمد الفاتح عام ١٤٥٢ م: وهي رمز أوروبي وكنسي مهم لأوروبا الكاثوليكية، والأرثوذكسية في العالم.

- وأهمية سوريا بالنسبة السلطنة إنها كان طريق الحج للأراضي المقدسة في مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والقدس في فلسطين، وأرض خصبة لإنتاج الحبوب والمراعي، ومصدر مهم للجندية، وفي نهاية القرن التاسع عشر، بدأت الدولة العثمانية تواجه تحديات كبيرة داخلية وخارجية من أبرزها:

- مركزية السلطنة ورغبة قادة الجيوش فيها للسيطرة على أكثر على الأطراف، ودمجها في حروب السلطنة، وموارد بشرية (الإنكشارية) واقتصادية لتمويل الحروب.

- الصراع مع القياصرة في روسيا الذين كانوا يعتبرون أنفسهم حماة المسيحية الأرثوذكسية في العالم، بعد انقسام المسيحيين إلى كنيستين (الشرقية والغربية).

(كنيسه أنطاكيا وسائر المشرق)، و(الفاتيكان الغربية في روما)، وحروب السلطنة مع بلاد البلغار والمجر والنمسا والبندقية، وما تمثلهما من نزعه صليبية، هدفها الاستيلاء على بيت المقدس في فلسطين وبلاد الشام كلها، ونظموا لذلك حملتان صليبيتان تحت شعار الصليب لاحتلال أنطاكيا والساحل الشامي من اسكندرونه إلى غزة وصولاً إلى مصر.

- تطلع الأطراف إزاء الحركات التي قادها بعض السلاطين العثمانيين وقادة جيوشهم لإخضاع هذه الأطراف لهيمنة السلطنة التي بدأت تتجه نحو التتريك (سيطرة اللغة التركية)، وطمس الشخصية القومية لهذه الأطراف، عملاً بمنطق أن السيادة للخليفة، وأصله وفصله، بعد أن كانت التوجهات الأولى إسلامية، واستمرار للخلافة الإسلامية، وسمي الخليفة العثماني (حامي الحرمين الشريفين).

- وكانت هذه الحركات للأطراف، قد بدأت بالنمو والتكاثر: بتشجيع من أوربا الطامعة في المنطقة، التي فشلت الحملتان الصليبيتان الأولى والثانية في الاستيلاء على بلاد الشام، وتم دحرها بعد مئتي عام، وبقيت هذه النزعة قوية ومتأصلة، وسعت هذه الدوائر للاستفادة من النزعة التي ولدتها، تشكيل حركة تركية "الفتاة"، والتي كانت تجمع المتعصبين للقومية التركية داخل الدولة والتي نجحت في إقصاء السلطان عبد الحميد الثاني وهيمنتها على الدولة العثمانية (١٩٠٥م – ١٩٠٨م). وبالمقابل تشكلت الجمعية العربية الفتاة التي أسسها المثقفون العرب من بلاد الشام، الدارسون في فرنسا وأوربا، برئاسة عبد الحميد الزهراوي، ومعه لفيف من الدارسين والعروبيين العرب في الشام ومصر، وبدأ التصادم بين الاتجاهين: (التركي الذي يعتبر نفسه هو الآمر والناهي المطاع)، (والاتجاه الثاني الذي بدأ يطالب بإصلاح نظام الحكم وإعطاء البلاد العربية نوعـًا من الاهتمام بعد كل ماجرى من تجاهل للحقوق العربية).

وزاد من تدهور العلاقة بين المركز والأطراف: تنبه الدول الاستعمارية التقليدية آنذاك، بريطانيا وفرنسا، عندما عقدت السلطنة تحالفًا سياسيًا واقتصاديًا مع الإمبراطور الألماني. وكان من نتائجه: إنشاء خط سكة حديدية يربط بغداد مروراً بتركيا، وخط الحديد الحجازي الذي يربط السلطنة ببلاد الشام، وصولاً للمدينة المنورة ١٨٠٢م، وكان هذا الخط هو رابط ممتاز لهذه الأقطار، الشام، والعراق، وفلسطين، ومصر، والحجاز، بالدولة المركزية في استنبول.

وانتهاء بدخول الدولة العثمانية وملحقاتها بتحالف مع ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م – ١٩١٩م)، واتساع الاتجاه الغربي نحو استثمار المسألة الشرقية والمسألة السورية، وضرورة انفصالها عن الدولة العثمانية، وقد كانت نتائج المسألة الشرقية والمسألة السورية كارثية على الدولة العثمانية، حيث بدأ الأوربيون بإدخال العنصر اليهودي في هذه المسألة، عبر عقد مؤتمر بازل السويسري (١٨٩٧م) لليهود الصهاينة مؤتمراً سمي (مؤتمر بازل ١٨٩٧م)

للبحث والانطلاق نحو بناء المشروع الوطني القومي لليهود في أراضي الخلافة العثمانية، في فلسطين تحديداً بعد أن ضاق الأوربيون ذرعـًا باليهود.

وشهدت الأعوام من نهاية القرن التاسع عشر، تطورات دراماتيكية ذات فعالية:

- أهمها الانقلاب ضد السلطان عبد الحميد الثاني من قبل حركة تركيا الفتاة القومية في عام ١٩٠٨ م وتولية خليفة بعده موالٍ وليس له دور، بعد أن رفض السلطان عبد الحميد العرض الذي تقدمت به / الوكالة اليهودية/ بالاعتراف بحكم ذاتي لليهود في فلسطين مدعوماً من قبل سفراء فرنسا وبريطانيا وغيرها، مقابل دعم خزينة السلطنة المفلسة والابتعاد عن التحالف مع الألمان في عهد الإمبراطور غليوم.
- لكن السلطان رفض رفضـًا قاطعـًا مطالب الصهاينة ومن يقف معهم، فكانت السلطنة في وضع مالي واقتصادي سيء للغاية.

- فوجدت القوى الدولية آنذاك بريطانيا وفرنسا في الجمعية العربية الفتاة، جسراً يمكن أن يقودها نحو زيادة درجة العداء لحركة تركيا الفتاة التي كانت تخدم المشروع الغربي.

ووصول الدولة العثمانية إلى مرحلة الشيخوخة، وتنامي الدعوات للانفصال عنها في البلقان، وعند العرب.

وهكذا وجدنا توجه الدول الأوربية لدعم حركة الثورة العربية الكبرى ١٩١٦م، وصبغها بصبغة عربية إسلامية: من خلال تسليم قيادتها لشريف مكة "الشريف حسين" وأولاده (عبد الله، وفيصل، وعلي)، وتأييد المتنورين من الشام ومصر لهذه القيادة.

فكانت الثورة العربية الكبرى التي انطلقت من الحجاز بدعم بريطانيا، وصولاً إلى الشام. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩١٩م)، استطاع الغرب سلخ الأجزاء

العربية عن الدولة العثمانية، والأجزاء البلقانية عنها، وبلاد البلغار والمجر والنمسا والبندقية سابقًا.

وتصور رجال الثورة العربية أنهم نجحوا في التخلص من الهيمنة التركية التي ظهرت بعد الانقلاب على السلطان عبد الحميد، وصوّر الإنكليز لقادة الثورة العربية أنه يمكن أن تتوحد بلدان المشرق العربي، الشام والحجاز والعراق تحت قيادة الهاشميين، الذين يتصلون بنسب إلى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

لكن ما أن تم تجزئة الدولة العثمانية، حتى ظهرت الخطط الاستعمارية في لوزان سويسرا (١٩١٩م)، حيث أخذت هذه الدول التي تسيطر على عصبة الأمم المتحدة عبر إصدار قرارت بالوصاية على هذه المنطقة واقتسامها وفقا لاتفاقية سايكس بيكو (١٩١٦م)، بحيث تخضع سوريا ولبنان وشمال العراق للانتداب الإفرنسي، وفلسطين وشرق الأردن ووسط وجنوب العراق السلطة البريطانية

كدولة منتدبة، لكن البريطاني رفض إعطاء ولاية الموصل لفرنسا، فتم إخضاعها للانتداب البريطاني.

ونُصِّب فيصل بن الشريف حسين ملكـًا على سوريا، لكن الجيش الإفرنسي المتواجد في لبنان أصدر إنذاراً (للجنرال غورو) ١٩٢٠م: بهدف احتلال دمشق وسوريا وطرد الملك فيصل منها، وهكذا تم للفرنسين ذلك.

وتم تجزئة بلاد الشام إلى (لبنان الكبير)، بعد ضم أربعة أقضية تابعة لسوريا (بعلبك، الهرمل، حاصبيا، راشيا، طرابلس) يحكمها الإفرنسيون، ويجمع العائلات اللبنانية المعروفة. وفلسطين تخضع للسلطة البريطانية التي هيّأت الظروف لتنامي الهجرة اليهودية من أوربا الشرقية والغربية إلى فلسطين.

وأُعطيت شرق الأردن: للأمير عبد الله بن الحسين؛ كنوع من الوفاء له؛ لدوره في الثورة العربية.

وأما الملك فيصل: فقد تمّ تنصيبه ملكًا على العراق بعد توحيد الأقاليم الثلاثة، البصرة والجنوب، والفرات الأوسط، وبغداد، وشمال الموصل وكردستان تحت الإشراف المباشر التام من قبل الإنكليز، واستثمار حقول نفط كركوك من قبل الشركة البريطانية (l.p.c) ومعها نفط الجنوب، الذي ظهر بعدئذ.

وحدثت ثورات في الشام: قادها الثوار السوريون في جبل الزاوية والشمال السوري حلب بقيادة المحامي إبراهيم هنانو، وفي الساحل بقيادة صالح العلي، وفي دمشق وغوطتها بقيادة الشيخ محمد الأشمر، وحسن الخراط.

وفي الجنوب السوري ثورة حوران بقيادة: مصطفى الخليلي، وشيوخ المسالمة، والمحاميد، وشيوخ الأبازيد، وطلال الحريذين في طفس، وطالب الشرع، وعكاش السالم السلامات، وقاسم الشرع، ومحمد خير الحريري شيخ الحريرية، ومحمد الزعبي شيخ الزعبية، وحسين المذيب شيخ نوى، وفي جبل العرب سلطان باشا الأطرش، وانضم للثورة دمشقيون وحلبيون وحمصيون وحمويون،

ومن الجزيرة السورية (دير الزور)، ومن أبرزهم في دمشق الدكتور عبد الرحمن الشهبندر من دمشق، شكري القوتلي، وجميل مردم بك وخالد العظيم وفارس الخوري، وغيرهم، وهاشم الأتاسي من حمص، ورجالات حماة عثمان الحوراني، والعظم والبرازي، والشيشكلي والبارودي وعدي، ومن حلب ناظم القدسي ومعروف الدواليبي، و رشاد برمدا، وآخرين.. ومن الدير والمنطقة الشرقية شيوخ العشائر (البكارة راغب البشير وشيوخ شمر وشيوخ الجبور والعقيدات) والزعيم شلاش، وكل هؤلاء الثوار والسياسيون تشكلوا في قيادة واحدة عسكرية، تحت قيادة سلطان باشا الأطرش، وقيادات سياسية تحت قيادة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، هاشم الأتاسي، وشكري القوتلي، وخالد العظم، وفارس الخوري، وجميل مردم بك، والكتلة الوطنية يرأسها هاشم الأتاسي، وبعض الثوار الحمويون، ومن حلب الأسماء المذكورة سابقًا، الذين شكلوا حزب الشعب فيما بعد، واستطاع الثوار والسياسيون وبمساعدة بريطانيا من إنجاز

الاستقلال لسوريا ولبنان، بعد أن خاض اللبنانيون ثورات ضد الوجود الإفرنسي ضمن نضالات السوريين، وتم الاتفاق بين (الشيخ بشارة الخوري عن الموارنة والمسيحيين) والشيخ رياض الصلح زعيم السنة في لبنان، وعادل عسيران وأحمد الأسعد عن الشيعة وأرسلان وجنبلاط (الموحدين) في لبنان والأرثوذكس، والبطرك الكاثوليكي، وبطرك الكنيسة الشرقية: على استقلال لبنان ضمن ميثاق تقاسم السلطة مناصفة بين المسيحين والمسلمين وكان ذلك في العام ١٩٤٣م.

وفي سوريا في ١٧ نيسان ١٩٤٦م بعد الاستقلال: تم انتخاب مجلس نيابي سيطرت عليه الكتلة الوطنية وحزب الشعب.

وتم انتخاب (هاشم الأتاسي)، ثم بعد ذلك، الرئيس شكري القوتلي رئيساً للجمهورية، وتشكلت أول حكومة وطنية برئاسة جميل مردم بك، وسعد الله الجابري رئيساً للبرلمان.

وفي فلسطين قامت ثورات: ١٩٢٠م، ١٩٢٣م، ١٩٢٧م، ١٩٣٦م، قادها الأحرار الفلسطينيون والعرب منهم الحاج أمين الحسيني، وموسى الحسيني، وعز الدين القسام الشيخ السوري قائد ثورة ١٩٣٦، وكذالك من مصر، وفوزي القاوقجي من حماه من سوريا والشيخ محمد الأشمر من الميدان في سوريا، وفي العام ١٩٤٧م، نجح البريطانيون في زيادة أعداد المهاجرين اليهود، وتنظيم عصابات شتيرن، الهاغاناه، والعمل في المزارع وتشكيل قوة عسكرية واقتصادية من خلال الصندوق القومي اليهودي، وفي شرق الأردن التي كانت تحت قيادة الأمير عبد الله الحسين وقائد جيشه الإنكليزي (كلوب باشا) أبوفارس، وما أن استتب الأمر لليهود بمساعدة الإنكليز، حتى أعلن (بن غوريون) تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين ذات الإيدلوجية الصهيونية العلمانية في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨م.

أما قائد الثورة العربية الكبرى (الشريف حسين)، فقد تم طرده من الحجاز (مكة_ المدينة_ جدة)، واستولى عبد العزيز بن سعود عليها وضمها لنجد

والقصيم، وأقام المملكة العربية السعودية ١٩٣٢م.

أما الشريف حسين فقد نفاه الإنكليز إلى جزيرة قبرص تحت الإقامة الجبرية، إلى أن عاد إلى الأردن وتوفي وهو غاضب على أبنائه (علي، وفيصل، وعبد الله) لتخليهم عن حكم الدولة العربية الواحدة من جبال طوروس حتى بحر العرب.

وهكذا أصبحت بلاد الشام: (دولة لبنان)، (دولة سوريا بحدودها الحالية)، (المملكة الأردنية الهاشمية)، والعراق (الجنوب والفرات الأوسط، والموصل ونينوى، والشمال العراقي).

وتم تأسيس نظام ديمقراطي في سوريا بموجب الدستور، الذي حدد الحكم على أساس النظام الرئاسي البرلماني، وكانت السيطرة في سوريا للإقطاعيين وكبار التجار الذين يملكون الأراضي والتجارة، وتشكلت مجموعة من الأحزاب، فكانت في معظمها، مقلّدة للأحزاب الإفرنسية، مثل حزب الكتلة الوطنية، وحزب الشعب، وحزب الشباب، والحزب القومي السوري الاجتماعي في لبنان وسوريا،

والحزب الشيوعي في لبنان وسوريا وفلسطين والأردن، وحزب البعث العربي، والحزب الاشتراكي، وجماعة الإخوان المسلمون، وكانت الحرية للصحافة التي أسسها أشخاص من الطبقة المتنورة مثل: (الأيام، والقبس، وبردى ودمشق ومجلات المضحك المبكي والكلب والثقافة، والبعث، والوحدة، وغيرها)، وكانت نكبة فلسطين التي حدثت في العام ١٩٤٨م، بعد هزيمة سبعة جيوش عربية، قد بدأ بتشكيل الجيش الوطني الموروث عن جيش الشرق الإفرنسي.

الفصل الأول:

الانقلابات العسكرية في سوريا

وفي صبيحة الحادي والعشرين من آذار، قاد رئيس أركان الجيش السوري (جيش المشرق) (الزعيم حسني الزعيم) انقلابـًا ضد الرئيس (شكري القوَّتلي) والحكومة الشرعية، واعتقلهم في جزيرة أرواد، وجميع قادة الرأي الفكري في سوريا، ونصب نفسه رئيسـًا لسوريا.

وعطل الدستور، وأقال الحكومة، وبدأ نظامه العسكري بحكومة مدنية شكلها تحت هيمنته برئاسة (محسن البرازي)، وأعلن الأحكام العرفية التي أتاحت له التصرف وفق مايراه مناسبـًا، ولتحقيق الأهداف التي قام الانقلاب من أجلها وكان بيانه الأول حول (تحرير فلسطين) وخسارة الجيوش العربية للحرب مع العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨م.

وحكم (الزعيم حسني الزعيم) فقط (١٣٧) يومـًا، حقق في هذه الفترة القضايا التالية:

١- اعتقال الزعيم (انطوان سعادة) رئيس ومؤسس الحزب القومي السوري الاجتماعي، وسلمه إلى السلطة في لبنان التي أعدمته فوراً.

٢- عقد اتفاقية مع شركة نفط (I.P.C) صاحبة الامتياز في استغلال النفط العراقي والمتحكمة بالاقتصاد العراقي، لمد خطين: لأنابيب النفط، من كركوك إلى الساحل السوري في بانياس، والآخر يعبر الأراضي السورية باتجاه طرابلس في لبنان.

٣- عقد اتفاقية الهدنة مع إسرائيل، وكان رئيس الوفد السوري في هذه المحادثات " العقيد فوزي سلو" ومقرر الوفد: النقيب عفيف البزرة (١٩٤٩م) وعضوية المقدم محمد ناصر، الذي اغتيل فيما بعد.

٤- إصدار قانون التجنيد الإجباري في سوريا، بعد أن قام طلاب الجامعة السورية بالتظاهر ضد نتائج حرب فلسطين، وهزيمة (٧) جيوش فيها.

٥- وصادر الحريات العامة، وحلَّ الأحزاب والصحافة، وإقرار قانون التّجنيد الإلزامي من مواليد (١٩٢٨م) وما بعدها.

٦- وافق على مد خط أنابيب البترول، من (بقيق في السعودية) إلى (ميناء الزهراني في لبنان، مروراً بسوريا والأردن).

- قام العقيد (فوزي سلو) ومعه مجموعة من أركان الجيش: بالانقلاب على الزعيم، والذي أعدمه (الزعيم الحنّاوي)، ومعه رئيس وزرائه (محسن البرازي).
- وبقي (فوزي سلو) رئيسًا للجمهورية ليوم واحد فقط، حيث قام الزعيم (سامي الحناوي) بانقلاب ضده، وهكذا بعد سنة أو يزيد قام العقيد (أديب الشيشكلي) بانقلاب آخر ضد الزعيم سامي الحناوي (١٩٥١م)، واستلام البلاد، وحلَّ الأحزاب، وأسَّس (حركة التحرير) لتكون الحزب الرئيسي في البلاد، وكل هذه

الانقلابات، والانقلابات المضادة: جاءت وفق نظرية الصراع على سوريا، بين الإنكليز والأمريكان، حيث كان الإنكليز يدعمون نظامي الحكم في العراق والأردن، وكان العراق في عهد الوصي (عبد الإله بن علي بن الشريف حسين) يطمع في ضم سوريا للعراق، وتشكيل (دولة الهلال الخصيب).

بينما (عبد الله بن الحسين) الذي أصبح ملكـًا على الأردن بعد ضم الضفة الغربية له (١٩٥١م): يطمع أن تكون سوريا الكبرى التي تضم سوريا، ولبنان، والمملكة الأردنية الهاشمية.

وبعد الثورة المصرية (١٩٥٢م)، والعدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦م)، بدأ الصراع على سوريا بين القاهرة وبغداد: من خلال سياسة الأحلاف القائمة آنذاك (حلف بغداد) الذي يضم العراق وتركيا وباكستان وبريطانيا.

ـ العقيد (أديب الشيشكلي): بدأ بخطوات رآها وطنية وديمقراطية، عبر انتخابه مباشرة من الشعب، ومن خلال حركة التحرير التي أسَّسها، وأحدث إصلاحات

في الإدارة السورية، وسمح بالصحافة، لكنَّه ارتكب خطأً حيث هاجم جبل العرب بالدبابات، بعدما اتَّضح له أنَّ الأمير حسن الأطرش، أقام اتصالات مع (بغداد وعمان)، وجهات غربية؛ لإقامة حكم محلي لمنطقة جبل العرب، وقد كان الشيشكلي الضابط الذي حارب في فلسطين، وكان قائداً متميزاً أثناء حرب تحرير فلسطين (١٩٤٨م)، أن تعمد الدوائر الغربية لتقسيم سوريا وفقا للمشروع الإفرنسي القديم إلى خمسة دول صغيرة وتفتيت وحدة الأراضي السورية، عندئذٍ استغل حزب البعث المشكلة في (١٩٤٧م)، وحزب العربي الاشتراكي برئاسة أكرم الحوراني، فقاموا بمظاهرات في معظم المدن السورية ضد ديكتاتورية الشيشكلي؛ بسبب حربه ضدَّ (الدّروز) في جبل العرب.

فقام مجموعة من الضباط الصغار، من جماعة (أكرم الحوراني) بالتمرد في حلب برئاسة: النقيب (مصطفى حمدون، وعبد الغني قنوت) وهما من حماه، وآخرين..، ووجهوا إنذاراً لأديب الشيشكلي الذي كان يسيطر على معظم

القيادات العسكرية في دمشق وحمص، لكن أديب الشيشكلي: استجاب للإنذار؛ لحقن دماء السوريين، وترك الحكم، وغادر إلى لبنان، ثم إلى البرازيل، (ولحق به شاب من بيت أبو غزالة من جبل العرب، وقتله؛ انتقاماً لما قام به ضدَّ جبل الدّروز). وهنا قَوِيَت شوكة الجيش السوري، والضباط الذين قاموا بحركة حلب، أو من كانوا مع العقيد الشيشكلي، وكان رئيس أركان الجيش الزعيم (شوكت شقير) اللبناني السوري.

وكان الحل: ألّا يستلم الجيش قيادة البلد، بل أن تشكل حكومة انتقالية؛ كي تمهّد لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وعودة الحكم بموجب دستور (١٩٥٠م)، وإعادة الحياة البرلمانية والديمقراطية لسوريا. فتمّ تعيين السيد (هاشم الأتاسي) رئيساً للجمهورية في العام (١٩٥٤م)، وأجريت انتخابات برلمانية، وعادت الكتلة الوطنية وحزب الشعب ومعهم نواب عن حزب البعث العربي الاشتراكي بزعامة: (أكرم الحوراني، وميشيل عفلق، وصلاح البيطار، ونائب شيوعي هو

خالد بكداش، ونائب عن الإخوان المسلمين هو الدكتور مصطفى السباعي)، وبدأت الحياة السياسية من جديد في ظل نظام ديمقراطي وصحافة حرة، وعادت الصحف القديمة للظهور، واتّجهت سوريا نحو بناء قاعدة صناعية متطورة ومترابطة مع الزراعة، وتطوّرت المنتجات الزراعية، والحبوب والقطن، وشهدت الحياة العامة في سوريا استقراراً: حيث تم انتخاب الرئيس (شكري القوتلي)، وتشكلت حكومة مدنية برئاسة (خالد العظم)، وكان (ميشيل عفلق) وزيراً فيها، وخضعت الحكومات لمساءلة مجلس النواب الذي كان يهيمن عليه شيوخ العشائر، وملاك الأراضي، والتجار، وسيطر مثقفو البرجوازية الدمشقية والحلبية والحمصية والحموية، وتعاظم دور أكرم الحوراني وحزب البعث، ومعهم ضباط صغار في الجيش، فبدؤوا بطرح شعارات تدغدغ مشاعر الناس: كقضية تحرير فلسطين، وإنصاف العمال والفلاحين والكادحين، وبدأ تغلغل الجيش في الحياة السياسية من كتلة أكرم الحوراني، وبدأت الدوائر الغربية تخشى على سوريا من

التوجه نحو الشيوعية، وهيمنة الاتحاد السوفيتي على سوريا؛ لوجود نائب شيوعي هو (خالد بكداش) في البرلمان، أو من التوجه الإسلامي لوجود الدكتور (مصطفى السباعي) في البرلمان. وكلها حجج: القصد منها تطويق سوريا، وإدخالها في سياسية الأحلاف القائمة، فتمَّ التَّحريض عليها من أربع جهات: (من العراق نوري السعيد حلف بغداد، ومن تركيا العضو في حلف بغداد والناتو، ومن الأردن الذي كان يخشى من توسع النفوذ الشيوعي والقومي السوري، ومن لبنان حيث كميل شمعون رئيس الجمهورية)، ومن إسرائيل التي كانت تتابع تزايد النفوذ العسكري في سوريا وتقارب النظام السوري مع مصر جمال عبد الناصر، خاصة بعد حرب السويس ١٩٥٦م.

كل هذه الإرهاصات: وضعت سوريا داخل الحصار السياسي والاقتصادي من الجهات المذكورة، وما أن جاءت ١٩٥٧م، حيث وجد النظام السوري نفسه

محاصراً، وزادت من هيمنة القوات المسلحة والكتائب العسكرية التي كانت تدين بالولاء للقوى السياسية التقدمية أكثر من ولائها للحكم المتمثل بالرئيس القوتلي وحكومته برئاسة (صبري العسلي).

وعلى حين غرة: ركب نحو أربعة عشر ضابطًا الطائرة واتجهوا إلى القاهرة دون علم الحكومة والرئيس القوتلي، أو بدون مشورته، واجتمعوا مع المشير عبد الحكيم عامر الشخص الثاني في مصر بعد جمال عبد الناصر، وعرضوا بإلحاح إقامة وحدة فورية اندماجية بين سوريا ومصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، لكن الأخير تردد في قبول ذلك واتصل بالرئيس القوتلي والوزارة السورية التي رأت في ذلك حلاً للتخلُّص من سياسية الحصار المطبقة على سوريا من كل الاتجاهات، ويمكن أن تنهي هيمنة الجيش على الحكم في سوريا، وهكذا قامت الوحدة الاندماجية بين سوريا ومصر عبر: توقيع ميثاق الوحدة من قِبَلِ الرئيس

شكري القوتلي وجمال عبد الناصر في: ٢٢شباط ١٩٥٨م، وقيام (الجمهورية العربية المتّحدة).

فكانت الخريطة السياسية قبل توقيع اتفاقية الوحدة الاندماجية بين سوريا ومصر، كما يلي:

- تزايد نفوذ حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا، حيث له كتلة برلمانية مؤلفة من (سبعة عشر نائبًا)، وتم انتخاب (أكرم الحوراني) رئيسًا لمجلس النواب، و(صلاح الدين البيطار) وزيراً للخارجية، و(خليل الكلاس) وزيراً للاقتصاد.

- تزايد نفوذ قادة الكتائب العسكرية الموالية لأكرم الحوراني وحزب البعث العربي الاشتراكي، وتزايد نفوذ الشيوعيين حيث تم تعيين العقيد عفيف البزرة رئيسًا لهيئة الأركان، خلفًا للواء توفيق نظام الدين.

- تزايد نفوذ الشعبة الثانية (المخابرات) التي كان يرأسها إبراهيم الحسيني

ثم مصطفى رام حمدان، ثم العقيد عبد الحميد السراج الشخص القوي في سوريا، قبل الوحدة وبعد قيام الوحدة.

- تزايد النفوذ المصري في الجيش وأجهزة الدولة: من خلال السفير محمود رياض الذي كان ضابطـًا في الجيش المصري، ورئيسـًا للوفد المصري الذي وقع اتفاقية الهدنة مع إسرائيل في العام ١٩٤٩م في رودس.

وكان السفير محمود رياض يحضر اجتماعات مجلس الوزراء السوري، والمخابرات المصرية القوية كانت على علاقات واسعة مع السياسيين والعسكريين السوريين.

- محاولة المملكة العربية السعودية إيقاف العمل بالتوجُّه السوري نحو الوحدة مع مصر؛ كرهـًا بعبد الناصر، وزعامة مصر للأمة العربية.

- محاولات نوري السعيد، والوصي عبد الإله: لتنفيذ ما سُمِّي بالمؤامرة الأمريكية في العام ١٩٥٧م، وكان من قادتها: الأمير (حسن الأطرش)، و(هايل

السرور) شيخ عرب السرحان الأردنية السورية، والدكتور (منير العجلاني) من الموالين للسعودية، وآخرين..، وكان رئيس المحكمة العسكرية التي حاكمت هؤلاء هو العقيد (عفيف البزرة) ذو الميول الشيوعية والذي أصبح قبل أيام من توقيع اتفاقية الوحدة رئيسًا لهيئة الأركان السورية، وهو الذي حمل العلم السوري للقاهرة أثناء التوقيع على ميثاق الوحدة.

شروط عبد الناصر لإتمام الوحدة مع سوريا ما يلي:

١- حل جميع الأحزاب السياسية في سوريا، وقد قبل الجميع بما فيهم حزب البعث العربي الاشتراكي، ولم يقبل (خالد بكداش) زعيم الحزب الشيوعي السوري، ولم يوافق على مبدأ الوحدة الاندماجية، بل طرح مبدأ حكومة فيدرالية.

٢- إبعاد العسكريين عن السياسة، وعدم تدخل الضباط في الشؤون السياسية للدولة وهم في سلك العسكرية.

وعليه: فقد تمّ تشكيل أول حكومة للوحدة، حيث تم تعيين السيد

(أكرم الحوراني) الزعيم البعثي الاشتراكي السوري، ورئيس مجلس النواب السوري نائبًا للرئيس جمال عبد الناصر، والسيد (صبري العسلي) من الكتلة الوطنية، ورئيس الحكومة السورية نائبًا للرئيس، وصلاح البيطار وزير الخارجية السورية القديم وزيراً للإرشاد القومي، وتنصيب معظم العسكريين الأربعة عشر وزراء في حكومة الوحدة المركزية في القاهرة، والإقليمية في دمشق تخلّصًا منهم في الجيش.

فأصبح (أحمد عبد الكريم) وزيراً مركزيًا للشؤون البلدية والقروية في القاهرة، و(طعمة العودة الله) وزيراً للشؤون البلدية والقروية في الإقليم السوري، و(عبد الحميد السراج) رئيسًا للحكومة في الإقليم السوري، و(جادو عز الدين، وأحمد حنيدي، ومصطفى حمدون، وعبد الغني قنوت)، وآخرين.. وزراء في الحكومة الإقليمية السورية.

وبهذا تخلصت سوريا من الضباط الذين كانوا يشكلون قوة عسكرية وضاغطة على السياسيين، وتم حل الأحزاب التي كانت تتصارع فيما بينها، وحل الحزب الشيوعي، وهروب خالد بكداش خارج سوريا، وحل جماعة الإخوان المسلمين، ومراقبة الشيخ الدكتور مصطفى السباعي، وإيقاف الجرائد والمجلات السورية السابقة.

ودخلت سوريا منعطفًا جديداً، وسارع عبد الناصر لتشكيل تنظيم جديد هو (الاتحاد القومي) عبر انتخابات تبدأ من القرية إلى تشكيل مجلس الأمة المشترك، وقيادة لهذا التنظيم في كل من مصر وسوريا تحت قيادة جمال عبد الناصر، وفعلاً تم الانتخاب من القاعدة إلى القمة، وتشكيل مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة، وتم اختيار (أنور السادات) رئيسًا لهذا المجلس، ونائبه من سوريا من مدينة حمص (راتب الحسامي)، وتشكلت قيادات الاتحاد القومي في سوريا

برئاسة الدكتور (مأمون الكزبري)، وقد جمع الاتحاد القومي جميع الفعاليات من اليمين واليسار والوسط، وكانت تجربة فاشلة بامتياز.

شعر السوريون الذين كانوا في السلطة الوحدوية تجاهلهم، فقرروا الانسحاب من حكومة الوحدة، أكرم الحوراني نائب الرئيس وصبري العسلي، وتسعة وزراء، قسم منهم من جماعة الحوراني وآخرين، واعتبر عبد الناصر أن البعثيين السابقين قد انقلبوعلى الوحدة.

في أول عهد الوحدة القصير نسبيًا:

تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي: الذي حدد الملكية للإقطاعيين في مصر وسوريا بنحو/ ٣٠٠٠/ دونم فقط، وتوزيع الأراضي على الفلاحين وإعطائهم سندات تمليك بقصد الحد من سيطرة الإقطاع على الزراعة، لكن لم يواكب ذلك توعية الفلاحين المستفيدين بضرورة العمل في الزراعة وتطوير هذا القطاع، فكانت النتيجة، تفتيت الملكية الزراعية، وعدم حرص معظم المستفيدين من

قانون الإصلاح الزراعي من العمل على زيادة العمل والإنتاج مع ما رافق ذلك بسنوات قلة الهطولات المطرية في سوريا.

ومن أجل الدفع بإعادة هيكلة النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، وعدم سيطرة وتركز الأقلية وتحرير الأكثرية من الإقطاع وهيمنته على الإنسان المصري والسوري، وللأسف فقد تناقص الإنتاج الزراعي من الحبوب والقطن والمنتجات الأخرى، حيث كان الإقطاعي يلجأ للزراعة الكثيفة والواسعة، ولكن قانون الإصلاح الزراعي عمل على تفتيت الملكية، وجعل الزراعة عند معظم المستفيدين ترفًا، وتحول قسم كبير منهم إلى مُلَّاك على شاكلة الإقطاعي الصغير.

في عهد الوحدة السورية المصرية:

بدأت الخدمات تصل للأرياف السورية (الطرق، ووسائط النقل، ومياه الشرب، والتوسُّع في بناء المدارس، والمراكز الصحية).

وبدأ المواطن يشعر أنَّه مقبول لدى المؤسسات الحكومية، لكن ظهرت سيطرة أخرى، هي نمو سيطرة أجهزة (المكتب الثاني) وتوسَّع دوره، ما يسمى بـ (المخابرات) ومطاردة أصحاب الرأي، والذين يعبرون عن آرائهم بطريقة لا تعجب هذه الأجهزة.

في ٢٣ يوليو تموز ١٩٦١م، أصدر الرئيس جمال عبد الناصر: قرارات التأميم للمصانع، والشركات الكبرى العاملة في مصر، وعددها / ٣٠٠ شركة/ ، وفي سوريا نحو/ ٣٠/ شركة، دون دراسة واقع هذه الشركات، من حيث: أهميتها في الاقتصاد الوطني، وملاءمتها المالية، وحجم رأس مالها، وارتباطها بالبنوك المحلّيّة.

وقد اعتبر السوريين أصحاب هذه الشركات، أن هذه مصادرة لأموالهم وشركاتهم، على أن القانون قد عوض عليهم وسمح لهم بالإسهام في إدارة هذه الشركات، لكن الإدارة الرئيسية سلمت لضباط من الجيش ليس لهم علاقة لا

بالشركات ولاأنواعها ولاكيف تعمل وتدار، وهكذا تم فتح الباب للتذمر ونشر الإشاعات، ومحاربة المجهودات الوحدوية، وزاد في الطين بلة تسليم سوريا بالكامل لضابط المخابرات القوي عبد الحميد السراج الذي أصبح رئيس الوزراء التنفيذي في سوريا ولما علم عبد الناصر بالاحتقان الشعبي ومصادرة الحريات، وزج الناس في السجون والتعذيب وتصفية أحد أبرز الشيوعيين اللبنانيين (فرج الله الحلو) وإذابته بالأسيد، ورغبة منه بالتخلص من هيمنة المشير عامر في مصر على الجيش والسياسة، فقد أرسل المشير إلى سوريا كحاكم مطلق الصلاحية، والحد من سيطرة عبد الحميد السراج الذي سارع للاستقالة فاستغل مجموعة من الضباط الدمشقيين هذا الصراع، وكانت حركة الانفصال في ٢٨ أيلول ١٩٦١م، التي قادها خمسة من الضباط هم "عبد الكريم النحلاوي مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر، وهشام عبد ربه، وحيدر الكزبري رئيس الهجانة حرس الحدود،

والضابط الطيار (موفَّق عصاصة)، وقائد معسكرات قطنا العميد عبد الغني دهمان، وهشام السمان مدير الأمن العام.

وهكذا انتهت الوحدة السورية المصرية، واعترف عبد الناصر بهذا، والتي دامت خمسة وأربعين شهراً فقط. وأيَّد هذا الانفصال: الرئيس شكري القوتلي الذي كان له موقف من تأميم الشركات السورية، وكذلك صبري العسلي، وأيضًا قيادة حزب البعث المنحل ميشيل عفلق، وصلاح البيطار، وأكرم الحوراني، والبرجوازية السورية بعامتها، والتجار وأصحاب الشركات، ومزيد من الشعب السوري الذي انطلت عليه مقولة: (أن سوريا مستعمرة للمصريين) نظراً لاستقدام شركات إنشائية مصرية، وضباطًا للعمل في الجيش السوري، وكذلك نقل ضباط سوريين للعمل في الجيش الثاني المصري.

وبدأ الصراع في سوريا بين جناحين: المؤيد للانفصال وهم الذين تضرروا من عهد الوحدة، والجناح الأعم الأغلب من الشعب مع عودة الوحدة من جديد وهم

ما اصطلح على تسميتهم (بالوحدويين أو الناصريين نسبة لجمال عبد الناصر).

وقد ترددت قيادات الجيش السوري بين عودة الوحدة بشروط مدروسة، وبين الوحدة الاندماجية، وتعرض حكم الانفصال إلى هزات عنيفة، حيث تم انتخاب برلمان بالوجوه القديمة، وتشكيل حكومة، وانتخاب الدكتور (ناظم القدسي) رئيسًا للجمهورية، والدكتور (مأمون الكزبري) رئيسًا لمجلس النواب، والدكتور (معروف الدواليبي) رئيسًا للوزراء. لكن الجيش لم يكن راضيًا عن ذلك، فقرر اعتقال الدكتور (ناظم القدسي) وإيداعه السجن، وحل الوزارة، وإعادة تشكيلها من جديد، وإخراج الدكتور القدسي من السجن ثانيةً، واختيار اللواء عبد الكريم زهر الدين قائداً عامًا للجيش، وهرب الضباط الانفصاليون إلى خارج سوريا، وأخيراً: تشكيل وزارة برئاسة السياسي المخضرم (خالد العظم) وتطعيمها ببعض الوزراء من عهد الوحدة، وإعادة الحياة الديمقراطية كالصحف

والمجلات، ونزول الناس للشوارع في كل المدن السورية تطالب بإعادة الوحدة مع مصر.

ـ وحدث في ٨ شباط ١٩٦٣م: أن استطاع التيار القومي في العراق من إسقاط حكم (عبد الكريم قاسم)، وتسلَّم (عبد السلام عارف) السجين آنذاك رئيسًا للجمهورية، وأحمد حسن البكر نائبًا للرئيس، واستلام حزب البعث السلطة ممثلةً بـ علي صالح السعدي الشخصية البعثية القوية، وصالح مهدي عماش، وآخرين..، وطرح مشروع الوحدة العربية من جديد.

ـ في سوريا ١٩٦٣م:

وفي صبيحة الثامن من آذار: حدث انقلاب عسكري ضد حكم الانفصال في سوريا، قاده مجموعة من الضباط الناصريين الذين اندفعوا لإعادة الوحدة مع مصر، وبعض الضباط البعثيين، وتشكَّلت حكومة برئاسة صلاح الدين البيطار: ضمت إليها الأسماء الوحدوية، كجهاد ضاحي، والهندي من حركة القوميين

العرب، وجمال الأتاسي، وعبد الكريم زهور، وأمجد الطرابلسي، والحسامي (من البعثيين والناصريين) وكذلك تشكل مجلس قيادة الثورة، وأعطيت رئاسته للعقيد لؤي الأتاسي الذي كان معقتلاً في سجن المزة، وأعضاؤه: محمد الصوفي الذي رفع إلى فريق وزيراً للدفاع، وراشد قطيني الذي رفع إلى لواء رئيسًا لهيئة الأركان، وهما فاعلان في الانقلاب، وأسعد حكيم، ومصطفى قسومة، وفهد الشاعر، وآخرين..، وفواز محارب، وحمزة الزعبي، وعلي البلخي.

- وبدأت محادثات الوحدة الثلاثية، بين مصر والعراق وسوريا بقصد تأسيس دولة الوحدة وعودة الجمهورية العربية المتحدة، وترأس وفد العراق: علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية والشخصية القوية في النظام. وترأس الوفد السوري: لؤي الأتاسي، وأعضاؤه: عبد الكريم الزهور، وجمال الأتاسي، والعقيد فهد الشاعر. والوفد المصري: برئاسة جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، وآخرين..، وتوصَّل المجتمعون الثلاثة إلى التوقيع على ميثاق الدولة

الاتحادية الجديدة في ١٧ نيسان ١٩٦٣م، على أن يكون مجلس الرئاسة مؤلفـًا من ثلاثة أشخاص (جمال عبد الناصر رئيسـًا، وعضويه: واحد من العراق، والثاني من سوريا)، والقرارات تصدر بإجماع الرؤساء الثلاثة، ووزارة مركزية في القاهرة، ووزارات تنفيذية في: بغداد، ودمشق، والقاهرة. إلَّا أنَّ هذا الاتفاق لم يرَ النور قبل أن يجف الحبر الذي كتب فيه، حيث بدأ البعثيون في العراق وسوريا: تسخير الأجهزة الإعلامية الباطنية للدعوة للوحدة، وفي نفس الوقت تقوم الدولة العراقية والسورية من خلال الشخصيات البعثية التي تسلمت مفاصل الدولة: بتسريح الضباط الوحدويين الذين هم محسوبون على خط جمال عبد الناصر، وإحلال مكانهم من الاحتياط العسكري الذي ينتمون إلى حزب البعث، وبدا الانقسام واضحـًا في سوريا والعراق بين البعثيين وبين الناصريين والوحدويين، وما إن حلَّ موعد إعلان الوحدة الثلاثية في ١٧ نيسان ١٩٦٣م، حتى رأينا تفرد البعثيين

السوريين والعراقيين بالسلطة. وخاصة في المناطق ذات الأهمية في سُلَّم القوات المسلحة.

ففي سوريا: كان النقيب المسرح صلاح جديد، قد تم ترفيعه إلى مقدم وتسلم شعبة شؤون الضباط في القيادة العامة، وهذه الشعبة هي المسؤولة عن ضباط الجيش وبدأ بإعداد قوائم تسريح الضباط العاملين، متهماً إياهم، بالناصرية أو الرجعية، أو من أبناء المدن السورية الكبيرة: كدمشق، وحلب، وحمص، وحماه.

وفي العراق عمل علي صالح السعدي الشخص القوي في النظام ذات الأسلوب، الأمر الذي استفز ضباط القوات المسلحة والشارع السوري تحديداً، فحاول بعض الضباط الناصريين القيام بحركة انقلابية ضد الهيمنة والاستئثار بالسلطة، ولكن كانت حركتهم مكشوفة تماماً لأجهزة المخابرات والشرطة العسكرية للنظام الجديد.

لكن ترك الأمر يسير حتى يتم البطش بمن حاول وبمن تبقى منهم في سلك الجيش، فكانت محاولة العقيد المُسرَّح جاسم علوان ومعه رائف المعري، ومحمد نبهان في ١٨ تموز ١٩٦٣م، الأمر الذي أدَّى لمذبحة للفدائيين الفلسطينيين المشاركين فيها، ومدير مدرسة الإشارة العقيد هشام شبيب، وآخرين..، وهكذا انفرد البعثيون بالسلطة، وبدأت الصراعات مكشوفة بين البعث بجناحيه: العراقي والسوري، وبين الجمهورية العربية المتحدة، وجمال عبد الناصر، وهكذا فشل المشروع الوحدوي بين الدول الثلاثة.

وتم التخلُّص في سوريا: من الأسماء التي كان لها دور في الحركة الانقلابية في منتصف آذار ١٩٦٣م (إقصاء الفريق لؤي الأتاسي من رئاسة مجلس قيادة الثورة، والفريق محمد الصوفي من وزارة الدفاع، واللواء راشد قطيني من رئاسة الأركان، وتسريح أسعد الحكيم، والضباط المحسوبين على القاهرة. وفواز محارب، وعلي البلخي، وحمزة الزعبي، وآخرين..).

وفي سوريا: كان منذ البداية الذين تسلموا قيادة الدولة والحزب، وخاصة القوات المسلحة ما سمّي باللجنة العسكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهم خمسة ضباط من ذوي الرتب الصغيرة، كانوا قد نقلوا إلى مصر أثناء الوحدة السورية المصرية؛ للعمل في الجيش الثاني المصري، وهم على الترتيب

- الرائد محمد عمران.
- الملازم أول صلاح جديد.
- الملازم أول الطيار حافظ الأسد.
- الملازم أول عبد الكريم الجندي.
- الملازم أول أحمد الأمير.

وكان هؤلاء الضباط قد شكلوا فيما بينهم خلية لحزب البعث خلال وجودهم في مصر؛ رداً على حل حزب البعث، وعدم الاعتراف بحل الحزب، وتوجيههم

الاتهام لقيادة الحزب التاريخية (ميشيل عفلق، وصلاح الدين البيطار، أكرم الحوراني) لموافقتهم على حل الحزب.

وقد كان هؤلاء الضباط قد تم تسريحهم بعد عودتهم من مصر بعد قيام الحركة الانفصالية في: ٢٨ أيلول سبتمبر ١٩٦١م، وكانوا يعملون موظفين مدنيين في وزارات الدولة المدنية، لكن ظل الارتباط بينهم قائمـًا، وعندما قامت الحركة الانقلابية في: ٨ آذار ١٩٦٣م، أعيدوا للخدمة لأَنَّهم أيضـًا محسوبين كوحدويين، ومن التيار القومي الذي كان يطالب بإعادة الوحدة مع مصر الناصرية.

ولكن كان لهم عمل آخر وهو: إعادة إحياء حزب البعث، والاستئثار بالسلطة في سوريا، والعمل مع مصر وفق قواعد جديدة، رَأَوْهَا أَنَّها تُبقي شخصية الحزب داخل حكومة الوحدة.

وأُعيد هؤلاء الضباط الخمسة، وتم ترفيعهم إلى رتب أعلى، فتم ترفيع صلاح جديد من نقيب مسرح إلى مقدم، وهذا اختار إدارة شؤون الضباط في القيادة،

وحافظ الأسد النقيب المسرح تم ترفيعه إلى مقدم ثم عميد وتسلم قيادة القوات الجوية.

والملازم أول عبد الكريم الجندي تسلَّم قيادة اللواء ١٣ (الفرقة الثالثة)، فيما تم تسليمه شؤون الأمن القومي فيما بعد والمخابرات، والرائد محمد عمران تم ترفيعه ليتسلَّم قائداً للواء السبعين في الكسوة، ثم رئيسـاً لهيئة الأركان خلفـاً لزياد الحريري الذي تم إحالته للتقاعد، وهو من قام بالانقلاب ليلة ٨ آذار ١٩٦٣م، ومعه النقيب سليم حاطوم (بعثي)، وأحمد المير رفع إلى رتبة مقدم وتسلم قيادة لواء مدرعات ثم قائداً للجبهة السورية فيما بعد قبل حرب ١٩٦٧م.

وتسلَّم اللواء أمين الحافظ بعد حركة ٨ آذار ١٩٦٣م، وزيراً للداخلية في حكومة صلاح الدين البيطار، وبعد حركة جاسم علوان ١٨ تموز ١٩٦٣م، رئيسـاً لمجلس قيادة الثورة، ورئيس الدولة السورية ومهامـاً كثيرة.

وتم إسقاط وزارة صلاح الدين البيطار؛ لأنَّ فيها مجموعة من الوزراء الناصريين والقوميين، وتكليف الدكتور سامي الجندي بتشكيل الحكومة، وهو بعثي سابقًا وحدوي لاحقًا، لكنَّه فشل واعتذر ثم سحبت منه الجنسية السورية، بعد أن كشف دور حافظ الأسد التآمري وقيادة الحزب، بعد أن عُيِّن سفيراً لسوريا في باريس، وكتب كتابًا عن أحداث حرب ١٩٦٧م، وأسباب الهزيمة، وقد أعطاه الملك حسين – ملك الأردن – الجنسية الأردنية وجواز سفر أردني، وقد توفي بعد سنوات.

الأمور في سوريا لم تستقر فقد بدأ الرفاق البعثيون يتآمرون على بعضهم، فقد تم إخراج اللواء زياد الحريري من رئاسة الأركان، وتعيين اللواء محمد عمران محله، ثم إقصاء اللواء محمد عمران، ومجيء اللواء صلاح جديد مكانه، وترفيع حافظ الأسد إلى رتبة لواء وتعيينه وزيراً للدفاع، وإقصاء القيادة القومية للحزب ممثلةً بميشيل عفلق، ومنيف الرزاز، والأعضاء الآخرون، واعتقال الفريق أمين

الحافظ وقتل ابنته بهجوم مسلح على بيته، وتشكيل قيادة قطرية جديدة يكون فيها اللواء صلاح جديد الأمين القطري، وتعيين الدكتور نور الدين الأتاسي رئيساً للدولة، والدكتور يوسف زعيّن رئيساً للوزراء، والدكتور إبراهيم ماخوس وزيراً للخارجية، وحافظ الأسد وزيراً للدفاع، وكان ذلك في حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦م، وإعادة هيكلة الجيش: بإبعاد كل من له علاقة بالقيادة القومية السابقة، وخاصة في اللواء (١٣) في القطيفة واللواء (٧٠) في الكسوة، والقطعات العسكرية الأخرى، وتشكيل حكومة الدكتور يوسف زعيّن من الرفاق البعثيين الموثوقين من قبل اللواء صلاح جديد رجل المرحلة الجديدة، وتطعيم الحكومة بأشخاص ينتمون للحزب الشيوعي السوري، أو للحركة الناصرية، كأشخاص دون الاعتراف بأحزابهم.

وبدأت المرحلة بإجراء اتصالات مع الاتحاد السوفيتي لإيجاد علاقات سياسية واقتصادية، وإعادة طرح موضوع بناء سدالفرات من قبل السوفيات ومد خطوط

أنابيب النفط من الحقول السورية في السويدية ورميلان وكراتشوك إلى المصبات على البحر المتوسط في طرطوس، وإعطاء الشركات الروسية الأفضلية في تطوير التنقيب عن النفط وتطوير الحقول الموجودة، وتوسيع مصفاة النفط الوحيدة في حمص من قبل الشركة الرومانية، وإعادة التعاون العسكري بتسليح الجيش السوري، وفي نفس الوقت لتحسين العلاقة مع مصر وجمال عبد الناصر، واعتبار أنَّ القيادة السابقة: هي السبب في الجفاء مع جمال عبد الناصر، وقد لعب الدكتور إبراهيم ماخوس دوراً مهماً في هذا الاتجاه.

وأغلقوا الباب تماماً أمام أي نشاط حزبي للأحزاب الموجودة في سوريا: الحزب الشيوعي، القوميون العرب، الوحدويون الناصريون، الإخوان المسلمون، وجعلوا من حزب البعث الحزب الوحيد والحاكم لسوريا.

وتميزت هذه المرحلة بالانغلاق الكامل، واتباع سياسة اقتصادية تمثلت بتطوير قانون الإصلاح الزراعي، وتقليص مساحة الأرض المتروكة للملاك بموجب

قانون الإصلاح السابق في عهد الوحدة من / ٣٠٠٠/ دونم، إلى / ١٠٠٠/ دونم، وتأميم جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وسيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني، والتجارتين الداخلية والخارجية، واتباع سياسة عدم التشغيل؛ لأنَّه لا يوجد استثمارات حقيقية، والنزوع نحو رأسمالية الدولة، وتسليم الشركات للقطاع العام الذي تديره الدولة، وتنصيب مدراء لهذه الشركات من الحزبيين ممن لا خبرة لهم.

وهيمنة الحزب واحتكاره للتعيين، والبعثات العلمية، وللتطوع في الكليات الحربية والجوية والبحرية، والعمل على تأسيس جهاز أمن الدولة الذي يتدخل في كل شؤون المجتمع والدولة، وهيمنة وزارة الداخلية وفروعها، وأمن الدولة على المجتمع.

وباختصار.. خنق الدولة السورية من خلال تعطيل العمل بالدستور، ومنع الحياة الحزبية، وعدم إجراء أية انتخابات محلية أو لمجلس النواب، والقيادة القطرية

هي المُشرِّع، وهي السلطة التنفيذية: من خلال الحكومة التي رئيسها وأعضاؤها في الأعم الأغلب أعضاء في القيادة، والتأكيد على إعمال قانون الطوارئ، والمحاكم العسكرية، والسيطرة على القضاء والقضاة، وحتى الوظيفة العمومية في الدولة خاضعة لسلطة الحزب، فلا يحق لغير الحزبي أن يتوظف ولو كان لدية المؤهلات، والمؤهل المسموح به هو أن يكون حزبيـًا، وهذا المؤهل يتفوق على ما عداه.

هذه المرحلة الشديدة الوطأة على الوطن السوري والشعب السوري..

ظهرت بوادر في ضيق العيش، والفقر، وقد أقدم النظام على مقاطعة الدول العربية في مجملها؛ لاتّهامها بالرجعية والذيلية، وتشجيع الإعلام لسبّ الإمبريالية، والعملاء، والنداء على أنَّ سوريا دولة تقدمية ذات توجه اشتراكي علمي وعملي، وأنَّ ما يفعله الآخرون من العرب هو ضد الشعوب وتحرير فلسطين.

وقد حدث ذلك بينما لم يتم إيجاد صيغة للوحدة الوطنية، وبناء علاقات قوية بين القوى والأحزاب السياسية، ووضع الرجل المناسب في مكانه المناسب.

وكانت مرحلة المزايدات هذه: بحيث استطاعت هذه القيادة التقارب مع مصر عبد الناصر وجعله يتضامن مع سوريا، بعد أن تم الإعلان عن حشود إسرائيلية تهدد دمشق بالاجتياح، وللأسف فقد مارس الاتحاد السوفييتي دوراً في ذلك، وهكذا جاءت حرب ١٩٦٧م في ٦ حزيران، وكانت النتائج الكارثية على الأمة العربية، واحتلال سيناء بكاملها، والضفة الغربية والقدس، واحتلال محافظة القنيطرة، وأجزاء من محافظة درعا، وريف دمشق.

ومع ذلك لم تقم القيادة السورية بمراجعة ما حلّ لسوريا وضياع جزء من الدولة السورية وتهجير أبناء محافظة القنيطرة كنازحين، بل عمدوا إلى أنَّ المهمُّ عندهم: أنَّ الثورة مستمرة، والإرادة موجودة.

وقد اتَّفق الرفاق على أنَّ: كل من يتسلم منصبًا كبيراً في الدولة يبقى فيه فقط لأربع سنوات، ثم ينقل أو يحال للمعاش، وقد نفذ ذلك رئيس الحكومة يوسف زعيّن، وإبراهيم ماخوس وزير الخارجية، وآخرين..، عدا اللواء حافظ الأسد، الذي رفض أن ينصاع ويترك وزارة الدفاع، وقد سرَّب البعض من أعضاء القيادة أنَّه المسؤول عن سقوط الجولان، ومدينة القنيطرة؛ لأنَّه أذاع البيان رقم / ٦٦/ معلنًا سقوط القنيطرة، والعدو لازال في فلسطين المحتلة.

الأمر الذي أحدث ارتباكًا بين القوات السورية التي هربت وتركت أسلحتها في منطقة الجبهة، وكانت القنيطرة آخر نقطة في الجولان.

وتصاعد الخلاف بين الرفاق، وتشكل محورين:

الأول: يقوده صلاح جديد الأمين القطري والذي ظنّ أنه يحكم ويرسم.

والمحور الثاني: اللواء حافظ الأسد الذي ترفع إلى رتبة فريق، وبدأ يجمع حوله الأنصار، فتم إحالة رئيس الأركان اللواء أحمد سويداني إلى التقاعد، واللواء

أحمد المير قائد الجبهة إلى التقاعد، والتخلص من قائد اللواء (١٣) في القطيفة، وقائد اللواء (٧٠)، وبعض الطيارين، وتم تعيين المقدم مصطفى طلاس الذي رُفِّع إلى رتبة لواء رئيساً للأركان العامة، واللواء حكمت الشهابي رئيساً لمخابرات الجيش، واللواء ناجي جميل قائماً بأعمال قائد القوة الجوية، واللواء علي دوبا في مركز متقدم قائداً لأحد الألوية الهامة، وأخوه محمد دوبا في حلب.

وكان الخلاف بين المحورين قد تفجر في العام ١٩٦٩م: حيث أقدم اللواء عبد الكريم الجندي رئيس جهاز الأمن القومي والعضو في القيادة القطرية، وأحد الخمسة في اللجنة العسكرية الحزبية، إلى الانتحار أو النحر متهماً وزير الدفاع باتّهامات من بينها الخيانة، لكن تدخل الرئيس عبد الناصر وإرساله لمبعوثه لسوريا لحل الخلاف (السيد حسن صبري الخولي) الممثل الشخصي له، أجَّل الحسم الذي قام به الفريق حافظ الأسد بعد وفاة عبد الناصر بشهر أو شهرين.

وانصرف محور صلاح جديد إلى التركيز على الحرب الشعبية فأسَّسوا (تنظيم

الصاعقة) وانخرط به الموالون لصلاح جديد، مثل: عيد عشّاوي وزير الداخلية السابق، ويوسف زعيّن، وآخرين..

وعندما اندلعت أحداث أيلول الأسود بين الفلسطينين الفدائيين في الأردن وحكومة الملك حسين ١٩٧٠م، انخرط صلاح جديد ومن معه في التدخل لصالح الفدائيين.

ورفض حافظ الأسد الاستجابة لطلبات صلاح جديد، وتم عقد مؤتمر قمة لفض النزاع الفلسطيني الأردني في القاهرة ١٩٧٠م.

وتوفي عبد الناصر في ٢٨ أيلول ١٩٧٠م، وقت نعته الأمة العربية، لكن الفريق حافظ الأسد وجد أنَّ الوقت قد حان للتخلص من صلاح جديد وجماعته، فعقد مؤتمراً قطريًا لمناقشة الأوضاع في سوريا، والتخطيط لمرحلة جديدة، وحصلت ملاسنة بين حافظ الأسد وصلاح جديد، وكان حافظ الأسد مستعداً للتخلص من صلاح جديد وجماعته، وكان الأخير واثقًا أنَّه لن يستطيع أحد التخلص منه؛ لأنَّه

يستند إلى حزب وجماعة حزبية، وقد قامت الشرطة العسكرية باعتقال جميع أعضاء القيادة: صلاح جديد، ورئيس الدولة الدكتور نور الدين الأتاسي، ورئيس الوزراء يوسف زعيّن، وأعضاء القيادة القطرية وآخرين..، وأودعهم في سجن المزة، واستغلَّ تذمُّر الشعب والتجار ورجال الأعمال، من حالات الإحباط وممارسة السيطرة، والهيمنة على الاقتصاد والسياسة، والعمل والتعليم، وكل شيء، ووعد بالانفتاح، والاعتراف بالقوى السياسية، وتحقيق الديمقراطية والانتخابات، وإعادة العلاقات مع الدول العربية، ووقف الحملات الإعلامية ضد هذه الدول، والعمل على بناء القوات المسلحة، وتحرير فلسطين، والجولان، وكل الأراضي العربية المحتلة، والعمل للوحدة العربية، إلى آخر المعزوفة المعروفة.

الفصل الثاني:

سوريا في حكم الرئيس حافظ الأسد

هذه الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧١م إلى عام ٢٠٠٠م: وهي مدة حكم الرئيس حافظ الأسد لسوريا، وهي أطول فترة حكم لشخص واحد في سوريا منذ الدولة الأموية وما تلاها. وصل الفريق حافظ الأسد للسلطة عبر بمراحل متعددة خلال المرحلة من ١٩٦٣م، إلى ١٩٧٠م، مروراً بالحركة الانقلابية في الثامن من آذار ١٩٦٣م، والتي جاءت بحزب البعث إلى السلطة وحيداً متفرداً بها، من خلال رموزه، لكن الجهة التي كانت تحكم من وراء الستار: هي اللجنة العسكرية للحزب، والتي فرضت وجودها ضمن القيادة للجيش السوري حيث سيطر حزب البعث الحاكم المطلق بحسب تشكيلاته السياسية والعسكرية، ولكن اللجنة الخماسية هي التي تحرك جميع الأمور داخل سوريا، وكان المحور الرئيسي لها ولاء لصلاح جديد، لكن الحقيقة التي اتّضحت فيما بعد أنَّ

حافظ الأسد هو الشخصية المحورية في هذه اللجنة، والمتصرف من بين أعضائها الخمسة الذين سيرد ذكرهم كثيراً، وقد نجح حافظ الأسد في التخلص من الشخص الذي كان يشكل هاجسًا له وهو (صلاح جديد) الذي تولى من (١٩٦٣م إلى ١٩٧٠م) ثلاث مسؤوليات رئيسية: من رئيس شعبة شؤون الضباط بالقيادة العامة، إلى رئيس الأركان العامة، ثم إلى القيادة القطرية للحزب، الذي كان يظن أنَّه يضاهي في مركزه (برجنيف) الاتحاد السوفيتي أو (إيرك هونكر) في ألمانيا الشرقية، ولكن حافظ الأسد تمترس في وزارة الدفاع، وقيادة القوة الجوية، ونظَّم أمور الجيش، ووضع المخلصين له وأنصاره في مواقع قيادة الجيش والقوات المسلحة، وجاء بالمقدم مصطفى طلاس قائد لواء في حمص، استقطبه لصالحه، وعبد الرحمن خليفاوي قائداً لسلاح المدرعات في الجيش، وناجي جميل للقوة الجوية، وممدوح أباظة، والكثير من الطيارين، وعلي دوبا، وأخوه محمد دوبا، وحكمت الشهابي، وقائد الشرطة العسكرية في

دمشق من أقارب اللواء ناجي جميل، وقادة الألوية وغيرهم كثير..، الذين أصبحوا على تواصل معه وبدون أن يشعر بذلك اللواء صلاح جديد وعيونه.

وعلى الجناح المدني: عبد الحليم خدّام وزيراً للاقتصاد، والمحافظ السابق عبد الله الأحمر، وفهمي اليوسفي، وأحمد الخطيب نقيب المعلمين، وآخرين..

وعندما جاءت ساعة استلام السلطة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠م، كانت كل الأمور جاهزة: خطابات طويلة في مؤتمر استثنائي لقيادة الحزب (حافظ الأسد) تأييداً لتجار دمشق، وحلب، وقدموا مساعدات كثيرة لأصحاب الحاجات من الذين كتبوا إليه يتظلّمون من عدم التوظيف، أو القبول في المساعدة، وكان المشهد السوري متذمراً من هيمنة الحزب على كل شيء، والتصنيف الجائر بين الحزبي وغير الحزبي، ووعد حافظ الأسد بإخراج سوريا من الستار الحديدي المضروب عليها من قبل القيادة المغلقة التي اتبعها صلاح جديد ورفاقه، ولم يحتاج لعمل انقلاب بالمعنى المتعارف عليه فكلف الشرطة العسكرية باعتقال

رموز الحزب والقيادة وهم صلاح جديد، نور الدين الأتاسي، يوسف زعين، والأعضاء الموالون لصلاح جديد، وأعلن قيام الحركة التصحيحية في ١٩٧٠م، فشكل قيادة مؤقتة من الصف الثاني في الحزب، فعين عبد الله الأحمر لهذه القيادة مساعداً له، وقد أتى بهم من فروع الحزب، وقد وقف الحزب في معظم المحافظات ضد التدخل العسكري وسيطرته على الحزب والدولة، وخرجت مظاهرات تدين هذا الاتجاه، وفي اليومين التاليين خرجت نفس الوجوه في قيادة فروع الحزب في المحافظات تأييداً للانقلاب والحركة التصحيحية التي قادها الرفيق المناضل الفريق حافظ الأسد، في تطور دراماتيكي.

وعلى الصّعيد المدني: جاء بنقيب المعلّمين أحمد الخطيب فتمَّ تعيينه رئيسًا للدولة بدلاً من نور الدّين الأتاسي، واستلم الفريق حافظ الأسد رئاسة مجلس الوزراء، وجاء بالوزراء، واستمرّ وزيراً للدّفاع، وعبد الحليم خدام وزيراً للخارجية، والمالية للدكتور نور الله نور الله، وعبد الرحمن خليفاوي وزيراً

للدّاخلية بدلاً من محمد رباح طويل الموالي لصلاح جديد والمسجون معه، واسْتَوْزَرَ مصطفى الحلاج، وسامي صوفان، وفايز إسماعيل عن الوحدويّين الاشتراكيّين، وفوزي كيّالي عن الاتّحاد الاشتراكيّ، وسميح عطيّة عن الشّيوعيّين. ووزّع الوزارات الأخرى على من أيّد الحركة التّصحيحيّة من القيادات البعثيّة والأحزاب غير المعترف بها، ولكنّه كسبها لصفّه، ثمّ انتدب (١٣٠) عضواً من الذين أيّدوا القيادة الجديدة، وسمّاهم (المجلس الوطنيّ) الذي يمثّل السّلطة التّشريعيّة ريثما تتمّ انتخابات، وأصدر قانون الإدارة المحليّة، وقانون الانتخابات للسّلطة التّشريعيّة.

ومن ثمّ أجرى انتخابات الإدارة المحليّة في عام (١٩٧٢م) بعد أن أصبح رئيسًا للجمهوريّة في عام (١٩٧١م)، وليس رئيس دولة كما كان سابقًا، بموجب الدّستور المؤقّت الذي أودعه عند المجلس الوطنيّ المعيّن.

وتمّ الاستفتاء على رئيس الجمهوريّة، باقتراحٍ من القيادة القطرية، يُصادقُ على ذلك المجلس الوطنيّ، ويتمّ الاستفتاء عليه مِنْ قِبَل الشّعب.

وفي الحقيقة كان الشّعب السوريّ ممنوعـًا من ممارسة أيّ حقٍّ انتخابيٍّ طوال الفترة ما بين (١٩٦٣م) وحتى (١٩٧٢م).

وكانت الوعود التي قطعها الفريق الأسد، تَدُلُّ على أنَّ البلد سيشهد نوعـًا من الحياة الدّيمقراطيّة، والانفتاح الاقتصاديّ، والحدِّ من سلطة وهيمنة الدولة على كلِّ شيء، وخضوع الاقتصاد الوطنيّ والتّجارة الدّاخلية والخارجيّة للإدارات البيروقراطيّة المعيقة لأيّ تقدّم. وبَدَأ العمل على الخطّة الخمسيّة الثالثة للتّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة من عام (١٩٧١م) وحتى عام (١٩٧٥م).

وقد كانت خطّة طموحة، بعد فشل الخطّتين السّابقتين عام (١٩٦١م إلى ١٩٦٥م) و (١٩٦٦م إلى ١٩٧٠م) لأسبابٍ عديدةٍ، أهمُّها: عدم الاستقرار، وعدم وجود موارد خارجيّة، وإدارة غير كفوءة.

وتجربة انتخاب مجالس المحافظات، كانت درساً لما جاء بعدها بسنة (١٩٧٣م)، دُعي المواطنون السّوريّون لانتخابات أعضاء الإدارة المحليّة على أساس المنطقة والصوت الواحد، ففشلت قوائم الحزب ومعه (الجبهة) التي كانت تريد الاعتراف بها في كلّ المحافظات باستثناء محافظة القنيطرة، التي لها ظروف خاصّة؛ لسبب النّزوح، وتوزّع المواطنين بين المحافظات في: درعا، وريف دمشق، ودمشق، وحمص. فقد كانت القائمة المتّفق عليها للتّرشّح على مستوى المحافظة، وقد سُمِّيَت آنذاك بـ (قائمة الجبهة الوطنيّة التّقدّميّة). وفي انتخابات مجلس الشّعب (١٩٧٣م) اعتمدت المحافظة بكاملها وحدة انتخابية واحدة لحزب البعث الأكثريّة، وتطعيمها بأسماء من الأحزاب التي انضوت تحت راية الحركة التّصحيحيّة، وإصدار ميثاق الجبهة الوطنيّة التّقدّميّة، وكانت النتائج لصالح هذه القوائم. ولا يوجد في مجلس الشعب شخص معارض، وهكذا كان، واستمر ذلك إلى يومنا هذا.. ونجح الرئيس حافظ الأسد في نقل تجربة ألمانيا

الشرقية (إريك هونيكر) في لملمة مجموعة من الأحزاب، واختراع الجبهة الوطنيّة التّقدّميّة بقيادة حزب البعث، وهي: أحزاب صغيرة، ليس لها مصداقيّة، وغير ذات فاعليّة على السّاحة السوريّة.

منها: (الحزب الشّيوعيّ): الذي انشقّ إلى ثلاثة أحزاب ليقوده اثنان عُيّنا في الجبهة هما: خالد بكداش (الحزب الشيوعي)، ويوسف فيصل له حزب شيوعي آخر، وثالث: لم يُعترف به يقوده رياض الترك ويوسف نمر أخو (حنين نمر) ومراد الشركسي.

و(الحزب الاشتراكيّ): يقوده عبد الغني قنوت (وهو بقايا حزب أكرم الحورانيّ)، وأحزاب ناصرية (الوحدويّون الاشتراكيّون) يقودها فايز إسماعيل، وحزب (الاتّحاد الاشتراكيّ المنشقّ) يقوده فوزي الكيّالي، ثمّ يوسف جعيدان، ثمّ صفوان قدسي. وانبثقت عن هؤلاء نحو ستة أحزاب.

وقد جاء في ميثاق الجبهة الوطنيّة التّقدّميّة: أنّ الأحزاب المنضوية تحت اسم الجبهة الوطنيّة التّقدّميّة، لا يحقُّ لها العمل في صفوف الجيش، والقوّات المسلّحة، وأيضـًا في صفوف الطّلبة، وهم مجموعة من الأشخاص لهم مكاتب وسيارة، وربّما وزارة، وهكذا استمرت هذه الجبهة على ماهي عليه، وليس لها أيّ نشاط سياسيّ، وليس لها صحف إلا أخيراً. ولم تستطع العمل وفق ما تراه، بل وفق ما يراه حزب البعث والأجهزة الأمنيّة. وقد كان البعثيّون يخافون من كتابة التّقارير الأمنيّة بهم من قِبَل عناصر هذه الأحزاب الهُلاميّة التي ارتمت في أحضان أجهزة الأمن لخدمة مصالح قياداتها.

وقد حقّق الرئيس حافظ الأسد، في المرحلة مابعد (١٩٧٠م)، نتائج هامّة من وجهة نظر السّلطة التي أرساها وهي:

١) ترميم حزب البعث بعد الانقلابين الكبيرين اللذين حدثا في شباط (١٩٦٦م، ١٩٧٠م)، واعتماد قيادة قطرية جديدة للحزب من النسق التالي بقيادته، والموالون له.

٢) تشكيل الجبهة الوطنيّة التّقدّميّة بقيادته وقيادة الحزب.

٣) إصدار الدستور الدّائم للجمهورية العربيّة السّوريّة، الذي وضع المادّة الثامنة فيه وهي أنّ الحزب: هو القائد للدولة والمجتمع، وبرزت قيادة رئيسيّة بدلاً عن الحزب وهي قيادة الرئيس حافظ الأسد، إذ أعلن كُتّاب الحزب أن لا فرق بين قيادة الحزب والرئيس القائد.

٤) اعتماد الخطة الخمسيّة الثالثة من عام (١٩٧١م) وحتى (١٩٧٥م) وهي أنجح خطّة اقتصاديّة سوريّة من بين كل الخطط اللّاحقة، وأحدثت الحركة التّصحيحيّة نوعـًا من الارتياح الشعبي، والتفاف الشعب حول القائد الجديد الذي تنقّل بين

المحافظات محاطًا بجماهير الشّعب التي رأت أنَّ سوريا ربّما ستعود لدورها وإلى الحياة الدّيمقراطيّة.

على الصّعيد العربيّ: وَجَدَ الرئيس حافظ الأسد، والرئيس السّادات الذي كان على خصومة مع أنصار الرئيس عبد الناصر وهم: (علي صبري، شعراوي جمعة، ضياء الدّين داوود، وآخرين..) وكذلك العقيد معمّر القذّافيّ، والتقت مصالح هؤلاء، فأُعلن عن تشكيل الاتّحاد الثُّلاثيّ الفيدراليّ؛ بحيث توجد حكومة مركزيّة، وتبقى البلدان الثّلاثة كما هي، ومجلس ثلاثيّ يخطّط ويوجّه.

لكنّ هذا الاتّحاد وُلِدَ ميتـًا، وتشكّلت حكومة برئاسة أحمد الخطيب الذي كان رئيس الدولة بعد الحركة التّصحيحيّة، ولكن لا فاعلية لهذه الحكومة، والمجلس الرئاسيّ تلاشى تمامـًا.

وقد كانت هذه عمليّة محبوكة لرفع العتب عن موضوع أيّة محاولة وحدويّة ولو على صعيد الاقتصاد والسّياسة الخارجيّة والدّفاعيّة.

ولمحاولة طمس هزيمة حزيران عام (١٩٦٧م)، خطّط الرئيس حافظ الأسد، ومحمد أنور السادات لعمل عسكريّ في (٦ أكتوبر ١٩٧٣م)، لانتزاع زمام المبادرة، وتحريك عملية السّلام، وكل واحد له أهدافه المختلفة عن الآخر، وهذا ما حدث، حيث استطاع الجيش المصري عبور قناة السّويس، وتدمير خطّ (بارليف) شرق قناة السّويس، واحتلال نحو (١٠ كم) شرق القناة، ولكنّ الإسرائيليين نجحوا في عبور القناة، واحتلال أراضٍ مصريّة غرب القناة، وتدمير حائط الصّواريخ، ومحاصرة الجيش الميدانيّ الثّالث.

وبِدْءُ محادثات الكيلو (١٠١) بين القاهرة والسّويس، وزيارة أكبر رئيس دولة عربيّة لإسرائيل، وعرض السّلام عليهم، ومزيداً من التنازلات، وصولاً لعقد اتفاقية (كامب ديفيد) والصّلح المصريّ مع إسرائيل في عام (١٩٧٨م).

وعلى الجانب السوريّ: نجح الجيش السّوريّ في اختراق خطوط الدّفاع الإسرائيليّة في الجولان المحتلّ، لكنّ الجيش الإسرائيليّ نجح في أخذ زمام

المبادرة، وطرد القوّات السّوريّة، وتدمير المزيد من الدّبابات والعتاد، واحتلال (٢٥ قرية) أيضـًا، من ريفي دمشق ودرعا، وكامل محافظة القنيطرة، وأخيراً تمّ التّوصّل إلى اتفاق سُمِّيَ (فضّ الاشتباك)، وَوَضْع قوّات دوليّة داخل الأراضي السوريّة، لمراقبة خطوط الفصل، وبقيت الجولان المحتلّة بالرّغم من أنّ حافظ الأسد خدم لثلاثين سنة وهو القائد العام، وخطاباته المتكرّرة عن التّوازن الاستراتيجيّ الذي طرحه، والذي قال أنّه سيجعل الجولان وسط سوريا، وحتّى الآن الشعارات نفسها لا زالت قائمة.

وبدلاً من التّركيز على تحرير الجولان سِلمـًا أو حربـًا، اتَّجه صوب لبنان الذي بدأت فيه الحرب الأهليّة في (نيسان ١٩٧٦م) وتمّ احتلال لبنان عدا جنوب اللّيطانيّ، وبدأ بحرب تدميريّة في لبنان، عبر أجهزةٍ وجيشٍ متواجدٍ في لبنان، ضدّ القوّات الفلسطينيّة، والحركة الوطنيّة اللّبنانيّة. وتمّ أخيراً إخراج منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، والقوّات الفدائيّة من لبنان باتّفاقٍ بين حافظ الأسد، وفيليب حبيب ـ

مبعوث الرئيس الأمريكيّ (رونالد ريغان)، وإبعاد الفلسطينيين المقاتلين إلى: الجزائر، وتونس، واليمن، والعراق. وتلاشت الحركة الوطنيّة اللّبنانيّة بعد اغتيال كمال جنبلاط، وآخرين..

واستطاع الرئيس حافظ الأسد في الفترة ما بين عام (١٩٧٠م) وحتى (١٩٧٥م)، أن يحقّق نجاحات جيّدة على الصّعيد الدّاخلي ولو بِنِسَبٍ معقولةٍ، وأن يساهم في إعادة سوريا لدورها العربيّ، والتّضامن العربيّ الذي ظهر جليّاً في حرب (١٩٧٣م) وما بعدها. وقدّمت الدّول العربيّة النفطيّة مساعدة كبيرة لإعادة بناء الاقتصاد السّوريّ، وبناء الجيش السّوريّ، وكان لدول: (السّعودية، والكويت، والإمارات، وقطر، والجزائر) دوراً مشهوراً في هذا المجال.

لكن بعد عام (١٩٧٥م) بدأت تظهر الخلافات العربيّة العربيّة، وكان للرئيس حافظ الأسد دوراً هامـّاً في هذا الاتّجاه. وخاصّة بعد دخول الجيش السّوريّ إلى لبنان كقوّة فصل بين القِوى المتحاربة في لبنان.

وقد اتّضح للعرب أنَّ الهدفَ كان كارثيّـًا على الفلسطينيّين ومعهم الحركة الوطنيّة، وخاصّة بعد حملة الاغتيالات في لبنان، كاغتيال زعيم الحركة الوطنيّة اللّبنانيّة الدّاعمة للفلسطينيّين مثل: (كمال جنبلاط)، والمفتي حسن خالد، ونقيب الصّحافة اللّبنانيّة رياض طه، وقتل الصّحفيّ سليم اللّوزي. والهيمنة المخابراتيّة السّوريّة على لبنان، والانحياز إلى صف الجبهة اللّبنانيّة المسيحيّة التي كان يترأّسها: سليمان فرنجية، وعضوية الرئيس كميل شمعون، وبيار الجميل، وريمون إده. والتي أدّت إلى تفاقم الوضع اللّبنانيّ، وهجرة اللّبنانيّين إلى خارج لبنان، وتدمير لبنان من خلال الأطراف المشاركة في الحرب.

وانتهاءً بإخراج منظّمة التحرير والفصائل الفلسطينيّة من لبنان عن طريق فيليب حبيب ممثل الرئيس الأمريكيّ (رونالد ريغان) ومساعدة سوريا لذلك.

على الصّعيد السّوريّ: بدأ الظّهور القويّ لأجهزة الأمن والمخابرات، وبدأت تتعقب الناس على الكلمة والانتقاد، وتمّ توظيف مجموعات من الحزبيّين وغير

الحزبيين لكتابة التّقارير، ومطاردة القِوى اليساريّة والإسلاميّة، فظهرت مجموعة (الطّليعة المقاتلة) التي كان يتزعّمها شاب حموي هو (مروان حديد) والذي تمّ اغتياله وقتله، وتمّ زجّ المزيد من الشّيوعيّين المنشقّين، والناصريّين، والبعثيّين القوميين، والوحدويّين، والاشتراكيّين العرب: في السجون، وبدون محاكمات مدنيّة؛ بغية إخماد وقتل أيّة معارضة للنظام آنذاك.

وبدا التّشدّد الحزبيّ واضحًا في التّوظيف، وإرغام الشباب على الانضمام لحزب البعث طمعًا في الحصول على وظيفة، ومحاصرة الناس في لقمة العيش، وجعل الحزبيّة شرطًا للحصول على الوظيفة العموميّة والدّخول في المسابقات، دون الحصول على الشّهادت العلميّة وغير العلميّة، فتمّ احتكار ذلك من قِبَل مكتب خاصّ في القيادة القطريّة، لا يستطيع أحد الوصول إليها إلا إذا كان حزبيًّا، وقد أدّت كلّ هذه الإجراءات القسريّة إلى ظهور حالات تذمّر، ومسيرات تطالب مثلاً بدعم الذين لا يُؤيّدون دخول القوّات السّوريّة إلى لبنان، والحدّ من هيمنة

الأجهزة الأمنيّة، والتّلاعب في التوسّع العموديّ والأفقيّ في التّنمية، وسياسة الاستخدام والتوظيف، وهيمنة الحزب والأجهزة الأمنيّة على الاتّحادات العمّاليّة والفلّاحيّة، والمعلّمين، والأطبّاء، والمهندسين، والحرفيّين، وتسخير أجهزة الدولة كافة؛ لخدمة تَوَجُّهات الرئيس والقيادة القطريّة، والشّلَل الذي حدث للإدارة العامّة للدولة، وتسليم شركات القطاع العام لحزبيّين ليس لديهم أيّة خبرات في مجالاتها، مما انعكس على الكيفية التي تم التعاقد من خلالها على شراء المصانع، وإقامة الشّركات في جميع القطاعات، مع ما تعرّضت له هذه المصانع من سوءٍ في التّنفيذ، واستيراد مصانع خردة لا تعمل إلا بنسبة (٤٠٪) من طاقتها النّظريّة، وبعضها لا يعمل مطلقًا، وتكلّفت الدولة ملايين الدولارات. (معامل الكونسروة)، و(السكّر)، و(الإسمنت)، و(مصانع حلج وغزل القطن)، و(إنتاج الأقمشة)، و(إنتاج الملابس)، وقد ظهرت هذه المصانع المبعثرة وغير

المتكاملة في الصّناعات النّسيجيّة والهندسيّة، والكيميائيّة، مثل: مصانع إنتاج وتجميع التلفزيون، والمنظّفات، والمطّاط، وغيرها كثير..

وكانت المساعدات الماليّة التي تدفّقت على سوريا بعد حرب (١٩٧٣م) كفيلة بإحداث نقلة نوعيّة وعلى كافّة المجالات، وإنعاش للاقتصاد السّوريّ.

وقد أدّت هذه السياسات المتناقضة، وَتَمَنُّع الدولة السّوريّة عن فتح آفاق جديدة أمام المواطنين، وحرّيّة تأسيس الأحزاب فوق الأراضي، والصّحافة الحرّة، وحرّيّة الرّأي: وفق المنطلقات بالدفاع عن حقوق العمّال والفلاحين، أدّى ذلك مع هيمنة الرّأي الواحد، والخطاب الواحد، والتّمجيد بالقائد وقيادته، وإشباع الناس بالشّعارات الفارغة: إلى حدوث حالات من التذمّر والتّمرّد، فكان الرّدّ عليها قاسيًا، ونذكر هنا ما تعرّضت له (حماه) من إبادة، واستباحة حقيقية، وكذلك بعض أحياء حلب، وحمص، وجسر الشّغور، وبقيّة المدن السّوريّة، والحملة المسعورة ضد الناس الذين يُصَلُّون في الجوامع، أو على علاقة مع جماعة

الإخوان المسلمين، وضدَّ الشّيوعيّين خارج نطاق خالد بكداش، ويوسف فيصل، من (١٩٨٠م – ١٩٨٢م).

واتّهام الناس بالرّجعيّة، وتصفية معظم المساجين بدون محاكمة،

والظّلم الذي لحق بالمعتقلين، وتصفيتهم قسراً، وعدم معرفة أهلهم أين هم؟ وفي أيّ سجن؟، بل لا خبر ولا علم، إلّا ما ظهر بعد سنوات من الدّفع لبعض المتنفذين في أجهزة الأمن؛ ليعلم ذوو المعتقلين إن كانوا لا زالوا على قيد الحياة، ثمّ الدّفع لتأمين زيارة.

وقد حدثت خروقات كثيرة في هذا المجال كانت سبباً بالنّقمة على هذا النظام وأدواته، وشهدت السّنوات بعد عام (١٩٧٩م) تدهور الوضع المعيشيّ للناس في سوريا؛ بسبب ارتفاع الأسعار من جهة، وتدنّي الدُّخُول الفرديّة، (الرواتب والأجور) من جهةٍ أخرى، التي لم تكن قادرة على الحفاظ على مستوى أقل من الوسط لغالبيّة السكّان في سوريا.

الأمر الذي تفاقم شيئًا فشيئًا في مرحلة الثمانينات بعد (مجزرة حماه)، والحملة المسعورة ضد اليسار واليمين، وكل من يشتبه به، أو يوحي أنَّه من جماعة العراق، والبعث العراقي، أو الناصريّين خارج الجبهة الوطنيّة.

وتراجع الإنتاج الزّراعي لعدم وجود إمكانية لتوجيه الاهتمام للقطاع الزّراعي، وتراجع الإنتاج الصّناعي للسلع النهائيّة والوسيطة، وعدم توفّر سيولة لاستيراد السلع، والمنتجات الزّراعيّة والصّناعيّة، واعتماد سوريا على التّهريب من لبنان والأردن، وخاصّة من لبنان، وقد سعى المسؤولون السّوريّون في الجيش وأجهزة الأمن إلى تمرير صفقات التّهريب، وبدأت أسواق التّهريب ظاهرة للعيان في: دمشق، وحلب، وحمص، وحماة. والمهرّبون هم كبار ضبّاط الجيش وبسيّارات الجيش، وفقدت التّجارة الدّاخلية في سوريا أيّ إمكانيّة للمنتجات السّوريّة، سواء أكانت من السلع الزّراعية، أو السّلع المصنّعة، وتدهورت قيمة اللّيرة السّوريّة التي كانت في العام (١٩٧٥م) تساوي أربع ليرات لكل دولار، حتى وصلت في

الثمانينات إلى (٣٠) ليرة لكل دولار. وتصاعد الانخفاض سنة بعد أخرى، وبالتالي فقدت الدُّخُول الفرديّة للعاملين في سوريا القدرة الشّرائية، الأمر الذي اضطر الكثير من العاملين في الدّولة للبحث عن أعمال ثانية وثالثة لمواجهة تزايد كلفة الإنفاق على الحاجيّات الضّروريّة، أمّا قطاع النقل فحدّث ولا حرج، فقد كانت إمكانيّة التّنقّل داخل المدن الكبرى تشكّل معضلة للناس، حيث تنكدس أمام المواقف، وتحشر داخل الباصات، وتبدأ عمليّات الصّراخ، وأحياناً العراك بين ركّاب الباصات، ولا توجد وسيلة نقل غيرها، والسّيّارات الخاصّة المستوردة حصراً للقيادات، ولفروع الحزب، وأجهزة المخابرات، والوزراء، والمدراء العامّين، ولأعضاء مجلس الشّعب؛ مكافأة لهم على التّصفيق والهتاف بحياة القائد، وأصبحت السّيّارة حلماً بعيد المنال في سوريا، وإن وُجِدت فهي من موديلات الخمسينات والستّينات، ولا جديد. وأمّا الكهرباء فظهر التقنين لساعات طويلة داخل المدن، وفي أطراف المدن لأيام، وفي الأرياف: من الحلم أن

تأتي الكهرباء، والانتقال بين المدن، عملية مرعبة للسّوريّين، لا توجد حافلات وإنّما باصات قديمة ذات موديلات قديمة، وقليلة العدد.

وكان النظام يبرّر ذلك: بأنّ العقوبات الاقتصاديّة هي السّبب، وأنّ الإمبرياليّة تستهدف القيادة والشّعب الذي قرر أن لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، وأنّ شدّ الأحزمة على البطون لا بُدّ أن يستمر حتى تملّ الإمبرياليّة وتندحر؛ لأنّ هذه العقوبات تستهدف المبادئ التي أطلقها القائد الفذّ والاستراتيجيّ.

وبينما كان الشّعب بعموميّته يعيش هذا الأمر، كانت القيادات ومن حولها يَرْفُلون بالنّعيم، ويمارسون الاستحواذ على الثروات الوطنيّة، وتكديس الملايين من الدّولارات نهبًا وسرقةً، وإيداعها في البنوك الإمبرياليّة، حتى إنَّ النّفط المستخرج من الحقول السورية، والذي تصاعد إنتاجه خلال الثمانينات والتسعينات من (٣٠٠ ألف برميل يوميًا) إلى (٥٠٠ ألف برميل يوميًا) إلى (٨٠٠) ألف برميل يوميًا)، لم تسلم عائداته من السّرقة وتحويلها لصالح القيادة الحكيمة وأولاده.

واستمرّ الحال هذا إلى أن سقط الاتّحاد السوفييتيّ في بداية التّسعينيات، عندها شعرت القيادة الحكيمة، بضرورة تطبيق بعض الإصلاحات، فكان قانون الاستثمار رقم / ١٠/ لعام (١٩٩٠م)، والذي سمح بتأسيس الشركات الخاصّة، وخاصّة لاستيراد السّيّارات فكانت دفعات الميكروباصات اليابانيّة والكوريّة، التي حلّت مشكلة النقل داخل المدن والأرياف، والباصات والبولمانات المكيّفة بين المدن، واستيراد السّيّارات الصغيرة، وكانت وسيلة لانتفاع المسؤولين والذين لديهم أموال مسروقة، بالتّعاون مع التّجار والدّكنجيّة من أبناء مدن دمشق، وحلب، وحمص، وحماة؛ لتأسيس شركات صغيرة بشروط من يقوم بتسليك موضوعات التّرخيص، فانتشرت الرّشوة والقبض العلنيّ، وكانت مسألة جديدة للإثراء السّريع، وكانت شركات السيرياتيل، MTN، وشركات إنتاج السّيراميك، والرّخام، والإسمنت، والصّناعات الأخرى، والعمل في المزارع

لإنتاج الفواكه، والخضار، لأصحاب الرُّتب العالية في الجيش، وتسخير المجنّدين للعمل في هذه المزارع، فظهرت العبوديّة بأبشع صورها.

وفي تلك الفترة، أُنشِئت شركات لإنتاج الخبز حيث كان يتقاتل الناس أمام الأفران؛ للحصول على ربطة خبز، وشركات طحن الحبوب، وشركات الغزل، والنسيج، والصّناعات الهندسيّة، كلّ ذلك كان على أنقاض القطاع العام؛ لتعطُّله عن الإنتاج، وعمل الدولة على تكبيله بالقرارات والمراسيم، وتسليط المدراء المرتشين عليه لسرقته، وانعدمت الكفاءة في الإدارة.

ـ وفعلاً شهدت الفترة من (١٩٩٥م) وحتّى (٢٠٠٠م)، فترة راحة للمواطن، لكن بقيت الكهرباء والمياه مشكلة لم تُحلّ، ولكنّها كانت أقلّ وطأة مما سبق، لكن بقيَ دَخْلُ المواطن متواضعـًا، وصعوداً في ارتفاع الأسعار، والدولة غير قادرة أو مهتمة بزيادة دَخْل الموظَّفين، بحجّة أنَّ ذلك يُفاقِم نِسَبَ التضخُّم، وقد حاولت الدولة العملَ على الإصلاح الضّريبي ولكنّها كافأت كبار التّجار والمُلَّاك.

وتحمّل الموظّفون، والعاملون، وعامّة الشّعب، ارتفاع التّكاليف الضّريبيّة، ووصلت نسبة مساهمة أموال الضّريبة المباشرة وغير المباشرة في موازنات الدولة إلى ٦٥٪ من إجمالي الميزانيّة، علماً أنَّ عائدات النِّفط لم تدخل في هذه الميزانيات، وظلّت في عهدة حافظ الأسد يتصرّف بها كما يحلو له.

وظهر (مكتب المالكي) المختص بتأهيل الشّركات البتروليّة الأجنبيّة (استكشافًا، وإنتاجًا، وتسويقًا)، وهذا المكتب تحت سيطرة (محمد مخلوف، ونزار الأسعد، وغسّان مهنّا)، وآخرين..

وفي ظلّ هذه المرحلة الممتدة من (١٩٧٥م) وحتى (٢٠٠٠م)، وهو العام الذي تُوفّي فيه الرئيس حافظ الأسد، لاحظ المواطن أنَّ الكهرباء تتوفَّر فقط في أعياد الحركة التّصحيحيّة من القامشلي حتى درعا.

وفي ظلّ انتخابات المجالس النيّابيّة لمجلس الشّعب، والاستفتاء على الرئيس المُرشَّح الوحيد، سُمِّيَت هذه الأيام بالعُرس الدّيمقراطيّ الذي تُقام فيه

السّرادقات، ويُوزَّع الأكل والشراب، وتعقد الاحتفالات، وتصدح الأغاني، ويُستَقدَمُ المُطربون من الخارج والدّاخل، ويُجزل لهم العطاء؛ ابتهاجـًا بالحركة التّصحيحيّة المجيدة التي قادها الرفيق المناضل المعلّم الفذّ الاستراتيجيّ حافظ الأسد، واحتفالاً بذكرى انتصارات حرب تشرين التّحريريّة، وحرب جبل الشّيخ، وحرب الاستنزاف، ثلاثة حروب في حرب واحدة، قادها الرئيس المفدّى، وفي الأيام البيض لانتخاب القائد الواحد المرشَّح لرئاسة الجمهوريّة.

وفي هذه المناسبات يتم الهدر والتّبذير والسّرقات، ويستغلّها العاملون عليها من حواشي الحزب والسّلطة.

وعقدت سوريا في عهد الرئيس حافظ الأسد نحو سبع خطط اقتصاديّة، من (١٩٧١م) وحتى (٢٠٠٠م)، كلّها كانت خطط فاشلة لم تُحدِث أي شيء، عدا الخطة الخمسيّة الثالثة من (١٩٧١م ــ ١٩٧٥م) التي حقّقت نسبة نموٍّ لا بأس به؛ بسبب المساعدات المُجزية التي قدَّمتها السّعودية، ودول الخليج لسوريا، والتي

تُقدّر بـ نحو من (١٧ مليار دولار)، والتي تمَّ سرقة معظمها من خلال مشاريع وهميّة وخاسرة.

ولهذا يمكن تقسيم مرحلة رئاسة حافظ الأسد إلى المراحل التالية:

١) من (١٩٧٠م – ١٩٧٥م): كانت الأوضاع الاقتصادية في سوريا جيّدة والدَّخل للموظّفين كان متناسباً مع أسعار المرحلة هذه، حيث كان كيلو لحم الغنم مثلاً يبلغ ما بين (٥, ٢ ليرة) إلى (٥, ٣) ليرة. وهي أُجرة العامل المياوم. وكان الخبز متوفراً بالأفران الخاصّة، والسّلع الزّراعيّة من الإنتاج السّوريّ متوفّرة، لكن كان موضوع السّكن غير متوفّر، والأجور للمساكن كانت معقولة حيث تُشكّل نسبة ربع راتب الموظّف الجامعيّ.

٢) (١٩٧٥م – ١٩٨٠م): بدأت البلاد تشهد ارتفاع مستويات التضخّم وزيادة الأسعار وتدهور قيمة اللّيرة السّوريّة، وبدل أن تهتمّ الدولة بالمواطن، راحت القيادة تتطلَّع إلى التدخُّل في لبنان عام (١٩٧٦م)، وما تبعها من تفاقم الأزمة السّوريّة، وفساد القيادات العسكريّة العاملة في لبنان، وهي دوريّة ولكلّ فِرَقِ

الجيش. وسُمّيَت هذه المرحلة بنمو أسواق التّهريب، وبدأت المدن اللّبنانية مثل: شتورا وكانت مركزاً للتّهريب لسوريا؛ لسد النّقص في السّوق الدّاخلي، ويقدم بذلك كبار ضباط الجيش، وضباط الصّف الذين يأتون بالصرر من البضائع لبيعها للبقاليات، وتحقيق دخل لهم ولأُسَرِهم.

٣) بعد مجازر حماة، وإصدار القانون رقم / ٤٩/ ، الذي يحكم بالإعدام على كلّ عضوٍ في الإخوان المسلمين حتى الدّرجة الرّابعة من القرابة، وزجّ أكثر من (خمسين ألفـًا) من المواطنين السّوريّين في السّجون المظلمة الشديدة الإجرام، كسجن تدمر، وبناء سجن صيدنايا الشّهير، وسجون أخرى لا يعلم بها إلا العاملين بها، برزت أسماء الأشخاص الذين استحلّوا النّظام، وشعروا أنّهم هم الذين حموا النّظام، وبالتالي فُتحت أمامهم كلّ الأبواب: للفسق والإرهاب، وقتل النّاس، والسّرقات، والأتاوات، وقد برز اسم اللّواء (علي دوبا) رئيس شعبة المخابرات العسكريّة، ومعاونه (حسن خليل)، اللّذين

جعلا من شعبة المخابرات العسكريّة تتدخّل في شؤون الدولة، وليس فقط شؤون القوّات المسلّحة، و(عدنان بدر حسن) رئيس جهاز الأمن السّياسيّ، وقبله اللّواء أحمد سعيد صالح، ورئيس أمن الدولة اللّواء ماجد صادق، واللّواء محمد ناصيف، واللّواء محمد الخولي، وإبراهيم حويجة الأمن الجويّ، وآخرين كُثُر في: حلب، وحماة، وحمص، ودرعا. وقادة الفِرَقِ العسكريّة: اللّواء شفيق فيّاض، ثم العماد إبراهيم الصّافي – قائد الفرقة الأولى – وريثة اللّواء السّبعين السّابقة، والفرقة الثالثة وريثة اللّواء ١٣، والتي تعاقب على قياداتها: اللّواء يحيى الجمل، ثمّ اللّواء (شفيق فيّاض) قريب حافظ الأسد، وسرايا الدّفاع بقيادة المقدّم رفعت الأسد، ومجموعته من الضّبّاط التي كان لها دور مأساوي في أحداث حماة، وسوريا، وناجي جميل، وحسين رباح في حلب، بشكل عام، واللّواء علي زيود قائد اللّواء ٦١ من الفرقة الثالثة، الذي كان له دور في لبنان، وفي محافظة ريف دمشق، وغازي كنعان رئيس

الأمن العسكريّ في حمص، ثمّ الحاكم بأمر حافظ الأسد في لبنان، وآصف شوكت، وعلي مملوك، وهشام الاختيار، ورفيق شحادة، ورستم غزالي، والعبيسي، وآخرين..، الذين كانوا في خدمة الرئيس وتحت تصرّفه، وقد صمَّم الرئيس حافظ الأسد نظام الحكم على أساس أنَّه هو الآمر الناهي، وهو المرجعية الأولى والأخيرة لهذا النظام، فسيطر على مجلس الشّعب: من خلال تولية رئاسته لأشخاص يختارهم هو، من أمثال: فهمي اليوسفي، ومحمد علي الحلبي، ومحمود الزعبي، ومحمود حديد ـ رئيس اتّحاد العمال ـ، وعبد القادر قدّورة، ورؤساء الوزارات: اللّواء عبد الرحمن خليفاوي ـ الذي نحّاه جانبًا ـ، ومحمود الأيوبي، ومحمد علي الحلبي، والدّكتور عبد الرَّؤوف الكسم، ومحمود الزعبي، ومحمد مصطفى ميرو، وعبد الحليم خدّام، ومصطفى طلاس، وحكمت الشّهابي رئيسًا لأركان الجيش لأربع وعشرين سنة، ومحمد العمادي وزير الاقتصاد لسنوات، وسليم ياسين

وزير تخطيط، ثمّ وزير اقتصاد، ثمّ نائب رئيس الوزراء للشّؤون الاقتصاديّة، وعبد القادر قدّورة، وجميل شيّا.

٤) بالرّغم من وجود وزارات متخصِّصة في شؤون الزّراعة، والصّناعة، والنقل، والمواصلات، والإسكان، والإنشاء، والتّعمير، والأشغال العامّة، إلّا أنَّ النظام عمد إلى تأسيس تسعة عشرة شركة ومؤسّسة، تعمل في نشاطات خدميّة مختلفة، لها ميزانيّات مستقلّة، وإدارات مستقلّة، وتقوم بجميع أعمال الوزارات دون أن تكون تحت إشرافها، مثل: شركات البيع بالتّجزئة، وشركات الخضار والفواكه، وشركات قاسيون وريما، وشركات الطُّرق، والجسور، وشركات الصَّرف الصِّحِّي، والإسكان العسكري، والمتاع، وكلّ هذه الشركات لا تخضع للرّقابة، ويُعيَّن مدراؤها بمراسيم جمهوريّة، وقد كانت هذه الشركات فاسدة، وأخيراً تم تقليصها بعد خراب البصرة إلى ثلاث شركات، ولكنّها كانت عبئًا على الاقتصاد الوطنيّ والخدمات العامّة.

وظهر من هذه الشركات أشخاص تبوَّؤوا مراكز متقدّمة في الوزارات المتعاقبة.

وقد تم استحداث منصبين في رئاسة الوزراء هما: نائب رئيس الوزراء للشّؤون الاقتصاديّة، ونائب رئيس وزراء لشؤون الخدمات، وَحَظِيَ منصب نائب الرئيس للشّؤون الاقتصاديّة بهيمنةٍ واضحةٍ على المسار الاقتصاديّ، الأمر الذي أحبط عمليّة التّنمية؛ لأنَّ الفساد، والأوامر تأتيها من فوق اللّجنة الاقتصاديّة، وتمّ ابتداع مجموعات من رئاسات مثل: المجلس الأعلى للسّياحة، المجلس الأعلى للزّراعة، المجلس الأعلى للصّناعة، المجلس الأعلى للخدمات، المجلس الأعلى للإعلام.... الخ.

٥) وتم إشغال الوزراء بهذه المجالس، دون العمل في وزاراتهم، والوزير يداوم في مجلس الوزراء أكثر من دوامه في وزارته، يدخل لاجتماع ويخرج من اجتماع.

هذه اللّخبطة كان مخطّط لها، والتّعليمات تأتي لرئيس مجلس الوزراء، وَنُوَّابه والوزراء بالهاتف، أو عن طريق مدير مكتب رئيس الجمهوريّة، وتمّ طرح القوانين، وإصدار قوانين صارمة ضدّ المواطنين، أبرزها: قانون المحاكم الاستثنائيّة الاقتصاديّة، التي تُجَرِّم الطّالب الذي يدرس خارج سوريا؛ كونه يحمل معه ألف دولار أو ألفين، وتزجُّه في السّجن، وتحرمه من متابعة دراسته.

ثم يصدر قرار من وزير الاقتصاد يناقض القانون، يسمح للسّوريّ بإخراج ألفي دولار فقط، تعارضاً مع القانون.

٦) في مجال الإعلام: تواجد في سوريا ثلاث صحف في عهد حافظ الأسد تصدر في دمشق هي: الثورة، والبعث، وجريدة تشرين، ومجلّات ثقافية: واحدة تصدر عن وزارة الثّقافة السّوريّة، ومجلّة يُصدرها شخص: تختصُّ بأمور الثّقافة المدروسة فقط، وصحيفة في حماة، وأخرى في حلب، وكلّها خاضعة للدولة، وقناة أرضيّة تلفزيونيّة، وأخرى فضائيّة (القناة الأولى)، وأخرى ناطقة

بالإنكليزيّة من القناة الثانية. ويتمّ تعيين رؤساء الصّحف، ومدير عام التلفزيون: بمراسيم جمهوريّة، ويتمّ ترشيح من يقع عليه الاختيار من قِبَلِ أجهزة الأمن، ولم يُسمح حتى لأحزاب الجبهة بإصدار الصّحف إلّا في نهاية التّسعينات، جريدة أسبوعيّة أو شهريّة لكل حزب يلتزم بالتّوجيهات المعروفة، ولا تدخل أيّة صّحفٍ من الخارج تنتقد النظام ولو بحرفٍ واحدٍ.

٧) سيطر النظام على الاتّحادات والجمعيّات، وذلك تحت مُسمَّى الجبهة الوطنيّة التّقدّميّة، ورئيس اتّحاد العمّال غالبًا ما يكون عضواً في القيادة القُطريّة، ورئيس اتّحاد الفلّاحين، ورئيس اتّحاد الحرفيّين، ونقابات المعلمين، والأطبّاء، والصّيادلة، والمهندسين.. الخ. وكلّهم أعضاء في حزب البعث الإشتراكي الحاكم. ويتلّقون التّعليمات من فوق، وعبر الأجهزة الأمنيّة.

٨) أزاح الحزب والقيادة القُطريَّة عن أيّ دورٍ مُهمٍّ، وجعل الأمور كلّها بيد الرئيس ومن يكلِّفه، وكذلك القيادة القوميّة، التي بقيت هي والقيادة القُطريّة

مجرد أسماء لا علاقة لها بالأمور التي أُنْشِئَتْ من أجلها، حتى الوزارة خضعت لأمر رئيس الجمهوريّة كما مجلس الشّعب، كما القضاء، كما كلّ ما في الدولة، كلّه تحت وصاية السيّد الرئيس وتعليماته.

واستغل الرئيس سلطاته المطلقة؛ ليوزّع المغانم، والمناصب، والكراسي، حسبما يراه هو، يُعيّن المحافظين، وأعضاء الفروع الحزبيّة، وقيادات الفروع، والشّعب الحزبيّة، بتوصيةٍ من أجهزة الأمن، التي تعتمد من تراه صالحًا للمرحلة وفي خدمتها، وانتشرت المحسوبيّة، والمناطقيّة، والجهويّة، وخضعت الشّركات والمؤسّسات ـ التي قلنا عنها آنفًا ـ لهيمنة جهةٍ معينةٍ، كمؤسَّسة الإسكان العسكريّ، ومؤسّسة الإنشاءات العسكريّة، والشّركات الأخرى، فكانت مجالاً لكسب المؤيّدين، والتّوظيف فيها، مفتوحةً لنوعيّة من المناطق بغضِّ النَّظر عن الكفاءة.

وكذلك التّعليم ما قبل الجامعيّ، والتّعليم الجامعيّ، فكانت البعثات العلميّة للحزبيين، ثمّ لمن له واسطة، وأصبحت الجامعات، والاتّحاد العامّ للطّلاب سلطة لمن يُعيّن رئيساً للاتّحاد وعُمَداء الكلّيّات المُعيّنين، ورؤساء الأقسام، وتراجع التّعليم في سوريا خطواتٍ للوراء، وبشكلٍ كبيرٍ.

الفصل الثالث:

مرحلة ما بعد حافظ الأسد.. ومجيء الدّكتور بشار الأسد

في العاشر من حزيران / يونيو/ ٢٠٠٠م، تُوفِّي الرئيس حافظ الأسد، بعد أن أنهكه المرض، وظلّ سنواتٍ يكابرُ ولا يتنحَّى، وخلال تلك الفترة استغل المسؤولون، والمقربون منه: مرضه، فتقاسموا امتيازات الدولة فيما بينهم، لكلّ واحدٍ منهم قطاع يلعب فيه، ويجمع الثّروات، بمعرفة الرئيس أو بدون علمه، وأكثر المستفيدين هم: إخوانه، وأنسباؤه، والحلقة الأمنيّة، وقادة الفِرَقِ، وقادة الألوية، ورؤساء الأجهزة الأمنيّة، وقد تحوّل كلّ واحدٍ من هؤلاء إلى: غول ماليّ، واقتصاديّ، وإقطاعيّ، لديه مجموعة من الشّركات، والمؤسّسات، والمزارع، والتّوكيلات لشركات عالميّة، ولها مكاتبها المتخصِّصة بالسَّمسرة، واقتناص فرض العطاءات والمناقصات، وكلّها تصبّ لصالح أحدهم أو أكثر، وبدأ أولادهم يديرون هذه الأمور.

وعليه.. فوفاة حافظ الأسد كانت متوقّعة، وكان هو يحسب لها ألفَ حسابٍ، لذا جمع الدّائرة الضيّقة حوله، وأوصاها بأن يستمرّ الحكم في عائلته وأولاده، فبعد موت باسل، كان أمامه بشّار، وفعلاً أخلصوا، وأوفوا بعهدهم له؛ طمعـًا في أن تستمرّ مسيرة النّهب لهؤلاء، وكان منهم: العماد حكمت الشّهابي، والعماد مصطفى طلاس، وعبد الحليم خدّام، والأعمدة الآخرين: شفيق فيّاض، وإبراهيم الصّافي، وعلي دوبا، ومحمد ناصيف، وآصف شوكت، وحسن خليل، وعبد الله الأحمر، وهكذا كان.

اجتمع مجلس الشّعب بأمر من هؤلاء لتعديل السنّ القانونيّة لرئيس الجمهوريّة من الأربعين عامـًا حسب منطوق الدستور لعام (١٩٧٢م) إلى ٣٤ عامـًا، وخلال خمس دقائق صوّت السّادة الأعضاء على التّعديل، وبعد أيام.. رشّحت القيادة القُطريّة الدّكتور بشّار الأسد رئيسـًا للجمهوريّة، واجتمع مجلس الشّعب ليبصم بالموافقة والإجماع، وتحدّد موعدٌ للاستفتاء الشّعبيّ، وهكذا تمّ اختيار الدّكتور

بشّار حافظ الأسد رئيساً للجمهوريّة، حسب ما أذاعه السيّد وزير الدّاخلية، وأقسم بشار الأسد القَسَم الذي فُهم منه أنّه سَيُغيّر من طريقة الحكم، ويحترم الرأي والرأي الآخر، وراحت أجهزة الإعلام تردح وتمدح، وهكذا انطلى الأمر على الناس، والجمهور المتعطّش لبصيص أملٍ في مجيء الحُلْمِ الذي رَاْوَدَ الجميع: أن تعود سوريا لعهدها في الحُريّة، والتّحرر، والدّيمقراطيّة، وتحقيق الإصلاح السّياسيّ والاقتصاديّ.

وظنّ الشّعب خيراً بهذا الرئيس الشّاب الذي تعلّم في بريطانيا لسنتين، ولا بُدّ أَنَّه تأثّر بما رآه في الغرب من حرّية وديمقراطيّة، واحترام الحقوق للمواطن، وإقامة دولة القانون بدل دولة الفسّق والإرهاب والتّجاوزات، وعنتريّة المتربّصين على السّلطة خلال الثلاثين سنة الأخيرة، وبنائهم للإمبراطوريّات الماليّة، وسيطرتهم على الاقتصاد، والتّجارة، والصّناعة، وقتل القطاع العام، وتجويع نسبة كبيرة من العاملين في الدولة، وانعدام المسؤوليّة الوظيفيّة، وانتشار الرّشوة، وخرق القوانين.

وبدأ المثقفون يُعلِّقون آمالاً على هذه الشّخصيّة الجديدة، فانتشرت المنتديات في دمشق، وحلب، وبقيّة المحافظات، يقوم فيها المثقّفون: بالإعلان عن الرّبيع السّوريّ في سوريا مطالبين بإصلاحات، وإلغاء القوانين الاستثنائيّة: كقانون الطّوارئ الذي حكم سوريا من (١٩٤٨م)، ما عدا الفترة (١٩٦١م ـ ١٩٦٢م)، وقانون العقوبات الاقتصاديّة، والمحاكم العسكريّة للمدنيّين، وإطلاق سراح المعتقلين، وإلغاء محكمة أمن الدولة، وإلغاء المادّة الثامنة في الدستور (١٩٧٣م)، التي جعلت من حزب البعث القائد للدولة، والمجتمع، والحزب، وهو الرئيس المهيمن على هذه القيادة.

والسماح بإصدار قانون للأحزاب تحت سقف الوطن، وقانون للمطبوعات، وحرّية الكتابة، والاجتماع، والتّظاهر السّلميّ.... الخ.

لكنّ النظام المُصَمَّمَ على الهيمنة، والسّيطرة، لم تَرُقْ له هذه المنتديات، فأغلقها واعتقل الناشطين فيها، وحكم على الكثير منهم ظلمـًا، وعدوانـًا، بالسّجن

المُشدّد لسنواتٍ بعد رحلة تعذيبٍ مريرةٍ، وعادت حليمة لعادتها القديمة، ونشطت الأجهزة باقتفاء أثر كلّ من يتكلّم أو يتحدّث أو يحاول، واعتقلت معظم أعضاء إعلان دمشق، وأقالت رؤساء تحرير الصّحف، الذين تجرّؤوا أو قالوا عن ربيع دمشق، واستبدلتهم بأسماء جديدة، وهكذا استمرّ الحال على ما هو عليه. بل أطلق النظام أيدي الأقارب، والأصدقاء، والمحسوبين عليه: في نهب الدولة والمال العام. وفي لبنان: قام النظام بعمليات اغتيال لمن لا يوافقه الرأي لكثير من الشّخصيّات اللّبنانيّة.

ومع تَسلُّم الرئيس بشّار الأسد رئاسة الجمهوريّة: بدأ بإصدار الكثير من القوانين أو تحديث القوانين القديمة، ففي كلّ أسبوع أو شهر يصدر مرسوم بتعديلات قانونيّة، أو إصدار قوانين جديدة، ولكن عند إعداد اللّائحة التّنفيذيّة لهذه القوانين يحدث القصد الذي اتّجهت إليه هذه القوانين، حيث يتمّ تفريغها من مضمونها.

ـ وتمّ إعداد الخطّة الخمسيّة ـ العاشرة ـ للتّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتجمَّعت خيوط الخطّة في هيئة تخطيط الدولة التي تمّ تعيين الأستاذ (عبد الله الدردري) ـ رئيسًا ـ لهذه الهيئة، وكانت هذه الخطّة المؤلّفة من أكثر من ألف صفحةٍ برّاقةٍ، وتعطي تطمينات بنتائج مذهلة في ارتفاع معدّل النّموّ الاقتصاديّ بحدود (٧٪)، وتشغيل العاطلين عن العمل بواقع (٦٥ ألف) إنسان في كلّ سنةٍ من سنوات الخطّة، وتنمية القطاع الزّراعيّ، والصّناعيّ، والخدميّ.

لكن ما إن انتهت هذه الخطّة في العام (٢٠٠٥م)، حتى كانت الأمور الاقتصاديّة، والاجتماعيّة في سوريا أسوأ مما كانت عليه: فقد تراجع الإنتاج الزّراعيّ، والإنتاج الصّناعيّ، وتراجعت الصّادرات السّوريّة، وتراجع إنتاج النّفط، ولم يتمّ تشغيل أكثر من ألف عاملٍ سنويـًا، الأمر الذي أدّى إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل، وارتفعت النّسبة إلى نحو (٣٠٪) من طالبي العمل. ولكن للإنصاف فإنَّ المواسم الزّراعيّة كانت سيّئة جداً، أو لم تصل المعدّلات المطريّة إلى الرّبع من المتوقّع،

وهاجر الفلّاحون من الجزيرة، والفرات، إلى الدّاخل السّوريّ؛ طلبًا للرّزق، والعمل بأيّ شيءٍ، وقد كنّا نشاهد الخيام الممزّقة التي يسكنها هؤلاء في أرياف دمشق، ودرعا، وحمص، هم والماشية التي ليس لها أعلاف، وعدم قدرة الدولة على تزويد هؤلاء السكّان بالمساعدات لإيقافهم في مناطقهم، وتطوير العمل الزّراعيّ وتربية الماشية.

وعند تقييم الخطّة الخمسيّة العاشرة التي تمّ النّفخ فيها، وترفيع رئيس هيئة تخطيط الدولة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء للشّؤون الاقتصاديّة، وانهماك الهيئة في إعداد الخطّة الخمسيّة الحادية عشر، وعندما تلفّظ الرئيس الجديد لهيئة تخطيط الدولة، أنَّ مطبخ الهيئة الجديد ليس كالسَّابق، تمت الإطاحة به وتمّت إقالته فوراً، وهو الدّكتور تيسير الرداوي.

ـ في عام (٢٠٠٥م): تمَّ عقد مؤتمر لحزب البعث العربيّ الاشتراكيّ الحاكم والقائد للدولة والمجتمع، فكانت النتائج التي توصّل إليها هذا المؤتمر، أن أطلق

اتّباع سياسة اقتصاديّة اتّسَمَت بالانفتاح التّامّ، وإيصال مجموعة من الذين لديهم الأموال والشّركات والمؤسّسات، بوضع الاقتصاد الوطنيّ في خدمة هؤلاء عبر القطاع الخاصّ، وتخلِّي الدولة عن مهامها التّنموية في إحداث تنمية متوازنة ومستمرّة، أو في التّوظيف، أو في تطوير التّعليم، وحلّ مشاكل التّعليم ما قبل الجامعيّ والجامعيّ، وعلى الفور بدأت الدولة ببناء المناطق الصّناعية وأجّرتها لهؤلاء الذين نهبوا المال العام، وعيّنت إدارة هذه المناطق الصّناعية من أبناء الضّبّاط، القادة المعروفين في المدن السّوريّة.

وبدأ اقتناص الفرص بتعيين المحافظين المحسوبين على هذا الشخص أو ذاك، مثلاً: تمّ رصد مبلغ (٦٥ مليار) ليرة سورية؛ لإنعاش المنطقة الشرقيّة. فتمّ تعيين محافظ، وأشخاص تابعين لشخص من عائلة الرئيس، هو: (شاليش).

وكذا الحال في دمشق حيث تم تعيين طبيب أسنان محافظًا لمدينة دمشق، وآخر من العائلة محافظًا لـ: درعا، والسويداء، وريف دمشق، وحمص، وحماة، من

أصدقائه أو محسوبين على الرئيس شخصيّاً، وكذلك الأمر في حلب، وطرطوس، واللّاذقية، والقنيطرة، والحسكة.

وتأسّست شركتان قابضتان من أشخاص تحت هيمنة (رامي مخلوف) تتبع لها مجموعة من الشّركات، وتمّ إحداث البنوك الخاصّة التي يساهم في معظم رأس مالها: مجموعة من السُّرَّاق الموصوفين، والجامعات الخاصّة والمدارس الخاصّة، والمشافي الخاصّة، وشركات النقل الخاصّة، وتم تعديل قانون للاستثمار حتّى يتلائم مع المرحلة الجديدة، ولخدمة معظم هؤلاء الذين كدَّسوا الأموال من السَّرقات والمناقصات، والأموال العامّة. وبدأت تظهر شركات بِرَسامِيْلَ كبيرة، أصحابها أتوا بأموالهم لاستثمارها في سوريا من كدِّهم وتعبهم في الخارج، وعندما بدأ الإنتاج وُجِدَ أنَّ الاستيراد قد فُتح لصالح المستوردين الجدد من أثرياء السّلطة والحكم، فخسروا رؤوس أموالهم وشركاتهم.

وخلال هذه الفترة بدأ التّقارب السّوريّ التركيّ، الذي تمَّ بموجبه فتح الباب لاستيراد كلِّ شيءٍ تقريباً من تركيّا، فكانت هذه المرحلة وبالاً على الصّناعات السّوريّة العديدة، التي لم تَقْوَ على المنافسة، ولم تُؤمِّن الدولة لها الحماية المعقولة.

أيضـًا: تدفّقت الأموال من دول الخليج، والسّعودية، فتمّ شراء الأراضي، وإقامة الأبنية وتمّ استهداف المناطق الاستراتيجيّة في سوريا: (السّاحل السّوريّ، ودمشق وأطرافها، وحلب، وحمص) بشركات ذات تمويل اتَّجه في معظمه لبناء الفنادق، والاستراحات، والشّاليهات، والسّياحة التّرفيهيّة، ولم يستفد منها المواطن العاديّ، وهم الأغلبيّة السّاحقة. وقد ارتفعت الأسعار، وَتَدَنَّت قيمة العملة السّوريّة إلى (٥٠) ليرة سورية، و(٦٠) ليرة، و(٧٠) ليرة لكلّ دولار، وزاد الفقر، وزاد الجوع، وزاد القهر، وزاد تكميم الأفواه، وَتَسَلَّم البلد القوّة الاقتصاديّة الجديدة من الذين خلقوا وفي فمهم ملعقة من ذهب، وتمّ نسيان الإنسان

الموظّف، والباحث عن العمل، والباحثين عن لقمة عيشهم، فارتفعت أسعار العقارات والمساكن، وعندما تدخلت الدولة لإقامة مساكن لذوي الدَّخل المحدود، كانت الشروط قاسيّة، لم تستطع الغالبيّة العظمى من الوفاء بتسديد قيمة هذه البيوت، عدا عن رصدها من قِبَل الذين لديهم أموال، فهم قادرون على التّسجيل على عشرات البيوت، وفي مختلف المحافظات، والمتاجرة بها.

وقد انعدمت المسابقات للتّوظيف، وإنْ وُجِدت فكانت لامتصاص النِّقمة، فإذا أَعلنت إحدى الوزارات عن مسابقة للتّوظيف لحاجتها لعشرة أو خمسة عشر شخصًا يعملون فيها بشكلٍ مؤقّت، يتهافت الشّباب والشّابّات خرِّيجي الجامعات بالآلاف للتّقديم على هذه المسابقة، ويكتشفون أنَّ ذلك كان من باب تطبيق شروط التّوظيف لمن هم عندهم يعملون مؤقّتين، عدا عن تدخّل الواسطة، والرّشوة، واسترقاق المواطن، وخضوعه لابتزاز السَّماسرة.

كلّ ذلك، وقضايا أخرى، امتدّت لإفساد القضاء، فمن يريد أنْ يتقدّم لمسابقة القضاء، أو النّيابة العامّة، عليه أنْ يدفع لمن يستطيع إيصاله لذلك. وأصبحت الوظائف، ومراكزها ـ أيضـًا ـ وسيلةً للابتزاز، وخاصّة في قطاع الجمارك، والشّرطة، والمناصب العليا، حتّى الوزراء، والمدراء العامّون: عليهم أنْ يدفعوا، أو يُسَلِّكُوا الطّريق أمام من أوصلهم.

وأصبحت البلد غابةً، ومن ليس له واسطة، أو مقدرة ماليّة للدّفع، عليه أنْ لا يتكلّم، ولا يحصل على حقّه.

التّهريب تضاعف، وتفشَّت أقنية الفساد، التي تحوّلت إلى سيولٍ تجرف من يقف في طريقها، والدولة غائبة، وتدّعي أنَّ هذا هو الشّعب، وهؤلاء المسؤولون هم من الشّعب، فمن أين نأتِ بشعب ومسؤولين، وهي حجّة واهية (وهذه المقولة سوّقتها أجهزة الأمن والمستفيدين من هذا الفساد).

وساد هذ المنطق ـ مهيمناً ـ أنْ هذا هو الشّعب، كلّ ذلك كان يتمّ لسنوات، دون أن يكون رأي آخر، أو أحزاب سياسيّة معارضة وفي وضح النهار، وإجبار المسؤولين على السّمع والطاعة لرأي الشّعب أن يكون برلماناً منتخباً خارج إطار هيمنة الحزب، والفصل بين السّلطات فعليّاً، وعدم هيمنة ديوك المرحلة على كلّ شيء، وإخراس أيّ صوت.

وكانت المطالبات الصّامتة، والتي يسمع بها رئيس الجمهوريّة، ومراكز التّسلُّط، هي كما يلي:

١ - لا بُدَّ من الإصلاح السّياسيّ وأن يتناول أوّل ما يتناول، أن يكون رئيس الجمهوريّة ليس رئيساً لحزب السّلطة، وأنَّ هذا الحزب يجب أن يُنهى دوره، وإبعاده، وإبقائه حزباً من بين أحزاب يُنظّمها القانون، مروراً بإنهاء العمل بالمادّة الثامنة من الدستور، وإعادة الأملاك، والصّلاحيّات، والميزانيّات إلى الدولة والشّعب، فليس المواطن مسؤول عن شراء وبناء الأملاك للحزب، ورصد الميزانيّات التي ينفقون

منها بلا حسيب أو رقيب، وهي ميزانيّات ضخمة لِأُناسٍ ليس لهم دور في التّنمية، وتوظيف هذه الأموال في مشاريع إنتاجيّة يستفيد منها المواطن، إذ على سبيل المثال، ماذا استفاد المواطن من: عبد الله الأحمر، وقداح، وبجبوج، وآخرين، وممتلكات الحزب يُقدَّر قيمتها بالمليارات من الدولارات في كل أنحاء سوريا، وهذه الممتلكات تحلُّ مشكلة الاستثمارات الموجّهة للتَّنمية، وتطوير التّعليم، والتّوظيف، والحدّ من البطالة، وتدعيم القوّة المادّية للاقتصاد الوطنيّ، الذي ينعكس على قوّة صرفٍ للّيرة السّوريّة، وبالتّالي خفض معدّلات التضخُّم، والحدّ من الهدر.

٢- إعادة الحياة البرلمانيّة السّوريّة، حيث يُعاد النّظر بالصّيغة الحاليّة لقانون الانتخاب، بحيث تُعتمد المنطقة وليست المحافظة للتصويت والتّرشيح والانتخاب، واعتبار الصّوت الفرديّ، بحيث يُتاح للجميع الانتخاب ولمن يحقّ له التّرشيح، والتَّخلص من قائمة الجبهة الوطنيّة التّقدّميّة الخائبة.

٣- قانون متطوّر للأحزاب، حتى تكون كلّ الأحزاب أمام سويّة واحدة، وحتّى تخرج الأحزاب التي تعمل في السرّ للعلن، وهذا يخدم حرّية الفكر، وحرّية التّعبير، وضوابط العمل الحزبيّ.

٤- قانون للمطبوعات يعيد الحرّية لتأسيس الصّحف وفق القانون، منها: الصّحف الحزبيّة التابعة للأحزاب، وصحف لأشخاص، وشركات، ومحطّات فضائيّة، وآراء تخدم التّوجُّهات الوطنيّة للكلّ؛ لأنَّ الوطنيّة ليست حكراً، وحقّاً لأحد دون الآخر، فالوطن يتَّسع للجميع.

٥- تطوير قوانين تشجيع الاستثمار الدّاخليّ والخارجيّ، القادم من خارج الوطن.

٦- الحدّ من القوانين التي تحدّ من الحرّية للأشخاص العاديّين والمعنويّين.

في المجال الاقتصاديّ: استطاع أبناء المسؤولين في زمن حافظ الأسد، وفي عهد بشار الأسد من خلال السّيطرة الاقتصاديّة المحكمة، أن يسيطروا على الاقتصاد الوطنيّ، من خلال الهيمنة المباشرة على القطاعات الاقتصاديّة المختلفة،

وهدفهم هو الرّبح، واقتناصها بأيسر السّبل، فتمّ توظيف القوانين لمصالح هؤلاء، فقانون الاستثمار تمّ تعديله بشكلٍ أعطى لهم الحقّ في امتلاك ما يشاؤون وفق تقسيم مبرمج بينهم، وبدون منافسة.

استجلبوا الكثير من المتعاونين من أبناء المدن، الذين لديهم خبرات في هذا المجال، وتمّت مشاركة حقيقيّة بين من يملك المال، ومن يملك الخبرة، وعندما تمّ لهم امتلاك الخبرة، صرفوا هؤلاء، ورموهم في قارعة الطَّريق، والكثير منهم أصيب بجلطة قلبيّة، ودماغيّة، لأنَّه لا يحقُّ لهم، وليس في مقدورهم محاسبة هؤلاء، لأنَّ هؤلاء هم القانون، وهم الدولة وهم الأعلى، وهكذا تحوَّلت الدولة إلى مزرعة كبيرة لهؤلاء المسؤولين وأبنائهم، تجدهم في كلّ مكان فيه نهب، وسرقة، وفي كلّ المجالات، فهم في الإسكان وفي العقارات، وهم في الزّراعة، وهم متعهّدوا الطُّرق، والشّوارع، والأرصفة داخل المدن، وهم في المدن الصّناعية، وهم في قطاع الخدمات السّيّء، وهم في قطاع النّفط، والفوسفات، وهم في:

المولات، والمطاعم، والاستراحات، وغيرها..، وهم كلّ شيء.

ولم يعد للخطّة الاقتصاديّة التي تقوم بها الدولة وجود؛ لأنَّ الدولة ليس لديها استثمارات موجهة للتّنمية، وإن وُجد فهي معرَّضة للسَّيطرة من قِبَل هذه الفئة التي لا يتعدَّى نسبتها في المجتمع (٥ , ٢٪)، وهي التي تملك معظم الكعكة الاقتصاديّة من الدَّخل الوطنيّ العام، وتستطيع إخضاع الكلّ لخدمة نهبهم وأرباحهم، فهم السُّلطة، والسُّلطة هم، ولو ألقيت نظرة على المواقع الأساسيّة في الاقتصاد الوطنيّ لوجدت ابن اللّواء فلان، وابن العميد فلان، وابن المسؤول، حتّى شركات الإنتاج التلفزيونيّ، وشركات التّعليب والتغليف والنقل، وشركات شراء الحبوب وتخزينها، والمصافي، وحقول النّفط، وشركات التّأمين، ومجالس إدارة البنوك الخاصّة والعامّة، والشّركات المشتركة مع الدول العربيّة، وفي كلّ القطاعات موجودين وبلا أدنى خبرة.

وفي التلفزيون، وفي امتلاك الصّحف، والمجلّات، أو السيطرة على الصّحف التابعة للدولة، وبكل اختصار تمَّت السَّيطرة الكاملة على جميع مفاصل الدولة، بما فيها الأوقاف الإسلاميّة، والمسيحيّة، ودار الإفتاء والكنائس، تجد ذلك بكلّ وضوحٍ في خُطب الجمعة عند المسلمين، وفي القدّاسات يوم الأحد عند المسيحيّين، الكلُّ يُسِّبح ويُمَجِّد، ويَدين بالولاء، والطَّاعة، والدَّعوة بالتّوفيق، حتّى الدول الإقليميّة اتّخذت من النظام وأدواته ـ أيضًا ـ مجالاً خصبًا للدّخول إلى سوريا بشرائها العقارات، وتملُّكها للمناطق السّوريّة، وكلّ ذلك يأتي في سياق الانفتاح الذي جاء فجأةً، ولصالح الفئة، ولصالح الطَّبقة الجديدة، مُحْدَثَةِ النِّعمة في سوريا.

وعلى النَّقيض من ذلك.. بدأ الناس في سوريا يشعرون أنَّ البلاد قد سُرقت، وخضعت للهيمنة الاقتصاديّة من القلَّة، بعد أنْ كانت سابقًا تحت الهيمنة الحزبيَّة السّياسيّة، وهيمنة سلطات الدولة المرئيّة وغير المرئيّة، وشعر المعلِّمون،

والمدرِّسون، وأساتذة الجامعات، وقطاعات أخرى من العمّال، والفلّاحين، وموظَّفي الدولة، وطالبي العمل، أنَّهم المستهدفون.

في السّياسة الخارجيّة: اندفعت سوريا في عهد بشار الأسد نحو إيران، وحزب الله في لبنان، بكلِّ قوّة، وأدارت ظهرها لمتطلبات الشّعب السّوريّ ذو التَّوجُّه القوميّ العربيّ، والتَّوجُّه صوب فلسطين وتحرير الجولان، وكان لطرد الجيش من لبنان (٢٠٠٥م) بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري ومرافقيه أكبر الأثر في هذا التَّوجُّه، وهو توجُّهٌ كان قد أرساه حافظ الأسد منذ بداية الثورة الإسلاميّة في إيران بقيادة الخميني، ولكن الرئيس حافظ الأسد.. لم يندفع كثيراً باتّجاه إيران، إلّا في مساندتها في حربها ضد العراق؛ لعداء واضح للقيادة العراقيّة، وكان حافظ الأسد يعمل على توازن علاقاته العربيّة مع مصر، والسعودية، وجعل من سوريا نقطة توازن، ولم يَنْحَزْ بالكليّة صوب إيران، ولكن بشار الأسد راح يندفع نحو إيران خدمة لمصالح خاصّة، وعدم وضوح الرُّؤيا لديه، وتسييره من قِبَل حفنةٍ من

النَّفعيّين حوله، وبإلحاحٍ وسيطرةٍ من حزب الله عليه وتوجُّهاته، ورغبة منه في زَجِّ المنطقة داخل التوجُّهات الإيرانيّة لإشغالها في حروبٍ ذات صبغةٍ طائفيّةٍ، خدمة لمشروعٍ إيرانيّ هدفه احتلال المنطقة، وإقامة الإمبراطوريّة الفارسيّة ذات الصّبغة الطّائفيّة، ووجود من يحيطون ببشار الأسد.

إنَّ هذا التَّوجُّه يخدم بقاءه في السُّلطة ويحرّك النّوازع الكامنة لدى مؤيّدين له من الطّائفة العلويّة التي تبحث عن اعتراف بها، أنّها جزءٌ من الطّائفة والمذهب الشّيعيّ الاثني عشريّ، وهي ليست كذلك.

فالعلويّون لهم مذهبٌ مختلفٌ جداً، وهم شعب سوريّ من فقراء السّوريّين تاريخيًّا، وقد كانوا في معظمهم داخل الخطِّ الوطنيّ، ثمّ القوميّ السّوريّ الاجتماعيّ، والقوميّ النّاصريّ، وأخيراً وجدوا في حزب البعث مصلحةً؛ لأنَّ قادة الحزب منهم، وأخصُّ بالذّكر: الدّكتور محمد الغانم، ومحمد عمران، وصلاح جديد، وزكي الأرسوزي، وحافظ الأسد الذي وظّف إمكانيّات سوريا لخدمة

أهلها، وبعضـاً من طائفته وخاصّة بعد مجازر حماة (١٩٨٢م) وكان يحاول إيجاد التّوازن بين هؤلاء، والغالبيّة العظمى من الشّعب السّوريّ.

لكن بشار لم يكن كذلك، نسي الخطَّ القوميَّ لحزب البعث، ونسي الدَّور السّوريّ بين الأمّة العربيّة، ونسي أنَّ الغرباء لا يمكن الاهتمام بهم.

وإزاء هذا الذي تمّ ذكره: قامت ثورة في تونس ضدَّ الاستبداد وحكم العائلة لابن علي زيد العابدين، وتبعتها مصر بثورة ضد الحكم الذي حكم على مصر لنحو ثلاثة عقود من الزمن، محاولاً التّوريث لابنه جمال مبارك.

وثورة في ليبيا ضدّ العقيد مُعمَّر القذّافي، وتوريث السُّلطة في مصر، وليبيا واليمن، أُسوة بما حدث في سوريا.

تحرَّك الشّعب السّوريّ في ثورةٍ جديدةٍ في ١٨ آذار (٢٠١١م): ضدّ النظام لمحاولة الإصلاح، وتحقيق الحرّية والكرامة للشّعب السّوريّ، الذي كان قد وصل الاحتقان عنده إلى مرحلة الانفجار، وأتت هذه الثورة في سياق ما اصطُلح على

تسميته الرّبيع العربيّ، تجديداً لأنظمة تقادمت لسنوات، وخنقت الشّعب وأفقرته، وتحوّل الدولة إلى مزرعة.

الفصل الرّابع:

الثّورة السّوريّة الشّعبيّة

السّوريون حاولوا منذ عهد الرئيس حافظ الأسد، وخاصّة بعض النخب التي نادت لتصحيح مسار الحكم من خلال المظاهرات المحدودة العدد، والاعتصامات أمام البرلمان، وأمام القصر العدلي، لكن هذه المحاولات تمّ التّصدّي لها، وإيداع الكثير من السّوريّين في السّجون ولسنوات طويلة، ونذكر هنا السيّد (رياض الترك) الذي سُجن نحو١٧ سنة، فضلاً عن رفاق الرئيس حافظ الأسد الذين أُودعوا السّجون حتى الموت، مثل: الدّكتور (نور الدّين الأتاسي)، (وصلاح جديد) وآخرين خرجوا من السّجون بعد مدّة تزيد على ٢٠ سنة، وليس لهم ذنبٌ سوى أنَّهم في القيادة السابقة لحزب البعث.

وكذلك اللّواء أحمد السّويداني ـ رئيس الأركان أثناء حرب حزيران ـ الذي عزله من منصبه وفرَّ هاربـًا إلى العراق، ثم أخذ تطمينات من حافظ الأسد، وعاد لسوريا

ولكنَّه أُودع في السّجن (٢٧) سنة، ومات بعد خروجه بعامٍ واحدٍ، أو يزيد، المهمُّ.. كان الشّعب يتململ، وتتحرَّك النُّخَبُ، لكن كان النظام بالمرصاد، من خلال أجهزة الأمن القويّة، والتي أُعطيت صلاحيّات وميزانيّات مفتوحة، وتكاثرت وتشابكت مهامها، وكلّها طبعـًا في خدمة أمن النظام، وضدّ الذين يرفعون عقيرتهم ولو بالكلام، همسـًا أو تلميحـًا، ضدّ النظام، ورموزه.

لكن.. نظراً لقيام الثورة في: تونس، ومصر، وليبيا، فقد وَجَد بعض الطلّاب الصّغار السّن في درعا: المناسبة، فكتبوا على الجدران، ما يفيد أنَّ الدّور قادم لسوريا، عندئذٍ انبرى جهاز الأمن في درعا، فألقى القبض على هؤلاء الشبّان الصّغار ونكَّل بهم، وسامهم سوء العذاب، وعندما تدخَّل الوجهاء للتَّوسُّط لدى رئيس فرع الأمن السّياسيّ ـ العقيد عاطف نجيب ـ ابن خالة الرئيس بشّار الأسد، والمحافظ الدّكتور فيصل كلثوم.. كان الجواب منهم خادشـًا للحياء، ومتوعِّداً أمّهات الأولاد وأهاليهم بسوء الكلام، وسوء العقاب، فتحرَّكت النَّخوة عند

الأهالي، وخرجوا بمظاهرات سلميّة يطالبون بإخلاء سبيل التّلاميذ، لكن الأمن فاجأ المعتصمين في الجامع العمريّ الكبير في درعا البلد، بإطلاق الرَّصاص الحيّ، وتمَّ قتل أوّل شهيد للثّورة السّوريّة وهو: المرحوم (محمود الجوابرة) وقتل طبيب مسعف للجرحى وهو: علي المحاميد، وقتل آخر، وعند تشيع الجنازات الثلاثة، واعتقال مجموعة من أهالي درعا، كان منهم: الشّيخ (أحمد الصّياصنة)، و (رزق أبازيد ـ مفتي درعا ـ)، وآخرين..، تكاثر السّجناء لدى فروع الأمن، منهم من اشترك في التَّظاهر، ومنهم من لم يشترك، وبدأت عمليّة القتل، وبدأت مراسم التَّشييع للشُّهداء، وانتقلت المظاهرات الصَّاخبة عند السّوريّين إلى: حمص، وحماة، وحلب، وجسر الشغور، والقصير، وريف دمشق، ودمشق، ودير الزور، والحسكة، والقامشلي، وعفرين، واللّاذقية وطرطوس، وريف القنيطرة، وريف درعا.

ومع كلِّ مظاهرة، كان القتل وإطلاق الرَّصاص، والتَّشييع للجنازات، والقتل للمشيّعين، ظنَّـًا من الأجهزة أنَّ هذا الشَّعب يجب إخافته، وقتل المزيد منه.. حتَّى السَّيطرة التَّامَّة.

ونظراً لأجهزة التَّواصل الاجتماعيّ، بدأت الجماهير، من خلال التَّنسيقيات، تحدِّد يومـًا في الأسبوع للتَّظاهر بعد صلاة الجمعة، واندفعت الجماهير تطالب بتحقيق الحرّية والعدالة، والإصلاحات السّياسيّة، والاقتصاديّة، وإلغاء قوانين الطّوارئ، والقانون رقم /٤٩/ لعام (١٩٨٢م) الخاصّ بالإخوان المسلمين، ووضع حدٍّ لسيطرة الحزب على المجتمع، والدولة، بإلغاء (المادّة الثامنة) من دستور حافظ الأسد لعام (١٩٧٣م)، ووضع حدٍّ لهيمنة، وتسلُّط الأجهزة الأمنيّة، ولم يتم التَّطرُّق لإسقاط النظام بعد، وكانت هذه مطالب الجماهير المتظاهرة، ولكنَّ النظام شعر أنَّ هيبته الوهميَّة اهتزت، فراح يُمعن في التَّصدي بالنَّار

للمتظاهرين، وتصاعدت عمليَّات القتل للمتظاهرين من ٢٠ إلى ٤٠ إلى ٥٠ إلى ٢٠٠ شخص كل يوم جمعة.

وبدأ النظام يحاول عسكرة الانتفاضة والمظاهرات، فكان يترك بعض الأسلحة، والعيارات النَّارية أمام المتظاهرين، موهمـًا أنَّه ينساها في أرض التَّظاهر، وكان الثَّأر في هذه الحالة سيّد الموقف، فالتقط بعض الشّباب هذه الأسلحة، وبدؤوا بالردّ بالمليان على القوّات الأمنيّة، فأنزل النظام الجيش ليشركه في المعارك ضدَّ الشّعب بالدبّابات، والأسلحة الثَّقيلة، فاستقال وزير الدّفاع (العماد علي حبيب محمود)؛ لأنَّه لم يقبل أن يدخل بالجيش في معارك ضدَّ المتظاهرين، أو بعض من حمل السِّلاح الفرديّ الخفيف، وآثر الابتعاد، وقيل أنَّه تمَّت إقالته. وهكذا انبرى النظام وأجهزته، وانصرف بكلِّيته، وبما يمتلك من قوَّة جوِّيَّة، وأرضيَّة، لضرب المدن، والبيوت، وقتل النّاس العاديّين، باعتبارهم الحاضنة للثّورة.

وبعد مرور أكثر من ستة أشهر على هذه الحرب المعلنة، بدأ انشقاق بعضـًا من ضبّاط الجيش، وتشكيل لواء الأحرار، ثمّ الجيش الحرّ؛ للدّفاع عن المدنيّين، وازدادت ضراوة القتل، حيث وصل في اليوم الواحد إلى أكثر من ٢٥٠ قتيل، واندفعت أجهزة الأمن بالشّروع بالاعتقالات الواسعة، وامتلأت السّجون، وتمّت تصفية الجنود الذين رفضوا إطلاق النّار، وتصفية الكثير من المعتقلين، وهكذا كانت الثّورة وتوسَّعت، وبدأت عمليَّات تحرير المناطق، والمدن، ودحر قوَّات النظام عنها، لكن الثّورة ليست لها قيادة، لا عسكريّة، ولا سياسيّة. فقائد لواء الأحرار (حسين هرموش) تمَّ اختطافه من مدينة (كلس) التركيّة، والجيش الحرّ الذي أسَّسه العقيد (رياض الأسعد) انقسم إلى تشكيلات ومسمّيات بحسب مشيئة الموالين والدّاعمين، والقوى المدنيّة لبعض الأسماء، وراحت تشكّل تشكيلات وأسماء وانشقاقات بحسب ضيق الأفق، والرّغبة في الحصول على الغنائم، والأموال التي بدأت تتدفق من الدول العربيّة والأجنبيّة، والمتبرّعين. وتمَّ

خلق عشرات الفصائل التي كانت كلّ واحدة تعتقد أنَّها القادرة على التَّحرير، وإسقاط النظام، وانبرى مجموعة من الأكاديميّين العاملين في الجامعات الغربيّة للاستضافة في الفضائيّات للتّحليل، وعمل الخطط من الفضائيّات، فكان أن تمَّ اقتراح من الدول الخليجيّة إنشاء المجلس الوطنيّ السّوريّ، واختير الدّكتور (برهان غليون) رئيسـًا لهذا المجلس.

وبدأت الدول الكبرى والصّغرى تحاول الالتفاف على الثّورة السّوريّة، واستقطابها، فكان تجمّع أصدقاء الشّعب السّوريّ الذي ضمّ نحو من / ١٢٨/ دولة، منها: الخمسة دول دائمة العضويّة، من مؤتمر لآخر، رأوا أنَّ المجلس الوطنيّ لا يخدم المرحلة، فأسّسوا الائتلاف الوطنيّ لقوى الثّورة والتّغيير، وكلَّفت الأمم المتّحدة السيّد (كوفي عنان)، بعد فشل جامعة الدول العربيّة بإرسالها وفداً برئاسة الجنرال الدّيبي من السّودان، الذي لم يقم بأي شيء، وكان

انحيازه ضدَّ الثّورة ومع النظام، وعقد مجلس الأمن الدولي في حزيران (٢٠١٢م) اجتماعـًا وأصدر القرار الذي يشمل / ٦/ نقاط رئيسيّة، منها:

بيان رقم (١):

١) ضرورة سحب القطعات العسكريّة السّوريّة، وعودتها للثّكنات.

٢) الانتقال السّياسيّ، وتشكيل هيئة حاكمة ذات صفة تنفيذيّة، بالمناصفة بين النظام والمعارضة.

٣) وقف العنف فوراً.

٤) إطلاق سراح المعتقلين فوراً.

٥) السَّماح بإدخال المساعدات.

٦) بدء الحوار السّياسيّ.

لكن السيّد (كوفي عنان) استقال في ٢/٨/٢٠١٢م؛ لأنَّ النظام لم يتجاوب، وكذلك روسيا، لمشروع القرار هذا، وقد تبع هذا القرار /٢١١٨/ لعام

(٢٠١٣م)، والقرار / ٢٢٥٤/ لعام (٢٠١٥م)، وقام الرّوس بالتّصدّي لنحو عشرة قرارات في الأمم المتّحدة، والنظام لا زال يؤمن بالحلّ العسكريّ، وإركاع أطراف الثّورة، وعودة حليمة لعادتها القديمة.

وباختصار شديد.. وبعد (عنان) جاء الأخضر الإبراهيميّ الدّبلوماسيّ الجزائريّ، مبعوثـًا من قِبَل الأمين العامّ للأمم المتّحدة (بان كي مون)، وحاول تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (١) لعام (٢٠١٢م) بتحقيق الانتقال السّياسيّ، وتمّ عقد ثلاث جولات بين وفد النظام برئاسة الدّكتور بشّار الجعفريّ رئيس الوفد السّوريّ في الأمم المتّحدة، ووفد المعارضة برئاسة (أحمد الجربا) رئيس الائتلاف الوطنيّ لقوى الثّورة والمعارضة، وبرئاسة (هادي البحرة) الذي كان رئيسـًا للائتلاف.

ولم ينجح الأخضر الإبراهيمي فقرَّر الاستقالة، بعد محاولات منه لوقف إطلاق النَّار، وإدخال المساعدات للمدن السّوريّة، وجاء بعده السيّد (ستيفان ديموستورا) مبعوثـًا لبان كي مون، وقد عمل جاهداً على إحداث اختراق في جمع

الوفدين السّوريّين، النظام، والمعارضة، وجهـًا لوجه وبحث إمكانيّة التَّقدُّم خطوة باتّجاه الحلّ السّياسيّ، وحتّى تاريخه لم ينجح، وقد استند فيما قام به على القرار /٢٢٥٤/ لعام (٢٠١٥م) الذي أصدره مجلس الأمن، والذي دعا إلى فكِّ الحصار، وإدخال المساعدات الغذائيّة، والأدوية، للمناطق المحاصرة، وإطلاق سراح الأسرى من الطَّرفين، وتفصيل عمليّة الانتقال السّياسيّ، من خلال تشكيل هيئة حاكمة استناداً على القرار السَّابق رقم (١) ٢٠١٢م، والقرار /٢١١٨/ لعام (٢٠١٣م)، وإيجاد الحلّ السّياسيّ الممكن، ولا يوجد أمل لأسباب عديدة، منها: رفض النظام، ودعمه من روسيا، وإيران، وتمّ اختراع السِّلال الأربع؛ من أجل تمييع تطبيق قرارات الأمم المتّحدة وهي:

١) الإرهاب.

٢) الانتقال السياسي.

٣) تقديم المساعدات.

٤) موضوع المعتقلين.

لكن النظام توقّف عن الأولى وقد كان النظام في العام (٢٠١٣م)، في حالة يُرثى لها، واستطاع المجاهدون، والمقاتلون، تحرير نحو (٨٢٪) من الأراضي السّوريّة، لكن النظام بما لديه من علاقات، وارتباطات، وخبرة، بدأ يطرح الصِّراع في سوريا على أنَّه حرب أهليّة بين الطّوائف، وهكذا نجح في استثمار الطَّرح الطَّائفي، من جهته اعتمد على الطَّائفة العلويّة في معظمها، ومعه قطاع واسع من المسيحيّين، والدّروز، والإسماعيليّة، والسُّنَّة أيضـًا، وفي جانب المعارضة ازداد الطَّرح الطَّائفي، وضرورة التَّخلُّص من العلويّين، وقد ثبتت هذه المقولات: التَّنظيمات الإسلاميّة الأشدّ تطرُّفـًا، القاعدة وتنظيم الدولة في العراق والشام ثم الخلافة التي قامت واتَّخذت من الرقة السّوريّة عاصمة للخلافة، وقيامها في العام (٢٠١٤م) في مناطق شرق سوريا: البادية، وريف حمص، وحماة، وإدلب، وجزء كبير من حلب، والرقة، ودير الزور، والحسكة، وآبار البترول السّوريّ، وتشكيل

هياكل لدولة الخلافة، التي امتدت بقدرة قادر إلى الأنبار العراقيّة، الفلّوجة، الرّمادي، الرّطبة، عانة، راوة، هيت، الجزيرة الشّاميّة، والقائم، على الجانب العراقي، ثمّ أتبعتها باحتلال محافظة نينوى، والموصل، ومحافظة صلاح الدّين، وديالى، وكركوك، والحويجة، وسنجار، وتلّعفر، وربيعة. وأصبحت تسيطر على مساحة كبيرة من سوريا نحو (٥٠٪) من الأراضي السّوريّة ونحو أكثر من (٥٠٪) من العراق، وقُدِّرَت المساحة التي استولت عليها دولة الخلافة بمساحة فرنسا، ليس هذا فحسب، فقد جاء توسُّعها في سوريا على حساب قوَّات الثّورة السّوريّة، سواء كانت المنظَّمات الإسلاميّة المتشدّدة (القاعدة)، أو الجيش الحرّ، وبدأت حربًا مجنونة اتَّسمت بالقتل، والذبح، والحرق، والسَّبِي، وارتكبت كلّ المحرّمات، والتّصوير بالفيديو وعرضه على العالم، والتقط النظام ومعه العالم كلّه هذا الذي يحدث، والطَّرح القائم على القتل، والتدمير، والاغتصاب، والسَّبِي، وتمّ توظيفه إعلاميًّا، أنّ هذه الثّورة هي هكذا، فمن شاء أن يكون مع هذا

النّوع يُصنَّف إرهابيّاً من الدول الكبرى، والعالم، ومجلس الأمن، إذ اعتبر أنَّ التّنظيمات الجهاديّة هي تنظيمات إرهابيّة، ويجب على العالم التّصدّي لها، وقتلها، وإنهائها، ووجد النظام ذلك في خدمة طرحه أنّه يقاتل إرهابيّين، وليس طلّاب حرّية، وكرامة، وغير ذلك.

وتشكَّل تحالفٌ ضمَّ أربعين دولة لمقاتلة التّنظيم الإرهابيّ (داعش)، وبدأ القصف، والتَّدمير للمدن التي يحتلّها - وهو لم يرعوِ - وظلَّ يُقدِّم نفسه كقاتل، وقاطع طريق، ومدمِّر، وأتبعها بإحداث ضربات في فرنسا، وفي بروكسل، وفي أمريكا، وفي بريطانيا، وفي تركيّا، وفي السّعودية، وفي الأردن، وفي مصر، ونبتت قوى تُنسب لهذا التّنظيم في العالم، أطلقوا عليها الذّئاب المنفردة، أو المنفلتة.

وهي تتبنّى ما يقوم به هؤلاء، حتى أجمع العالم، أنَّ هؤلاء بدوا في النهاية يُشكّلون خطراً على العالم، وظهروا كعدوٍّ للعالم كلّه، الذي بدأ يشير بأصابع الاتِّهام للإسلام، والمسلمين.

والنظام السّوريّ الذي كاد أن يسقط في (٢٠١٥م)، بعد تحرير محافظة إدلب، وحلب وريفها، وجزء من ريف حمص وحماة، والقنيطرة، ودرعا وريفها، وريف دمشق الغربيّ والشّرقيّ، وريف اللّاذقية.

وسط هذه الحالة لجأ إلى إيران، وحزب الله، لكنّهم لم يفلحوا في إنقاذ النظام، فالثّورة أصبحت على أبواب دمشق، والثّورة تُحقِق الانتصار تِلْوَ الانتصار، وهكذا اتَّجه إلى روسيا: فجاءت بطائراتها العملاقة، وأسطولها، وقاذفاتها الاستراتيجيّة، والصّواريخ المخيفة، وحاملة الطّائرات، وبدأت حرباً مدمِّرة ضدّ المدن التي يتواجد فيها الثّوار، وأعلنت أنّ كلّ من يحمل السّلاح ضدّ النظام هو إرهابيّ، والثّوار لا يملكون الأسلحة المضادّة للطّيران، والنظام اخترع البراميل المتفجرة، صَوّر للعالم بمساعدة الروس ورصد الأمريكان، أنّه تخلّص من أسلحته الكيماويّة التي قصف بها الغوطة الشّرقيّة والغربيّة، وجسر الشغور، ومناطق أخرى في ريف حلب، وإدلب، واللّاذقية، فكان لا بُدَّ من موقفٍ أمريكيّ، الذي

أعلنه الرئيس الأمريكيّ أنّ استعمال السّلاح الكيماوي خطٌّ أحمر، ولكن الروس نفسوا الاتجاه الأمريكي بحيلة التخلُّص من السّلاح الكيماويّ السّوريّ.

وهكذا دخلت الحرب مرحلةً جديدةً بمجيء الرّوس بكلّ هذه القوّة، والعالم يتفرّج على المأساة السّوريّة، فكانت النتائج مذهلة: إذ تمّ تشريد نحو /١٥/ مليون سوريّ، من مدنهم وقراهم داخل وخارج سوريا، ووصل المهاجرون السّوريّون إلى أوروبا، وأمريكا، وأمريكا اللّاتينية، وإفريقيا، وأستراليا، وبدأ المجتمع الدوليّ يتعامل مع القضيّة السّوريّة كقضية إنسانيّة من باب الشّفقة والعطف، ويميل إلى اعتبار أنَّ النظام تعرَّض لهجمة بربريّة من هؤلاء القتلة الذين يُسَمَّونَ بالإسلاميّين، وفي المقدّمة داعش.

وبسقوط حلب الشّرقيّة في العام (٢٠١٦م)، بدأت القوى المتحالفة مع النظام السّوريّ تُحقِّق نجاحات على الأرض، وأطلق الرّوس بدهاءٍ موضوع الهدنة والمصالحات؛ لتفريغ المنطقة المحيطة بدمشق من سكّانها، وترحيلهم إلى إدلب

خاصّة، ونجحت في ذلك، بِدْءاً من: داريّا، وجوبر، ودوما، وحرستا، والمعضّميّة، وخان الشّيح، ووادي بردى، ومضايا، والزّبداني، كما فعلت مع أهالي: حمص، وحي الوعر، وقبله حي عكرمة، وأحياء أخرى.

ثم اخترعت بالتّعاون مع الإيرانيّين والأتراك، مناطق تخفيض التصعيد، قسَّمت سوريا إلى أربع مناطق؛ بهدف عزل الثّوار عن بعضهم البعض: منطقة في الجنوب السّوريّ، ومنطقة في ريف دمشق، ومنطقة في ريف حمص وحماة، ومنطقة رابعة في إدلب وريفها، وريف حلب الغربيّ والجنوبيّ والشّماليّ.

وقد أتبعت ذلك بعقد لقاءات في أستانة بين أطرافٍ من الفصائل، والقوى الثّورية لتثبيت ذلك، وانساق إليها البعض تحت دعاوى حقن الدّماء السّوريّة، لكن الرّوس، والنظام، والإيرانيين، والمليشيات الطَّائفية لم تتوقَّف يومًا عن القصف، والقتل، وإعادة الاحتلال، ونجح الرّوس في إعادة نحو (٥٠٪) من الأراضي السّوريّة لسلطة النظام، ووجد الأمريكان أنّهم لا بُدَّ أن يُسرعوا باحتلال المنطقة

الشّرقيّة من سوريا، ووجدوا ضالّتهم في دعم المسلّحين الأكراد، الذين اخترعوا اسمًا لهم هو: ((قوّات سوريا الدّيمقراطيّة)) بتطعيم قوّاتهم ببعض العناصر العربيّة، والتّركمانيّة، والشّركسيّة، وهكذا قاموا بتسليح وتدريب هذه القوّات ابتداءً من كوباني (عين العرب) حيث تمّ دحر داعش منها، ثمّ الانتقال إلى ريف الحسكة منطقة الشدّادي، والرقة، ودير الزور، وحتّى البوكمال، والسّيطرة على منبج، وجرابلس، وعين عيسى وتل أبيض، ووجدت تركيّا أنّ الأهداف الأمريكيّة بدعمها لقوّات سوريا الدّيمقراطيّة، تحقّق للأكراد نوعًا من إقامة الدولة الكرديّة التي أعلنوها من خلال الإدارة الذّاتية والانتخابات، ورفع العلم، وصعود الزّعماء الأكراد الأتراك والعراقيّين، فتحرّكت تركيّا لدعم فصائل من الجيش الحرّ وخاضت حربًا مع داعش، واستطاعت تحرير نحو (٢٠٠٠) كم٢، من جرابلس حتى الباب، والوقوف على أبواب منبج التي وعدت بها الولايات المتّحدة بتسليمها لقوّات درع الفرات.

وأخيراً.. اتَّضحت الصّورة التَّقسيميَّة لسوريا:

الولايات المتَّحدة: أخذت شرق الفرات، والجزيرة، بما فيها آبار النّفط، وإنتاج الغلال، والتَّنوع الاثني والعرقي، وخاصّة بعد تحرير الرقة.

الرّوس: أخذوا السّاحل السّوريّ بموجب اتّفاقيّات إذعان مع رئيس النظام السّوريّ ـ الفاقد للشّرعيّة ـ لـ / ٥٠/ عاماً لقاعدة حميميم، مع شروط روسيّة مجحفة، وقاعدة بحريّة في طرطوس، وتواجد القوَّات السّوريّة على أطراف مناطق خفض التَّصعيد، والإيرانيّون لهم دمشق وما حولها، وطريق يربط طهران مع بغداد مع دمشق مع حزب الله في لبنان عند البوكمال، وتدمر السّوريّة والبادية.

وجرت كلّ هذه الأحداث، التي حشرت قوَّات الثّورة السّوريّة في أقفاص متباعدة ومحاصرة في المناطق الأربعة، ولم تقم الفصائل بالعمل على توحيد العمل العسكريّ، والاندماج، ومتابعة القتال.

وعلى الجانب السياسي: برزت منصَّات ليس لها علاقة من قريب، أو بعيد، بما يحدث في سوريا من قتال، وزجَّت بعض الفصائل نفسها في هذه المنصَّات استجابة لطلب روسي أمريكيّ، ودول الإقليم، وهكذا أضاعت الثّورة قوَّة الوحدة العسكريّة، وقوَّة التَّوحيد السّياسيّ، فتمّ تهميش الائتلاف باختراع الهيئة العامّة للمفاوضات، التي لم تحقّق أيّ نجاح يُذكر، ثمّ رأت القوى الدوليّة والإقليميّة أنّه يجب دمج منصَّتي القاهرة، وموسكو، ضمن الهيئة، واستبدال القيادات السّابقة بقيادة جديدة، قد تكون أكثر مرونة من سابقتها، خاصّة وأنّ بعضاً منها كان متواجداً في الأستانات من (١- ١٦)، ولا زال وفد النظام متوقِّفاً عند موضوع الإرهاب، واعتبار كلّ أطراف الثّورة السّوريّة، بما فيهم الهيئة العليا للمفاوضات إرهابيّين، ورغم توسعة هذا الوفد ليضمّ أعضاء من منصَّة موسكو والقاهرة، إلّا أنَّ النظام يرى أنَّ هذا الوفد لا يشمل كلّ المعارضين، وهو يريد باختصار: تشكيل

وفد مناسب لما يراه، وعينه على الأستانات الستة عشر، وعلى سوتشي، كما أنَّ الرّوس، والإيرانيّون يرَوْن ذلك.

ويجيء انعقاد مؤتمر سوتشي، الذي هيَّأ له الرّوس، كلّ الإمكانيّات؛ من أجل جمع أشتات الهروب من كلّ الإمكانيّات من السّوريّين الذين ليس لهم دور فيما يحدث في سوريا، سواء أكانوا من طرف النظام الذي أرسل وفداً مؤلَّفًا من خمسة وسبعين شخصًا، ليس لهم يدٌ فيما يحدث، فمثلاً: السيّد غسّان القلاع رئيس غرفة تجارة دمشق، وزهير رمضان نقيب الفنَّانين، وممثِّلين، وفنَّانين، ورؤساء نقاباتٍ، والكلُّ يعرف كيف تمّ تصنيعهم، ورؤساء اتّحادات، شخصيّات ليس لها دور ولا إدارة فيما حدث، ويحدث في سوريا، وليسوا أصحاب قرار، أو سلطة، فالقرار والسُّلطة في مكان آخر.. ربَّما عند الرئيس بشّار، أو المجموعة المنتقاة، أو عند الرّوس، والإيرانيّين الذين أصبحوا هم أصحاب القرار، وإدارة الأزمة.

وعلى الجانب الآخر.. القوى الأساسيّة في الثّورة السّوريّة، أصحاب القرار الحقيقيّ: رفضوا الحضور؛ لأنَّهم يعرفون الدّوافع الحقيقيّة للقيادة الرّوسيّة، وهي: الالتفاف على قرارات الأمم المتّحدة، وشطب موضوعات الانتقال السّياسيّ، وكلّ همِّهم إخضاع السّوريّين لمشيئة القيادة الرّوسيّة: بالقتل، والهدم، والتّشريد، بحجّة الوصول لاتّفاق بين سوريّين متواجدين في سوتشي وليس لهم من أمرهم شيئًا، المهم: دعاية انتخابيّة لبوتين، ومحاولة التّدليس على الحلّ السّياسيّ السّلميّ، وإثبات أنَّ النظام السّوريّ هو الوحيد القادر على قيادة سوريا، وتحقيق مصالح الرّوس، والإيرانيّين، وغيرهم..

لكنَّ الثّورة السّوريّة في مأزقٍ، لأسبابٍ كثيرةٍ هي: كثرة اللّاعبين فيها ومعها، وعدم التوصُّل إلى تشكيل قيادة عسكريّة، وقيادة سياسيّة فاعلة، وتلاعب الدول الكبرى والصغرى بالقضيّة السّوريّة.

وبعد أكثر من عشر سنوات لا زالت الأمور تسير من سيّء إلى أسوأ، وسوريا التي كانت قد تحوَّلت إلى بلادٍ بلا سكّان، وإلى كومة أحجار، وإلى آلاف المقابر، وإلى تمزُّق النَّسيج الوطنيّ الذي كان عماد الدولة السّوريّة.

وتمّ تمزيق هذا النَّسيج وخضوعه إلى التَّنافر بدل التَّوحُّد، وإلى التَّقسيم أقرب منه لبقاء سوريا، ولعب الكبار والصغار، وعملوا على هذا الموضوع، جعلوا من سوريا عبرةً لمن يعتبر، لدفن إرادة الشُّعوب، وإخضاعها، وتهديدها، وتمزيق وحدتها الوطنيّة، وتخلَّى القريب قبل البعيد عن هذا الشَّعب المكلوم، الذي تم تصنيفه. ولكم في الخيام الممزَّقة، والأوحال، والطِّين، والغبار، وخروج الملايين من الأطفال خارج التَّعليم، وفي الهجرة، والعذاب، خير دليل.

الفصل الخامس:

الإمكانيّات الذّاتية للقيامة السّوريّة

ما حدث في سوريا خلال فترة الحرب، حدث مثله في الحرب العالميّة الثانية، بين دول المحور: ألمانيا، وإيطاليا، واليابان، ودول الحلفاء: بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتّحدة، والاتّحاد السّوفييتيّ في الفترة من (١٩٣٩م) إلى (١٩٤٥م)، حيث تمّ تدمير مدنٍ بأكملها في ألمانيا (دريسدن)، مثالٌ على ذلك: (برلين) عاصمة الرّايخ الثالث، وكذلك مدينة (بطرسبرغ) السّوفييتيّة، وتهجير ملايين السكّان من مناطق القتال داخل هذه الدول وخارجها.

وباريس التي احتلَّها الجيش النَّازي، وكذلك بريطانيا، وتدمير لندن، وبعض المدن الإنكليزيّة، ومدن منكوبة بالقنابل الذّرّية، في اليابان: (هيروشيما)، و(نكازاكي)، ومدن في: يوغسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، وغيرها كثير..، لكنَّ هذه الحرب كانت بين دول تتصارع فيما بينها، والضَّحية كانت الملايين من

النّاس، إذْ قُدِّرت الخسائر البشريّة في هذه الحرب الطَّاحنة قتل أكثر من / ٥٠/ مليون إنسان، كانت حصَّة الاتّحاد السّوفييتيّ لوحده نحو / ٢٠/ مليون، وألمانيا نحو / ١٥/ مليون، وبريطانيا، وفرنسا، واليابان، والدول المتحالفة، ولا توجد إحصائيّات موثَّقة لأعداد القتلى، وحجم الدَّمار للمدن (المساكن، طرق المواصلات، شبكات الكهرباء)، وتوقّف الحياة العامّة، وتسخيرها لخدمة المجهودات الحربيّة في هذه الدول، وسوق الشّباب والشّابّات للقتال في الجبهات، فكانت الخسائر كبيرة، وبعد انتهاء الحرب بالانتصار على النَّازيَّة، وبقاء الولايات المتّحدة بعيدة عن هذه الحرب، إلا بعد تدمير أسطولها في (بيرل هاربر) واستعمالها القنابل النَّوويَّة ضدَّ اليابان، وإرغام اليابان على الاستسلام، وتعيين الجنرال (ماك آرثر) كحاكم لليابان، وإجبار الإمبراطور على التَّوقيع على صكِّ الهزيمة.

وبعد هذه الحرب المدمِّرة للبشر، وللعمران، وللحياة، تمّ عقد مؤتمر يالطا (١٩٤٥م) بين الدول المنتصرة، والذي ضمّ الرئيس الأمريكيّ (فرانكلين روزفلت) الذي يقود الدولة الأقوى اقتصاديّـًا، وعسكريّـًا، وسياسيّـًا، بعد هذه الحرب، و(تشرشل) رئيس الحكومة البريطانيّة الذي تعاني بلاده من الدَّمار وخسارة آلاف النَّاس جرَّاء الغارات الألمانيّة على لندن، والمدن البريطانيّة، و(ستالين) زعيم الاتّحاد السّوفييتيّ، الذي كان للجيش الأحمر السّوفييتيّ الدّور الأهمّ في دحر الجيش النّازي الذي وصل إلى مشارف موسكو، واجتاح الغرب السّوفييتيّ، والدول المتحالفة معه: بولندا، وأوكرانيا، ويوغسلافيا، وبلغاريا، والمجر، وتشيكوسلوفاكيا، ودول البلطيق، والخسائر المؤلمة للاتّحاد السّوفييتيّ بالرّغم من أنَّ الجيش الأحمر هو من احتلَّ برلين، ودمَّر الرَّايخ الثالث، وقضى على القيادة النَّازيَّة الهتلريَّة.

وجاء مؤتمر (يالطا) (١٩٤٥م) للبدء أولاً: باقتسام العالم بين هذه الدول الثلاث، وثانيـاً: بالبحث في إمكانيَّة إعادة الإعمار، وكانت القوَّة القادرة على المساعدة هي: الولايات المتَّحدة ذات الإمكانيَّات المادِّية الكبيرة، والقوَّة الاقتصاديّة القويّة التي يمكنها أن تساعد في إعادة إعمار البلاد المُدَمَّرة، والمحتلَّة من قِبَل القوَّات الأمريكيَّة، حيث كان قائد قوَّات الحلفاء الجنرال (دوايت إيزنهاور) في هذه الحرب التي دخلتها متأخِّرةً بعض الشّيء بعد أن لاحظت أنَّ حلفاءها البريطانيّين، والفرنسيّين سيكونوا لقمةً سائغةً في فم النَّازيَّة الفاشيَّة والإيطاليَّة، وخاصّة بعد احتلال الألمان لـ باريس، وإنهاء الحكم فيها، واستسلام الجنرال (بيتان) وتشكيل حكومة (فيشي) الموالية للنَّازيَّة.

وفي الحرب العالميّة الثانية، حدثت هجرات لشعوب بأكملها هربـاً من القتل، وجاعت شعوب نظراً لعدم وجود إمكانيّات غذائيّة، ودوائيّة، وحدثت مجازر كبيرة في الطَّرفين، ودفعت الشُّعوب الأوروبيّة، والعالم أجمع، ثمن هذه الحرب

الممتدة إلى شمال إفريقيا، ووسط آسيا، وجنوب شرق آسيا، واكتوت هذه الشُّعوب بنيران هذه الحرب المُدَمِّرة.

لكن.. كانت مطالب (ستالين)، و(تشرشل)، من الرئيس (روزفلت)، بضرورة المساهمة الأمريكيّة ليس في الحرب فقط، ولكن بتقديم المساعدات المادِّية لإعادة إعمار ما دمَّرته الحرب.

وقد استغل (ستالين) فترة الحرب، من أجل الحصول على مساعداتٍ كبيرةٍ من الولايات المتَّحدة.

ولأنَّ الولايات المتَّحدة، والاتّحاد السّوفييتيّ قسَّم ألمانيا إلى: ألمانيا الغربيّة وعاصمتها (بون)، وألمانيا الشّرقيّة وعاصمتها (برلين)، فقد وجدت الولايات في القيادات الألمانيّة شخصيّةً قويَّةً، ومتعاونةً، ولديها رؤية لإعادة إعمار ألمانيا الغربيّة، وهو المستشار (لودفيغ إيرهارد) ثم (كونراد أديناور) الذي رأى في وزير الماليّة الأمريكيّ استجابة لمشروع (أديناور) لإعادة إعمار ألمانيا، ولكن السيّد

(جون مارشال) وزير الماليّة الأمريكيّ بتوجيهات من الرئيس (روزفلت) وبعده (هاري ترومان) وضع خطَّة سمَّاها ((مشروع مارشال لإعادة إعمار أوربا)) وقد وجدت الشَّركات الأمريكيّة العملاقة فرصتها للتوسُّع بالإعمار والاستثمار خارج الولايات المتَّحدة، المشبعة استثماريـًا، وفي أوروبا تحديداً، فأقبل الأمريكان يوجِّهون الاستثمارات ويموِّلونها صوب أوروبا، والشَّركات الأمريكيّة العملاقة تفعل فعلها.

وما هي إلا سنوات معدودة حتى وقفت (ألمانيا الغربيّة) وأصبحت قوَّة اقتصاديّة وأعادت إعمار المدن، وعادت الحياة الطبيعيّة لهذه البلاد. وكذلك الأمر في (اليابان) بفعل وإصرار من الجنرال (ماك آرثر) الحاكم العسكريّ الأمريكيّ، حيث تمّ الاشتراط على هاتين الدولتين الانتهاء نهائيـًا من التَّصنيع الحربيّ والتَّسليح، مع ضمان الولايات المتَّحدة للدِّفاع عنها.

في روسيا.. بدأ باستكمال الخطط الخمسيّة التي بدأها قبل الحرب العالميّة الثانية، وقدَّمت الولايات المتَّحدة مساعدات فنِّية ومادِّية، وطبَّق (ستالين) سياسة تقشُّفيَّة؛ لخدمة إعادة إعمار المدن المدمَّرة، وإعادة بناء المؤسَّسة العسكريّة، والبنى التَّحتيَّة للاقتصاد القوميّ.

وكان له دورٌ فعالٌ في تحقيق إقامة الاتّحاد السّوفييتيّ كقوَّة اقتصاديّة وعسكريّة، وكذلك فعلت ألمانيا الشرقيّة بمساعدة الاتّحاد السّوفييتيّ، ونفس الشّيء في: تشيكوسلوفاكيا، والمجر، ويوغسلافيا، وبولندا، وبلغاريا، ودول البلطيق الثلاث التي كان قد ضمَّها الاتّحاد السّوفييتيّ أثناء حرب (١٩٤١م).

لكن ما تحقَّق للشَّعب الألمانيّ الغربيّ، وبريطانيا، وفرنسا، والسّويد، وهولندا، وإيطاليا، وبقيَّة الدول الأوروبيّة لم يكن في واقع الحال يقارن مع الأوضاع الإنسانيّة وسياسة التَّقشُّف لشعوب الاتّحاد السّوفييتيّ.

إذاً: مشروع ((مارشال لإعمار أوروبا))، كان جهداً أمريكيّاً لإحكام السَّيطرة الاقتصاديّة على أوروبّا، وعمل الشّركات الأمريكيّة العملاقة كان له الدَّور الحاسم في إحكام التَّبعيَّة الاقتصاديّة والماليّة لأوروبا لصالح أمريكا، الذي ظهر فيما بعد بتشكيل (حلف شمال الأطلسيّ) (١٩٤٩م) والذي ضمَّ: الولايات المتَّحدة، وكندا، ودول أوروبا. ومجالس التَّعاون الاقتصاديّ من خلال منظَّمة التَّعاون والتَّنمية (O.E.C.D).

وعلى نفس النَّسق: كان التَّوجُّه (السّوفييتيّ السّتالينيّ) لإقامة حلف (وارسو) بين الاتّحاد السّوفييتيّ، وبين الدول الأوروبيّة الشّرقيّة (بولندا، ألمانيا الشّرقيّة، تشيكوسلوفاكيا، المجر، بلغاريا، يوغسلافيا، رومانيا، (١٩٥١م).

وهكذا انقسم العالم إلى كتلتين، هما: الكتلة الغربيّة (الولايات المتَّحدة، وكندا، ودول أوروبا الغربيّة)، والكتلة الشّرقيّة (الاتّحاد السّوفييتيّ، ودول أوروبا

الشّرقيّة). وأسَّسوا في العام (١٩٥٥م) دول مجموعة الكوميكون (وهي منظّمة اقتصاديّة تحت سيطرة الاتّحاد السّوفييتيّ).

وبعد عشر سنوات من انتهاء الحرب العالميّة الثانية، نجحت الدول المحطَّمة بفعل الحرب بتحقيق نجاحات اقتصاديّة وبِنيوية هامَّة، وخاصّة ألمانيا الغربيّة، واليابان، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والاتّحاد السّوفييتيّ ما بعد ستالين.

أيضـًا: الحرب المدمِّرة في شبه الجزيرة الكوريّة في العام (١٩٥١م) والتي نشبت بين كوريا الجنوبيّة مدعومة من الولايات المتَّحدة، ونحو أكثر من ثلاثين دولة، وحلف النَّاتو، وكوريا الشّماليّة التي يقودها الحزب الشّيوعيّ بقيادة (كيم إل سونغ) مدعومة من الاتّحاد السّوفييتيّ والصّين، وقد أتت هذه الحرب على شبه الجزيرة بالتَّدمير، ولكنَّها نهضت من جديد بفضل المساعدات الأمريكيّة لكوريا الجنوبيّة، وتحقيق تطوُّرات صناعيّة هامَّة فيها، وهي من أبرز النّمور الآسيويّة، وكذلك كوريا الشّماليّة بدعم سوفييتيّ وصينيّ، ولكن كوريا الجنوبيّة تفوَّقت

على كثيرٍ من الدول؛ بفضل السّياسات الماليّة والاقتصاديّة، والمساعدات، والقروض الميسَّرة (الولايات المتحدة الأمريكية).

أيضـًا: (فيتنام) التي تعرَّضت لحروب مدمِّرة بدأتها فرنسا منذ الخمسينات، وتلتها الولايات المتَّحدة في حرب شاملة ضدَّ (فيتنام الشَّماليّة) بقيادة (هو شي منه) والجنرال (جياب)، لمدَّة سبع سنواتٍ أحرقت الطَّائرات الأمريكيّة العملاقة من طراز (B52) الأخضر واليابس، ودمَّرت (هانوي) والمدن الفيتناميّة، وبعد استيلاء الفيتنام على (سايغون) فيتنام الجنوبية، وهروب الجنرال (كاوكي) وعقد الصّلح مع الولايات المتَّحدة، وانسحاب القوَّات الأمريكيّة التي كان تعدادها (٥٠٠) ألف عسكريّ، وتوحيد فيتنام الواحدة، والإنجازات الهائلة التي تحقِّقها فيتنام اقتصاديًّا وصناعيًّا، وقد تمّ تقديم الدَّعم لها من الاتّحاد السّوفييتيّ، والصّين، والدول المجاورة اليابان.

ـ هذه المقدِّمة السَّريعة والموجزة لما حلَّ بالدول التي تعرَّضت لمآسي الحروب، تُعطينا الأمل بإمكانيّة القيامة السّوريّة بعد انتهاء الحرب هذه بكلِّ آلامها، وقوَّتها التَّدميريَّة، ولكن الشروط والظُّروف الذَّاتية والموضوعيّة، مختلفة، فهذه الحرب السّوريّة لا يمكن أن يطلق عليها أنَّها حرب داخليّة، بعد أن تدخَّلت الدول الكبرى والصغرى فيها، مثل: الولايات المتَّحدة، وروسيا الأكثر فعاليّة في التَّدمير، والقتل. وإيران وإرسالها الآلاف من المليشيات الطَّائفية بنهج عقائديّ واضح ولكن الهدف هو: الاستيلاء على سوريا كلّها، بعد أن استولت أو كادت أن تستولي على العراق، وتمهيداً لإخضاع الوطن العربيّ للهيمنة الإيرانيّة وفي خَلَدِها قيام الدولة الصَّفويَّة في أعقاب سقوط الخلافة العبَّاسيَّة، وتمدُّد الأتراك العثمانيّين، باسم الدِّين أيضـًا على الوطن العربي كلّه..

ابتداءً من معركة مرج دابق (١٥١٦م) إلى قيام الثورة العربية الكبرى بتحريض الإنكليز والغرب (١٩١٦م) واتفاقية سايكس بيكو، ووعد بلفور (١٩١٧م)

تمهيداً لإقامة الدولة الصّهيونيّة في فلسطين وهو ما تحقَّق في [١٥ ايار/ مايو ١٩٤٨م]، ونستطيع القول أنّ توفُّر الشُّروط الموضوعيّة للقيامة السّوريّة بعد ما يلي:

١- وقف القتال، وانتهاء محنة الحرب.

٢- حدوث انتقال سياسيّ يتناول قمَّة الحكم، من خلال تشكيل الهيئة التَّنفيذيَّة الحاكمة وِفقًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصِّلة، والقطع مع النظام السَّابق.

٣- بعد تشكيل الحكومة الانتقاليّة محدَّدة المدَّة، تحت إشراف دولي،

يتمّ وضع دستور جديد لسوريا يضمن السِّيادة المطلقة للشَّعب، واستقلال سوريا، وحرِّية الوطن والمواطن، والتعدُّدية السِّياسيّة، وحرِّية الأحزاب، وإخضاع مؤسَّسات الدولة لسلطة الدولة في القوانين، وتشكيل وانتخاب السُّلطة التَّشريعيّة، لإنتاج هذا الدستور الذي تتشارك فيه جميع الفعاليّات المجتمعيّة، وإبعاد الجيش، وقوَّات الأمن عن السِّياسة، وقانون للأحزاب، وقانون للمطبوعات، والتَّوجُّهات

الاقتصاديّة، بما يضمن التَّنمية المستدامة، والحرِّيَّات، واحترام الملكيّة الفرديّة، والرأي والرأي الآخر.

٤- شرطُ النَّزاهة التَّامَّة للهيئة الانتقاليّة، تكون من مسؤوليّاتها وأولويّاتها وضع خطَّة قصيرة الأجل تتضمَّن: إعادة الإعمار لما دمَّرته الحرب، وإيجاد بنية تحتيَّة قويَّة، وإعادة المهجَّرين إلى مواطنهم الأصليّة، واستثمار الكفاءات بلا تمييز بين السّوريّين، والانتهاء من هذا الذي حدث خلال الخمسين سنة الأخيرة.

٥- تأسيسُ جيشٍ وطنيٍّ جديدٍ يقطع مع القيادات التي قتلت، أو ساهمت في قتل السّوريّين، موحَّداً يضمُّ جميع السّوريّين، وحصر السّلاح بيد الدولة، وإنهاء موضوع الميليشيات، وترحيل الأجانب منهم، وإعادة النَّظر بكلِّ الاتِّفاقيَّات المعقودة مع الدول الأجنبيّة في زمن الحرب، مع: إيران، وروسيا، واعتبار أنَّ السّيادة السّوريّة تشمل جميع الأراضي السّوريّة، وأنَّ الدولة السّوريّة الجديدة هي المسؤولة عن ذلك.

٦- خلال المرحلة الانتقاليّة: تتمّ الدَّعوة إلى انتخابات برلمانيّة، وإدارة محلِّيَّة على أساس الدستور الجديد، وقانون انتخابي جديد، وتحديد السُّلطات التَّشريعيّة والمحلِّيَّة بما ينتج عن هذه الانتخابات.

٧- الفصلُ التَّامُّ بين السُّلطات الثلاث: التَّشريعيّة، والتَّنفيذيَّة، والقضائيَّة، ووضع القوانين النَّاظمة لذلك.

٨- النظام السّياسيّ في سوريا نظام برلمانيّ، بمعنى: أنَّ رئيس الجمهوريّة هو رئيس الدولة، وهو عبارةٌ عن رئيسٍ رمزيٍّ، وليس له سلطة حقيقيَّة تنفيذيَّة، وحصر السُّلطة التَّنفيذيَّة بالحكومة ورئيسها، التي تمثِّل الأكثرية في مجلس النوَّاب ودور رئيس الدولة (بروتوكولي)، والسُّلطة التَّنفيذيَّة منتخبة عن طريق الحزب، أو ائتلاف مجموعة أحزاب وهي أعضاء في البرلمان، وتوسيع دور الإدارة المحلِّيَّة، ولا مركزيَّة إداريَّة، بحيث يتم انتخاب مجالس المحافظات والمحافظ من

الشَّعب، وله سلطات واسعة في الخدمات داخل المحافظة، من حيث التَّمويل، ووضع الخطط المنسجمة مع الخطَّة العامَّة للدولة، والإشراف على تنفيذ المهام.

٩- بعد إجراء الانتخابات البرلمانيّة، والنَّتائج لهذه الانتخابات، تتقدَّم الحكومة المؤقَّتة باستقالتها، بعد إجراء تقييم للإنجازات التي حقَّقتها سواء على صعيد الإدارة، أو التَّنمية.

١٠- يتمّ تكليف الحزب الفائز بالأصوات داخل البرلمان، أو مجموعة ائتلافيّة من حزبين أو أكثر، بتشكيل الحكومة، على أن تُشكَّل خلال / ٢٥/ يومـًا، وإذا فشلت يُصار إلى التَّفكير بتكليف أكثر من حزب بالتَّشكيل مع مراعاة أنَّه لا بُدَّ من وجود معارضة داخل البرلمان، وأنَّ تشكيل الحكومات من اختصاصيّين بنصٍّ واضحٍ في الدستور، إذ إنَّ منصب الوزير سياسيّ، ولكنَّه يجب أن يكون ذو اختصاص، لأنَّ العمل في الوزارات ليس من أجل الجدال والتَّحليلات السّياسيّة، ولكن من أجل الإنجاز، وتتمّ مناقشة البيان الوزاريّ وتمنح الثِّقة من البرلمان على

أساس هذا البرنامج المُلزِم، ويحصر للبرلمان سحب الثقة من الحكومة أو أحد أعضائها.

١١- مدَّة الدَّورة الرِّئاسيّة لرئيس الدولة (فقط) أربعة أعوام، ولمرَّةٍ واحدةٍ غير قابلةٍ للتجديد، ومدَّة الدَّورة البرلمانيّة أربع سنوات، ولا يحقُّ التَّمديد للبرلمان، تحت أيَّة حججٍ، ويجب أن تكون النُّصوص الدستوريّة واضحةً في هذا المجال، وكذلك أعضاء الإدارة المحلِّيَّة.

١٢- يستمرُّ فرض التَّجنيد الإجباريّ في سوريا، لأغراض الدِّفاع عن الوطن، وتحدَّد مهام القوَّات المسلَّحة ببناء الجيش الوطنيّ المحترف، غير الحزبيّ، وليس له أيَّة علاقة بالسّياسة، وتخضع لقيادةٍ عسكريّةٍ عامَّةٍ، يُراعى فيها الكفاءة، بغضِّ النَّظر عن أيَّة اعتبارات أخرى، وتكون القيادة العليا للجيش بيد رئيس مجلس الوزراء والحكومة المنتخبة، وليس لرئيس الدولة أيَّة علاقة مع أيّ نوع بالجيش وقياداته، وقوَّات الأمن وقيادته.

١٣- يتمّ تشكيل أجهزة الأمن بموجب قوانين يصدرها البرلمان، وهي:

١) جهاز الأمن الوطني: ويشمل الشّرطة بجميع فروعها، والشّرطة الجنائيّة، ومكافحة المخدِّرات.

٢) جهاز أمن الدولة ومهمَّته: الحفاظُ على الأمن العام للدولة من التَّجسُّس، والاتِّجار بالبشر، والاتِّجار بالآثار، والاتِّجار بغسيل الأموال والمخدِّرات.

٣) جهاز أمن القوَّات المسلَّحة: يختصُّ بالمحافظة على الأسرار العسكريّة وأمن الجيش.

٤) الأجهزة الرّقابيّة: ترتبط بمجلس النوَّاب وهي مُلزَمَةٌ بذلك، لأنَّ اختيار رؤسائها يكون وِفقًا لرأي الأغلبيّة في البرلمان.

الفصل السادس:

إعادة الإعمار السَّريع (تجربة الإدارة الذَّاتية)

خطط إعادة الإعمار تبدأ بعد وقف القتال، وتشكيل الهيئة التَّنفيذيَّة الحاكمة، والإعلان الدستوريّ وبدون تأخير، وتتناول الأولويّات وبصورةٍ مستعجلةٍ، ويمكن الاستفادة من التَّجربة الألمانيّة، وأقتبس هنا ما جاء في (جريدة المدن) في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر (٢٠١٧م) مقالةً للسيّد إياد الجعفريّ، الأحد في (٥/ ١١/ ٢٠١٧م) قال فيها:[تشبه سوريا هذه الأيام في بعض الجوانب، حالة ألمانيا في السَّنة الأخيرة من الحرب العالميّة الثانية، و الكثير من المناطق السّوريّة، أنَّ الأخيرة قد تأخذ مسارات مشابهة للتَّجربة الألمانيّة، تحديداً في السّنوات الأربع التي تلت الحرب العالميّة، لكنَّ عنصراً رئيسيّاً ميَّز التَّجربة في ألمانيا الغربيّة، ذاك الذي اندلعت من أجله الثَّورة السّوريّة، مايزال مفتقداً في الحالة السّوريّة الرَّاهنة.

فمنذ إنزال (النورماندي) الشَّهير على شواطئ فرنسا في حزيران (١٩٤٤م)، دخلت العلاقة التَّحالفية بين الاتّحاد السّوفييتيّ من جهة، والولايات المتَّحدة الأمريكيّة وبريطانيا من جهة أخرى: مناخٍ تنافسيَّةٍ، بالتَّزامن مع تزايد مؤشِّرات الانهيار الألمانيّ النَّازيّ.

وخلال سنة.. حتى أيار (١٩٤٥م) سجَّل المؤرِّخون عشرات الأمثلة على حالة التَّنافس بين السّوفييت، والأمريكان، والبريطانيّين، وفي أوساط التَّحالف الأمريكيّ والبريطانيّ أيضًا، كانت دوافع التَّنافس للسَّيطرة على أكبر مساحةٍ ممكنةٍ من الأرض الألمانيّة، وسعى كلُّ طرف لفرض رؤيته على مستقبل الكيان الألمانيّ.

تلك الحالة التَّنافسيَّة تُميِّز اليوم العلاقة بين الأمريكيّين والرّوس، كلما اقتربت اللّحظة الأخيرة لإعلان نهاية داعش على التُّراب السّوريّ، وهي حالة تمتدُّ إلى أوساط الحلفاء في كلِّ طرف، وهذه الحالة في ألمانيا أدَّت إلى تقسيمها إلى غربيّة وشرقيّة، الغربية: محتلَّةٌ من قِبَل الولايات المتَّحدة الأمريكيّة، وفرنسا، وبريطانيا،

والشَّرقيّة: محتلَّةٌ من قِبَل السّوفييت وحلفائهم، مثل: بولندا.

في ألمانيا الغربيّة المحتلَّة شهدت حملة الإعمار أنشطة محلِّيَّة بقيادة إدارات ذاتية، حيث كانت كلّ مدينةٍ، أو بلدةٍ صغيرةٍ تدير نفسها بنفسها، وتشقُّ طريقها للحياة، وإعادة الإعمار، بجهودها الذَّاتية، ووفق ظروفها الخاصّة].

[بخلاف (البروبّاغندا) الشَّائعة، لم يكن مشروع (مارشال) نقطة البداية، في إعادة إعمار ألمانيا الغربيّة، فسكّان ألمانيا الغربيّة نظَّموا أنفسهم بجهودهم المحلِّيَّة، ولاحقًا تأسَّست الدولة الألمانيّة الغربيّة، كان على حكومتها مراعاة الاستقلالية، وخبرات الإدارة المحلِّيَّة التي اكتسبها السكّان خلال الأربع سنوات بعد انتهاء الحرب العالميّة، فكانت ألمانيا الغربيّة فيدراليّة، وتَّعززت لدى جمهورها، وبإقرار من نُخَبِها الحاكمة، نزعة الإدارة الذَّاتية لشؤونهم، وبذلك تشكَّلت تجربة من الدّيمقراطيّة المحلِّيَّة، سرعان ما ميَّزت ألمانيا الغربيّة في العقود التالية،

المصدر: عن غوغل مقالة للسيّد إياد الجعفريّ، الأحد في ١١/ ٥ / ٢٠١٧م عن مجلَّة المدن.

بالتَّزامن مع نهضتها الاقتصاديّة، التي وُصِفت بالمعجزة، فكانت إغراءً هائلاً لجمهور ألمانيا الشّرقيّة التي كانت تحت حكم الحزب الشّيوعيّ ومباشرةً من الاتّحاد السّوفييتيّ.

ويمكن لَحْظُ ذلك في المناطق السّوريّة التي لا تخضع لنظام الأسد، حيث تشكيل المجالس المحلِّيَّة التي تدير الأمور المستعجلة، والتي لا بُدَّ منها لخدمة المناطق وسكّانها، لكنَّ المشكلة في سوريا هي تَمَكُّن التَّنازع بين الفصائل المسلَّحة، ويمكن للدول الإقليميَّة، الضَّغط باتّجاه وقف التَّصعيد، والقصف من قِبَل الروس، والإيرانيّين، والنظام، ويذهب كاتب المقال إلى اعتبار أنَّ الشَّطر السّوريّ الخاضع لسيطرة الأسد وداعميه، يُشكّل المساحة الأكبر من سوريا، فمن المرجَّح أنَّها ستكون تحت المظلَّة الرّوسيّة، كما كانت ألمانيا الشّرقيّة تحت المظلَّة والحكم المطلق للسّوفييت، والعقليّة في كلا الحالتين متشابهة، وهي واحدة تقريبـًا، شموليّة وأمنيّة.

ومستقبل الحالة السّوريّة الرّاهنة، مفتوحٌ على كلِّ الاحتمالات، إلّا أنَّ الحالة السّوريّة مشابهة كثيراً للحالة الألمانيّة، في ألمانيا الغربيّة حقَّقوا المعجزات دون أن يدروا، لأنَّ الشَّعب والقيادات المحلِّيَّة قرَّرت ذلك ببدايات متواضعةٍ جداً: بإزالة الأنقاض، وتنظيم للحياة المحلِّيَّة بعيداً عن سيطرة أيّ مشروع مستبعد في الحالة السّوريّة، من غير المستبعد أن تكون البدايات متواضعة والخواتيم كثيرة.]

• المصدر السابق.

إذاً لا بُدّ من وقف القتال، وبداية الانطلاق نحو إعمار ما دمَّرته الحرب، والشَّعب السّوريّ قادرٌ على البدء بعمليَّة إعادة الإعمار، دون انتظار التَّشكيل الائتلافيّ الصَّعب، ومشاريع المانحين، الذين قد يتأخرون كثيراً في دعم عمليَّة إعادة الإعمار.

وهذا يعتمد بالدَّرجة الأولى على أصحاب الأموال من السّوريّين الذين لا بُدَّ أنْ يندفعوا بالسُّرعة القصوى، لدعم عمليَّة إعادة الإعمار، ولدى السّوريّين في المغتربات الكثير من الخبرة، والأموال، للاندفاع في هذا الاتّجاه، ريثما تستطيع الدولة الجديدة أن تقوم بدورها. مستلهمين التَّجربة الألمانيّة في هذا الاتّجاه، والإدارات الذّاتية في جميع المناطق السّوريّة، والقوى العسّكرية التي كانت تستخدم المعونات المادِّية لشراء الأسلحة، والإنفاق على العمليَّات العسكريّة، يمكن توجيه جزء هام من هذه المساعدات لإعادة إعمار المناطق الخاضعة لها

وبشكلٍ مستعجلٍ، ولكن ضمن تشكيل الإدارة المحلِّيَّة ذات الخبرة والقدرة على العمل ما يلي للبدء في:

١) إزالة الأنقاض.

٢) الإسراع بترميم المساكن، والمشافي، والمراكز الطِّبِّية، والمدارس، والمعاهد، والمساجد، والكنائس، والبِنَى التَّحتيَّة، من: كهرباء، وماء، وطرقات، ووسائل نقل، وصرف صحِّي، وإعادة إسكان وتوطين اللّاجئين أصحاب البلد في بيوتهم بعد ترميمها، أو إصلاحها.

٣) إيجاد فرص للعمالة، وَزَجِّ المقاتلين في إعادة الإعمار: عبر توظيف قسمٍ منهم في هذا المجال، كلٌّ في مجال عمله وهناك الكثير منهم لديهم خبرات في البناء، والتّرميم، والإسكان، والإدارة.

٤) إعداد الأرضيَّة لإقامة تعاونٍ حقيقيٍّ بين السكّان والعائدين من المخيَّمات، أو دول اللّجوء، ومساعدتهم قدر الإمكان في تحقيق مستوى معقول من العيش، وتأهيل

المجتمع الجديد للحياة من جديد بدون قسرٍ، أو إرهابٍ، أو تمييزٍ، وعودة الحياة تدريجيًا لطبيعتها، ويكون ذلك عبر خططٍ أفقيَّة معتمدةٍ من قِبَل الإدارات المحلِّيَّة، ومن ذوي الخبرة والنَّزاهة في تنفيذ هذه الأعمال.

ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة، أنَّ التَّجربة المُرَّة والمؤلمة التي تعرَّضت لها معظم المناطق السّوريّة، لا بُدَّ أنَّها خلَّفت لدى السكّان، الرَّغبة والعمل الفعَّال لإعادة الحياة الجديدة لهذه المناطق بشروطٍ وظروفٍ تعيد للتَّجمُّعات السُّكَّانيَّة العودة الميسَّرة والآمنة، والدفع باتّجاه إعادة الإعمار بدءاً من إعادة التَّرميم، والتَّخلُّص من آثار الحرب، وَزَجِّ كافة الفعاليَّات السُّكَّانيَّة كلٌّ في منطقته ومناطق سكنه، للعمل الجادِّ للتَّعمير والبناء، دون الانتظار، لأنَّ الوضع المأساويّ لكثيرٍ من السكّان والمناطق، لا يحتمل البيروقراطيَّة والتَّأجيل، وهذا يُفرِز قيادات وطنيّة محلِّيَّة على المستوى العام، ويُحِدثُ نقلةً نوعيَّةً في مسار إعادة إعمار سوريا، انطلاقـًا من القُرى إلى البلدات، إلى المناطق وصولاً للمحافظات ومراكز المدن،

وبهذا تتكوَّن الطُّمأنينة، وتخلق روحـًا من التَّعاون وتدخل سوريا بكاملها في يسرٍ لإعادة إعمار ما دمَّرته الحرب اللَّعينة. وهناك الكثير من الأمور المستعجلة التي لا تنتظر القرارات والبيروقراطيَّة، ورصد الاعتمادات، وتحضير الدِّراسات، واستقدام الأموال لتوظيفها في الاستثمار، على أنَّ هذه الأموال تلزم أيضـًا في مرحلةٍ لاحقةٍ في تحقيق توجُّهٍ نوعيٍّ نحو بَلْوَرَةِ مشروعٍ نهضويٍّ شاملٍ يخدم الجميع وعلى مستوى الدولة، في قطاعات التَّعليم، والصِّحَّة، والكهرباء، والمياه، والزِّراعة، والصِّناعة، والخدمات النَّوعيَّة الممتازة، وكلّ ذلك لازمٌ وهو واجب الدولة، ولكنَّ تشكيل وإعادة هيكلة الدولة والمؤسَّسات والوزارات، هذه تحتاج لوقتٍ قد يطول أو يقصر، ولكنَّ موضوع إعادة النَّازحين واللَّاجئين، وتثبيت السكّان في مناطقهم، هذه عمليَّات لا تحتاج إلى تأجيل، والسكّان بمدَّخراتهم المتواضعة، ورغبتهم في العودة السَّريعة إلى مناطق سُكْنَاهُم، والدَّفع بهذا الاتّجاه من قِبَلِ إدارات محلِّيَّة ذات مصداقيَّة، تُحقِّق التَّقدُّم السَّريع في هذا الاتّجاه.

إنّ تجزئة المشاكل التي تواجه المناطق السّوريّة، يمكن التَّغلُّب عليها إذا ما توافرت الإدارة والخبرة والرَّغبة، وإنَّ قوَّة الدَّفع المعنويّ الواضح لدى السكّان النَّازحين الذين عاشوا السَّنوات الصَّعبة في مخيَّماتٍ لا تَقِ البرد ولا تدفعُ الحَرَّ، وتحت وطأة قلَّةِ الإمداد والتَّموين، وقلَّةِ الحماية، وتناثُر هذه المخيَّمات على رؤوس الجبال والوديان، وتعرُّض العائلات لمزيدٍ من الذُّلِّ والإهانة والخوف، يدفع بهؤلاء إلى التَّجمُّع والعودة إلى مناطق سُكْنَاهُم، والعمل بجدِّيَّةٍ لإعادة التَّرميم والإعمار في تلك المناطق.

ويظلُّ السُّؤال المطروح من أين يُمكنُ أن يأتي التَّمويلُ اللّازمُ لهذه المرحلة؟!

توجد مجموعةٌ من السِّيناريوهات التي يمكن الاعتماد عليها:

- من حيث المبدأ: السكّان الذين شرَّدتهم الحرب واكتووا بنار الغربة والضَّياع والتَّهميش والمعاملة السَّيِّئة من البعض، سواء كانوا من السّوريّين أنفسهم الذين رأوا في هذه الأعداد عالة كبيرة تسكن في مخيَّمات في جانب المدن والقرى، الذين

ظنُّوا أنَّهم في منأى عن الحرب: هؤلاء معظمهم من الفلّاحين ومربِّي الماشية، وهم قادرون بالإمكانيَّات المحدودة، على العودة للقرى وبداية حياةٍ جديدةٍ في فلاحة أراضيهم وزراعتها، وتربية الدَّواجن والحيوانات التي تدرُّ عليهم دخلاً مقبولاً. نستطيع القول أنَّ الدَّعوة للاقتصاد العائليّ المنتج وهي مهمَّة في المرحلة الأولى، فالفلَّاح السّوريّ نشيطٌ ولديه القدرة على العودة لدياره، وزراعة الحبوب والخضار والفواكه، بإمكانيَّات بسيطة لا تحتاج إلى رساميل كبيرة، بشرط أن تقوم الإدارة المحلِّيَّة في المحافظة والمنطقة بتقديم العون البسيط له والتوجيه اللّازم، وبعد الدَّورة الزِّراعيَّة الأولى يظهر نوع من الاكتفاء الذَّاتي داخل القرى، ويمكن التَّصدير لمراكز المدن الصغيرة والكبيرة، وبذلك تنشط حركة التِّجارة الدَّاخلية بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك، وهذه خطوة مهمَّة لإدارة الحياة العمليَّة لهؤلاء السكّان في بلداتهم وقراهم ومزارعهم. وإذا استطاعت الإدارة المحلِّيَّة توفير الحدِّ الأدنى من المساهمة في هذا الاتّجاه، فستكبر هذه العمليَّة وتزداد

وتتوسَّع أفقيًّا، وتعطي حافزاً للتَّوسُّع من مردود النَّشاط الزِّراعيّ، وتربية الدَّواجن والمواشي في الرِّيف السّوريّ بشكلٍ عام، ويوجد حالة من التَّبادل، والتَّعامل من خلال عمليَّة ضبط الأمن، وضبط موضوع الاحتكار، وزيادة الأسعار، وبهذا يمكن إيجاد السُّيولة النَّقديَّة بعد الموسم الزِّراعيّ الأول.

والفلَّاح السّوريّ له تجارب في هذا المجال، بشرط أن تقوم الإدارة المحلِّيَّة، بتقديم العون في مجال الخبرات الزِّراعيَّة والبيطريَّة، وهذه متوفِّرة عند السّوريَين الذين لديهم تجارب واختصاص، وقد يواجه الفلَّاحون إشكاليَّات منها: على سبيل المثال لا الحصر: البذور المحسَّنة، والآلات الزِّراعيَّة: كالتركتورات والحصَّادات والعزَّاقات، والآلات الأخرى، وهذه يمكن توفيرها بأجور مخفَّضة من قِبَلِ الإدارة، إذ إنَّ كلّ منطقة في سوريا لديها بعض الآليَّات التي يمكن إعادة صيانتها وإصلاحها ووضعها في الخدمة، ولا شكَّ أنَّ البعض من السكّان لديه القدرة على شراء مثل هذه الآليَّات وتأجيرها بشروط ميسَّرة للآخرين.

وقد نجد من يقول أنَّ هذا السِّيناريو ممكنٌ ولكنَّ الشروط الموضوعيَّة للفلّاحين غير متوفِّرة، ولكنَّا نقول: إنَّ الفلَّاح السّوريّ بقطعة أرض بسيطة حول منزله أو في كَرْمِهِ وبستانه، يستطيع أن يعطيها الجهد الكافي هو وعائلته، فتعطيه إنتاجـًا يمكن الاعتماد عليه في حاجاته الأساسيَّة، ويمكن تطويرها في المواسم الأخرى، وهذه حالة اعتاد عليها.

إذ إنَّ الغوطة الغربيّة والشّرقيّة حول دمشق كانت على الدَّوام تُؤمِّن حاجة دمشق وأهالي دمشق من مختلف أنواع الخضار والفواكه، والدَّواجن واللُّحوم...الخ.

وهكذا.. في ريف حمص وحماة، وحلب وإدلب، واللّاذقية، وطرطوس، ودرعا، والقنيطرة، ودير الزور، والرَّقَّة، والحسكة، والسّويداء، وهي ممكنة في ظلّ الإمكانيَّات المحدودة الموظَّفة، وخاصّة جهد الفلَّاح وعائلته والعمَّال الزِّراعيّين الباحثين عن عمل لحاجة عائلاتهم.

ويمكن لأبناء هذه الأُسَر العاملين في دول الاغتراب كما كان سابقـًا وحاليـًا: أن يساهموا في دعم أُسَرِهم من خلال تحويل فوائض أجورهم لإعادة الحياة من جديد في هذه المنطقة أو تلك. ونستطيع القولَ أنَّ الآلاف من النَّازحين داخل سوريا واللّاجئين إلى دول الجوار لديهم مثل هذه المساعدات من أولادهم وأقاربهم العاملين في دول الخليج والسّعودية، خاصّة إذا ما عرفنا أنَّ الغالبيَّة السَّاحقة من النَّازحين واللّاجئين لا يتلقُّون أيّ مساعدات ذات قيمة من الدول المستقبلة، إلّا من يسكن في المخيمات، وهم الأقلّ عدداً بين اللّاجئين.

فإذا ما تمّ الاستمرار في التَّحويلات الماليّة لِأُسَرِهم فستقوم هذه اَلأُسَر في توظيف بعضها للعمل في إعادة الدَّورة الإنتاجيَّة الزِّراعيَّة، وتأمين الخدمات، ويحدث التَّشابكُ بين من يُنتِج وبين من يستهلك وبين من يُقدِّم الخدمات، وبذلك تدور عجلة الإنتاج الكفائيّ بأقلِّ التَّكاليف، ريثما تستطيع الدولة الجديدة ترتيب أوضاعها ووضع الخطط اللّازمة لإعادة الحياة الطبيعيَّة إنتاجـًا وتوزيعـًا وخدمةً.

وعلى هذا السِّيناريو غير المُكلِف مبدئيًّا، تبدأ الحياة بالاستقرار، ويظهر التَّكاتف الحقيقيُّ، وتظهر المشاريع الصغيرة والمنتهية الصِّغر، وهذه بداية معقولة لاقتصاد السُّوق الاجتماعيّ، بدون تنظير أو تأطير أو تحليل.

- السيناريو الثاني:

انطلاقًا من السِّيناريو الأول، تقوم الإدارات المحلِّيَّة مجتمعة أو منفردة بالمرحلة الانتقاليَّة، ومن خلال الهيئة الحاكمة التَّنفيذيَّة ذات الصَّلاحيَّات بالاتِّصلال بالدول الدَّاعمة للدول المستقبلة للّاجئين؛ للعمل على تحويل التَّمويل الذي كانوا يقدِّمونه لهذه الدول، لأنّه بعودة اللّاجئين تنتهي مسؤوليَّة الدول المستقبلة التي تدعو ليل نهار وتشتكي، وتطلب المزيد من المساعدات لتحمُّل الأعباء إلى آخر ما هنالك.

تحويل هذه المبالغ وهي ليست قليلة البتَّة، فهذه الدول تتلقَّى سنويًّا بين (١٢-١٥) مليار دولار، وتقوم الهيئة الحاكمة من خلال الجهات المسؤولة فيها،

بتحويل جزء من الموارد القادمة كمساعدات للّاجئين إلى صناديق تحت إشراف الإدارت المحلِّيَّة المنتخبة؛ لتوظيفها بشكلٍ سريعٍ لصالح السكّان العائدين، وإعطاء نصف هذه المبالغ وتوزيعها على السكّان بشكلٍ يتناسب مع عدد أفراد أُسَرِهم ومُعيليهم، ليس كمواد غذائيَّة، ولكن كأموالٍ سائلةٍ، طالبين من السكّان العائدين توظيفها بشكلٍ مدروسٍ في مشاريع صغيرةٍ أو متناهية الصِّغر، ذات فوائد تعطي مردوداً ماليًّا لهذه الأسرة. فمن لديه أرض يمكن أن يوظِّفها في الزِّراعة، ومن ليس لديه أرض ممكن أن يقيم مشروعـًا صغيراً كتربية الأبقار، والدَّواجن، أو فتح محلٍّ تجاريٍّ صغيرٍ أو مشروع خياطة، أو مشروعٍ خدميٍّ يخدم المنطقة، كمحلِّ حلاقة، ومحلٍّ لبيع الإكسسوارات أو فرنٍ صغيرٍ لإنتاج الخبز، والمعجَّنات، والمطاعم...الخ.

وبهذا.. يمكن أن تتحوَّل القرية الصَّغيرة إلى وحدة إنتاجيَّة واستهلاكيَّة معـًا.

والنِّصف المتبقِّي من هذه المعونات المادِّيَّة الماليَّة التي توضع بتصرُّف الإدارة المحلِّيَّة تُوَجَّه باتّجاه إعادة البنية التَّحتيَّة للمنطقة، والقرية، والمحافظة، والإسكان وما يتبعه وما يمكن إعادة ترميمه، والمدارس، والمشافي، والشَّوارع، والطُّرقات، ووسائل النقل، وإيجاد مشاريع إنتاجيَّة تحت إدارة الإدارة المحلِّيَّة بهدف زيادة القدرات الإنتاجيَّة، وتوفير عائدات جديدة لإعادة توظيفها، شريطة أن يكون التَّوجُّه الاستثماريّ في هذه المنطقة ذو طبيعةٍ إنتاجيَّة، وبشكلٍ مدروس، والابتعاد قدر الإمكان عن التَّوظيف في مشاريع ريعيَّة فاشلة، والحذر من التَّلاعب والسَّرقات لهذه الأموال، لأنَّ المطلوب من هذه الإدارات: أن تعطي المثل الحقيقيّ والسَّريع لإعادة دورة الحياة بعد الموت الذي أحدثته هذه الحرب الطَّاحنة.

وقد يقول أحدهم: أنَّ هذه الأموال المُقدَّمة من الدَّاعمين للدول التي كانت مستقبلة للّاجئين لا تكفِ، وعلينا أن نتذكَّر أنَّ البحصة تسند الجرَّة، كما أنَّ معظم

تلك الأموال كانت تذهب سابقًا كخدمات إداريَّة، ورواتب للعاملين فيها من الهيئات الأمميَّة برواتب ضخمة عدا عن السَّرقات، وعندما يتمّ التَّحاور مع هذه الدول، فإنّ صافي هذه المبالغ يوضع في صناديق الإدارات المحلِّيَّة، تُضاف كميزانية لها، حيث إنَّ الأجور الإداريَّة عندنا متدنيَّة، وأنَّ الرقابة على صرفها يجب أن يكون شعبيًّا، وأن تنال كلّ منطقة حصَّتها وِفقًا لأعداد القادمين والعائدين، والحاجات المستعجلة، وهذه المبالغ ليست قليلة في مرحلة تحتاج فيها البلاد إلى ما يَسُدُّ الحاجات السَّريعة للمواطنين وتُمَكِّنُهم من الاستقرار، والعمل بعد هذه المرحلة المأساويَّة من حياة شعبنا.

- السيناريو الثالث:

تلجأ الهيئة الحاكمة في ظل التَّوجُّهات الجديدة لإعادة الحياة الاقتصاديّة والسّياسيّة للبلاد، بوضع جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة لحزب البعث الذي حكم البلاد خلال الفترة من (١٩٦٣م) إلى الآن، ولديه عقارات وأموال هي

ملك للشَّعب، وليست ملكـًا للحزب، وهي متواجدة في المدن الكبرى وفي مناطق ذات أهمِّيَّة اقتصاديّة، وتبلغ أثمانها بالمليارات من الدولارات ـ عرضها للبيع ـ، والاستفادة من الآليَّات، والمكاتب، والودائع الماليّة وهذه تُشكِّل مبالغ لا بأس بها ويمكن حصرها، لأنَّها تحتاج إلى إعادة تقييم (مكاتب، ومقرَّات القيادتين القطريّة والقوميّة، ومقرَّات فروع الحزب في المحافظات، ومقرَّات الشَّبيبة والطَّلائع، ومقرَّات الاتّحاد الوطنيّ لطلبة سوريا، ومقرَّات الأجهزة الأمنيّة) التي لم يعد لها لزوم في ظل الدولة المدنيّة الدّيمقراطيّة.

كلُّ هذه تُشكِّل حصيلة ماليّة مهمَّة، لإعادة توظيف هذه الأموال في قطاعات الإسكان؛ لإعادة الترميم، وإقامة مشاريع عمرانيَّة لاستيعاب السكّان الذين تهدَّمت بيوتهم، وبناء شبكات ومحطَّات الكهرباء وجرِّ المياه والبحث عنها، وبناء المشافي والمراكز الصِّحِّيَّة، والمدارس والجامعات ودور العبادة...

وتوظيف جزء من هذه الأموال في المشاريع الوطنيّة التي تخدم الإنتاج والتَّشغيل، والبنية التَّحتيَّة.

وقد يسأل أحدهم؟ أنَّ النظام هو جزء من مشروع الدولة الجديدة؟ ولكن بموجب الدستور القديم (٢٠١٢م) واختفاء المادَّة الثامنة، لم يعد الحزب قائداً للمجتمع والدولة، وبالتالي فإنَّ عودة الأصول المادِّية والمعنويّة المنقولة وغير المنقولة للدولة، وبالتالي توظيفها لصالح الشَّعب.

وهذا السِّيناريو ممكن التَّحقُّق، وخصخصة هذه التي كانت تحت تصرُّف الحزب، هي حقّ الدولة والشَّعب دافع الضَّرائب، وهو المعنيُّ بها.

أضف لكلٍّ ما تقدَّم: أنَّ إعادة استثمار حقول النِّفط السّوريّ السَّابقة وإعادة الإنتاج، والإعلان عن خطط لزيادة إنتاج النِّفط والغاز من الحقول القديمة النِّفطيّة والغازيّة الممكنة في السَّاحل السّوريّ، أو في مناطق الأمل داخل سوريا، بما يتيح

للدولة الجديدة عائدات كانت تُسرق سابقًا، والآن.. يمكن توظيفها، وهي أرقام كعائدات لا بأس بها.

أضف لذلك استثمار الفوسفات، وإعادة عمل المصافي والمعامل المتوقِّفة، وإعادة الحياة للمناطق الصِّناعيَّة، وإعادة النَّظر في إداراتها وفي شروط العمل فيها (إعادة هيكلة مصادر الإنتاج من هذه المواقع).

- السيناريو الرابع:

السّوريّون أصحاب المشاريع النَّاجحة في المنفى بسبب الحرب..

لو تجولت في مدينة استنابول، والمدن التركيّة، لوجدت مئات المحلَّات التي أقامها السّوريّون (المطاعم، المقاهي، محلَّات الإنترنت، بالإضافة للشَّركات) وقد وصل عدد الشَّركات للسّوريّين في تركيا: حسب إحصاء تركي إلى عشرة آلاف شركة، لنفترض أنَّ نصفها يعمل، إذاً لدينا خمسة آلاف شركة تعمل يصل رأسمالها بالمتوسِّط إلى ما بين (٢_٣) مليار دولار.

وفي مصر: تجد الأمر كذلك في مدينة القاهرة هناك مناطق سوريّة تكاد تكون بالكامل، وسوق للمطاعم والإنترنت، وشركات كبرى تعمل بالنَّسيج وإنتاج الملابس، وشركات تعمل في الاستيراد والتَّصدير، ويصل إجمالي الاستثمارات للسّوريّين في مصر إلى نحو (٥_٧) مليار دولار، حيث اتّجه السّوريّون من دمشق، وحمص، ودرعا نحو جمهوريّة مصر العربيّة، ونقلوا خبراتهم مع رساميلهم، وافتتحوا مشاريع منتجة وخدميَّة هامَّة في معظم المدن المصريّة.

وفي الأردن: اتّجه السّوريّون نحو الأردن، ووظَّفوا أموالهم في مشاريع خدميَّة وزراعيّة وإنتاجيّة، ولعلنا نستطيع أن نرى تواجد المحلَّات والمطاعم السّوريّة في عمان وفي المدن الأردنيّة مثل: إربد، وعجلون، ومادبا، والكرك، ومعان، والطفيلة والعقبة... ويصل حجم الاستثمارات للسّوريّين في الأردن إلى نحو (٣) مليار دولار وأكثر، ويوجد أموال للسّوريّين في البنوك الأردنيّة.

وفي لبنان: انتقلت رؤوس الأموال للسّوريّين لتوظيفها في البنوك اللّبنانيّة، وكان السّوريّون من قَبْلُ يحتفظون بأموالٍ في هذه البنوك سابقة على الثّورة السّوريّة، إذ إنَّ معظم التُّجَّار والصِّناعيّين السّوريّين كانوا يُوظِّفون أموالهم في بنوك (لبنان، تركيا، قبرص، الأردن) لتغطية مشروعاتهم في قضايا الاستيراد، حيث كان ذلك ممنوعـًا ولمَّدةٍ طويلةٍ في سوريا، حتى أنَّ تجَّار الخضار والفواكه كانوا يودعون (١٠٠٪) من قيمة صادراتهم في البنوك للدول المجاورة، ويبيعون قسمـًا منها للتُّجَّار السّوريّين في سوريا لتغطية نفقات مستورداتهم، وهذه العمليّة بالإضافة لأموال المغتربين السّوريّين العاملين في الخارج كانت تضيع على سوريا بسبب السِّياسات الاقتصاديّة الخاطئة التي كانت قائمة منذ نهايات السَّبعينات.

وبالمحصِّلة.. توجد لدى السّوريّين المتواجدين في الخارج في الدول المجاورة: (تركيا، لبنان، الأردن، مصر، السّودان، دول الخليج العربي) رؤوس أموالٍ ضخمةٍ، تربو على أكثر من (٣٠ مليار دولار)، لو تمّ توظيف نصفها في سوريا، في

قطاعات إنتاجيّة، وهذا ما يحصل، وفي قطاعات خدميَّة، حيث سياسة توظيف الاستثمارات ستكون مغريةً لعودة رؤوس أموال السّوريّين الذين إذا ما تحقَّق الاستقرار، وقامت دولة المواطنة، فإنَّ نسبة العائد على هذه الاستثمارات سيكون أعلى منه في الدول المتوطِّنة فيها هذه الاستثمارات حاليـًا.

ولعلنا نذكر أنَّ آلاف المصانع الصَّغيرة والكبيرة التي تمّ تفكيكها، أو بيعها، أو نقلها، قامت مقامها مصانع ومعامل في الدول المجاورة ولنفس أصحاب هذه المصانع.

وعليه فإنَّ.. أصحاب هذه المصانع يعودوا إلى مصانعهم، فالأرض موجودة، وهياكل البناء موجودة، وتحتاج لترميم، أو إعادة إعمار، والآلات يمكن إعادتها أو استيرادها، والسّوق يحتاج إلى كلِّ شيء، بعد أن فقد كلّ شيء تقريبـًا، وهذه معادلة بسيطة يمكن الأخذ بها في المرحلة الأولى وتحت إشراف الإدارات

التَّنفيذيَّة لها، لأنَّ رأس المال يبحث عن الأمان، والربح، ويزيد على ذلك الحوافز المعنويّة التي تخدم إعادة الحياة إلى الاقتصاد الوطنيّ المحليّ.

ولعلَّ السّوريّين الذين لجؤوا إلى هذه الدول، سواء كان منهم الغنيّ أو الفقير، أدرك قيمة الوطن، وتراب الوطن، والعمل في الوطن، إذ إنَّ الأنظمة والقوانين التي تم إخضاعهم لها في داخل بلدان الاغتراب قد كلَّفتهم الكثير من الوقت والمال، والانتظار، وعدم الفهم الواضح لهؤلاء المستثمرين في البلدان التي لا يتقنوا اللّغة الأجنبيّة فيها، إذ إنَّ السّوريّ عادةً يتقن قليلاً من الإنجليزيّة، والعربيّة بطبيعة الحال، وفقدان اللّغة في تركيا مثلاً، وألمانيا، واليونان، وقبرص، قد كلَّف السّوريّين الكثير من الجهد والمال، والمستثمرون السّوريّون أصحاب رؤوس الأموال، يعرفون جيِّداً الموقع السّوريّ الهامَّ في المنطقة للتَّصدير وإعادة التَّصدير، وهم يعرفون أنَّ السّوق الأردنيّ، واللّبناني، والعراقيّ، وبعض دول الخليج، هي أسواق تاريخيّة لهم..

ولعلنا نذكر بشيء من الجدِّيَّة، أنَّ سوريا كانت تنتج من الدَّواء بمختلف أصنافه نحو (٩٥٪) من حاجتها، وتصدِّر الكثير من أنواع الأدوية للدول العربيّة والآسيويّة والإفريقيّة. وفي الملبوسات حدِّث ولا حرج، وفي بعض الحِرَف المتقدِّمة للسّوريّين باعٌ طويلٌ فيها.

كلُّ هذه المعطيات وغيرها، تجعل في مراحل الثلاث سنوات الأولى من وقف القتال، وتشكيل الحكومة ذات الصَّلاحيَّات التَّنفيذيَّة وعمل الإدارات المحلِّيَّة تعيد لسوريا وضعها إلى ما قبل الحرب اللّعينة، حيث سيتمُّ إعادة النَّازحين واللَّاجئين إلى ديارهم، وعودة الممتلكات لأصحابها، وعندما تتمُّ العودة، تبدأ عملية التَّرميم، ورفع الأنقاض، وتبدأ ورشات العمل لتعيد الوضع بشكلٍ مناسبٍ من خلال إدارات محلِّيَّة نشطةٍ ومثابرةٍ، وهذا يعيد للأذهان التَّجربة الألمانيّة من خلال ذات الإدارات التي قامت بكلِّ هذه المهمّات قبل أن تستقر الدولة بعد أربع سنوات من الحرب العالميّة الثانية، وظهور الدولة بقيادة (لودفيغ كيرهار)، ثم

(كونراد اديناور)، ومشروع (مارشال) لإعادة إعمار أوروبا الذي بدأ عمليًّا في سنة (١٩٥٢م).

أمَّا الفيتنام: فحكاية أخرى.. ففيها دولة في الشّمال بقيادة (هوشي منه) استطاعت توحيد الجنوب مع الشّمال وفيها النظام الاشتراكيّ، على الطريقة السّوفييتيّة الصّينيّة، الذي ما لبث أن تحوَّل إلى نظام اقتصاد السّوق الاجتماعي، وشهدت فيتنام حركة دؤوبة نحو إعادة إعمار البلاد، وتدعيم الاقتصاد والانفتاح نحو العالم الخارجيّ، وخاصّة الدول في شرق آسيا.

وخلال الفترة بعد توقُّف الحرب (١٩٧٥م) وانسحاب القوّات الأمريكيّة، حققَّ الفيتناميُّون نصراً اقتصاديًّا هامّـًا، بعد أن خسروا خلال الحرب نحو (٣) مليون قتيل، وتدمير مدن وقرى ومزارع بأكملها بسبب القصف الجويّ الأمريكيّ، وتواجد نحو (٥٠٠) ألف عسكريّ أمريكيّ، ونهضت فيتنام من جديد، لتشكِّل

قيامتها إحدى الدول المهمَّة في جنوب وشرق آسيا، والاقتصاد الفيتناميّ يتعافى بشكلٍ مضطرد، ويحقِّق نجاحات متتالية.

وفي سوريا: لو جمعنا كلَّ الاحتمالات التي قدَّمنا، لتوفَّر لدينا حصيلة معقولة لقيامة سوريا من جديد من بين الرُّكام والتَّدمير، وقدَّرنا أنَّ المرحلة الأولى السَّريعة قد تمتدُّ ما بين ثلاث سنوات، وأربع، وخمس، تقوم سوريا من جديد، بعد أن يتركَّن سكّانها في المناطق التي تركوها بسبب الحرب، والتَّدمير، والقصف المستمرِّ لطيران النظام، والبراميل المتفجِّرة، واستعمال الأسلحة الكيماويّة، وفقدوا أعزَّاء عليهم وعلى الوطن بمئات الآلاف..

والقصف الرُّوسي الذي ابتدأ في أيلول (٢٠١٥م) ولا زال حتّى الآن، واستعمل كافَّة أنواع الأسلحة، واعتبر سوريا حقل تجارب لسلاحه القديم والجديد، ليس بالطَّيران فقط، بل بالقاذفات الاستراتيجيّة، والصَّواريخ المجنَّحة والطُّوربيدات، وحاملات الطَّائرات، واستعمال الأسلحة الذَّكيَّة.

لقد تعرَّضت سوريا خلال الحرب، لشتّى أنواع القتل والتَّدمير، ويمكن مقارنة ما حدث لسوريا بالبلدان المتصارعة في الحرب العالميّة الثانية، ولكن سوريا ليست بوزن ألمانيا، ولا بريطانيا، ولا الاتّحاد السّوفييتيّ، ولا فرنسا، ولا إيطاليا، ولا بولندا. كلّ شعوب هذه البلدان وغيرها تعرَّض للقتل والتَّدمير، ولكن ما حدث في سوريا أبشع وأكثر إيلامـًا. فالشَّعب السّوريّ لم يعتدِ على شعب آخر، ولم يكن له معين في هذه الحرب، وواجه قوَّة بلاده العسكريّة التي وظَّفها النظام لقتل، وتشريد، واعتقال شعبٍ طالب بإصلاح النظام وتحقيق الحرِّية.

والنظام من جهته استنجد على شَعْبِهِ بقوىً أجنبيّة متعدِّدة الأطراف، فجاءت الميليشيات الطَّائفية التي جيَّشها النظام الإيرانيّ وسلَّحها ودرَّبها، جاءت من منطلقات عقائدية ديماغوجية؛ من أجل استباحة الأرض، والشَّعب، والمدن، والبلدات، ثم جاء أيضـًا بقوَّة روسيا لإنقاذ نظامه، وهذه أوسعت المجال في القتل والتَّدمير، كقوَّة دوليّة كبرى، وعلى الطَّرف الآخر: جاءت الولايات المتَّحدة

الأمريكيّة ومعها التَّحالف، والفاعلين في فرنسا وبريطانيا أيضـًا؛ لتجتمع كلّ هذه القوى الغاشمة ضدَّ الشَّعب السّوريّ، والسَّبب الواهي هو محاربة الإرهاب، وهم أُسُّ الإرهاب ومُؤسِّسوه، وصانعوه..

قتلوا وشرّدوا الملايين، وحدثت أكبر نكبة للسّوريّين في القرن الحادي والعشرين، تُذكِّر العالم بالحروب العالميّة، والحروب المحدودة في الصراع بين القوى الاستعماريّة في القرن العشرين.

وإذا كنّا نعيد ونكرِّر في موضوع المأساة السّوريّة؛ فلأنَّ الدَّوافع عند السّوريّين لإعادة بناء بلدهم لا تقلُّ جسارةً ورغبةً وتحدٍّ، عن تحدّي هذه القوى العدوانيّة التي تكالبت على شعبنا العظيم، الذي تحمَّل وِزْرَ كلّ ما سبق: دفاعـًا عن كرامته، ورغبته في بناء الدولة المدنيّة التَّعدُّديَّة، الدّيمقراطيّة، وترميم ما تمّ تدميره، والبناء المتواصل بالتَّنمية وسدِّ الثَّغرات وإقامة نظامٍ اقتصاديٍّ منفتحٍ وقادرٍ على إعادة

الإعمار والبناء، وتبقى الاحتمالات التي قدَّمناها في السِّيناريوهات قائمةً ولها أولويَّة في الدفع باتّجاه إعادة إعمار سوريا سريعـًا.

ومن باب الزِّيادة في التّأكيد على قدرة هذا الشَّعب، أن نسجِّل بكثيرٍ من التَّقدير والاعتراف، بإلقاء نظرةٍ على حيويَّة هذا الشَّعب في بلدان الاغتراب واللّجوء. لقد تمَّ تحويل موضوع اللّجوء إلى انتصارٍ في تحريك ودور الشّباب السّوريّ في العمل على الإنجاز، الأمر الذي أصبح مواطنو هذه الدول يقدّرون هؤلاء السّوريّين على التَّكيُّف، واستلام زمام المبادرة في خلق المشاريع المنتجة والموفِّرة للعمل لدى الكثير من السّوريّين، وفتح بيوتهم بدون أن يتلقّوا أيّ دعمٍ من هذه الدول، والشَّاهد في: مصر، وتركيا، ولبنان، والأردن، وألمانيا، والسّويد، والدّنمارك، والسّودان، والجزائر، وفرنسا، ولعلَّ من نافل القول: إذا كان هؤلاء الآلاف من الشّباب السّوريّ الذي أبدع في افتتاح مشاريع ناجحة تدرُّ دخلاً، وتفتح بيوتـًا لهم وللعاملين معهم وهم بالآلاف في هذه الدول، فكيف سيكون عليه الحال، إذا ما

توفَّر الأمن وعادوا لبلدهم، حقيقةً ستكون الصّورة مثيرة للإعجاب في سرعة الانطلاق!

ولعلّي هنا.. أضع أرقامـًا لحجم الإنفاق الذي ينفقه السّوريّ في بلدان الاغتراب اعتماداً على عمله في مشاريع ناجحة، أو ما يتمّ تزويدهم به من قِبَلِ أبنائهم في بلدان العمل، سواء كانوا أبناء، أو إخوة، وما كانوا ينفقوا بالعملات الصَّعبة ولسنين طويلة في الإيجارات لبيوت السّكن، والمحلَّات التِّجاريّة، والمطاعم، وتملُّك العقارات، وشراء السّيّارات الخاصّة.

ففي تركيا: يوجد نحو (٣) مليون سوري، منهم: نحو من مائتي ألفٍ أو أقلّ يعيشون في مخيّمات تقدِّم لهم المعونات، والآخرون منتشرون في المدن التركيّة فإذا عرفنا أنَّ متوسِّط عدد العائلة السّوريّة نحو (٥) أشخاص، وقسّمنا نحو (٣) مليون إنسان ÷ ٥ = (٦٠٠,٠٠٠) عائلة، تحتاج إلى بيت، وإلى مصاريف، وطبابة، وتنقُّل، وأجرة السّكن في تركيّا المتوسِّط سنويّـًا (عشرة آلاف ليرة تركية)

أي نحو (٣٠٠٠) دولار سنويّـًا + مصاريف معيشة في المتوسِّط بحدود (٥٠٠٠) دولار سنويّـًا، والمجموع (٨٠٠٠) دولار سنويّـًا، عندها يكون إجمالي النَّفقات للسّوريّين على السّكن والمعيشة (٨٠٠٠) دولار× (٦٠٠,٠٠٠) أسرة = (٤,٨) مليار دولار سنويـًا، وهذا أقلّ من المتوقَّع، فإذا أضفنا أجور فروغ المحلَّات بحدود / ١٠٠٠٠٠/ محلّ في جميع المدن التركيّة بواقع (ألف) دولار شهريّـًا يساوي (١٢) ألف سنويّـًا يساوي / ١,٢/ مليار دولار سنويّـًا.. وبهذا يكون الإجمالي بالحدِّ الأدنى بين سكن، ومعيشة، وأجور محلَّات، ومصاريف كهرباء، وماء، وضرائب، ورسوم، ونقل، وهذه يمكن تقديرها بـ نحو (٥٠٠) مليون دولار. فيكون الناتج: (٤,٨) مليار دولار: أجور سكن ومعيشة، + (١,٢) مليار دولار: أجور محلَّات وفروغ = / ٦/ مليار دولار سنويـًا، + (٥٠٠) مليون دولار كهرباء، وماء، وضرائب، ورسوم، ونقل. يعني/ ٦,٥/ مليار دولار: تكلفة إقامة نحو/ ٦٠٠/ (ألف عائلة سوريّة) في تركيّا تنفقها سنويّـًا، فخلال العشر سنوات

تكون التَّكلفة (٥, ٦×٩سنوات) = (٥, ٥٨) مليار دولار، خلال السنوات العشر من عمر اللجوء حتى الآن.

ولو أخذنا بالحساب نفسه إلى السّوريين في: مصر، ولبنان، والأردن، والسّودان، وألمانيا، وأوروبا الغربيّة (علماً أنّ أوروبا تُقدِّم رواتب بالحدِّ الأدنى بحدود (٣٥٠) يورو للشَّخص الواحد)، فسنكون أمام / ٧٠/ مليار: نفقات السّوريين خلال العشر سنوات من عمر الحرب السّورية الفاجعة.

ونصل إلى حجم التَّوفير الذي تُحقِّقه عودة السّوريّين لوطنهم في الحدِّ الأدنى من الـ (٥, ٦) مليار ـ سنويّاً ـ، هو بحدود (٥, ٤) مليار، لأنَّ تكاليف المعيشة في سوريا أقلّ بكثيرٍ منها في هذه الدول.

أي أنَّ (٥, ٤) مليار دولار، متحقِّقة ومستمرَّة، يمكن أن توظَّف في إعادة تدوير عجلة الاقتصاد من قِبَلِ هذه الفئات التي أثارت إعجاب العالم بالاندماج والنُّزول لسوق العمل، وبناء مناطق للسّوريّين في كل عاصمةٍ ومدينةٍ من مدن الاغتراب.

من كلٍّ ما سبق وغيره.. تستطيع الأفواج العائدة لسوريا: الدَّفع السّريع نحو تحقيق تقدُّمٍ على مستوى الإدارة المحلِّيَّة، وبدون مساعدة الدولة الجديدة.

إنّ إمكانيَّة التَّفاؤل بحيويّة القيامة السّوريّة، تستند إلى ما تقدّم في هذا الاتّجاه، وهي فرضيّات لا بُدَّ أن تتحقَّق، ويستطيع السّوريّون أن يُحَوِّلوا هذه الفرضيّات إلى حقيقة، ولعلَّ من اطَّلع على ما قامت به الإدارات المحلِّيَّة في المناطق المحرَّرة، برغم القصف والتَّدمير المتواصل، يحفِّزنا إلى النَّظر بجدِّيَّة لما يحدث في الوقت الذي تتوقف فيه الأعمال الحربيّة، ويسود جوّ الأمان والرَّغبة في العمل لإعادة الملايين من السّوريّين إلى مناطق سُكناهم، وعودة الحياة إلى طبيعتها، وعندها سيجد السّوريّون أنفسهم في مواجهة ما دمَّرته الحرب هذه، ويقع على مسؤوليَّتهم البدء بالانطلاق، لن يقفوا يندبوا حظَّهم، ففي سنوات الحرب أخذوا ما يكفي من الحزن والنَّدب وكثير منهم لم يتوقَّف.

وإنما انطلق يعمل وقد تحقَّق لهم الشَّيء الكثير، فكيف بهم في بلداتهم، ومدنهم، وأراضيهم، وبيوتهم.

الصُّورة ستكون أكثر جدِّيَّة، وأكثر مسؤوليَّة، وهي مسؤوليَّة فرديّة وجماعيّة، ولن يقف السّوريّ ينتظر الدولة الجديدة كي تقوم وتبدأ بإصدار مشاريع القوانين، وتطبيقها، وعملية تنظيم الدولة من جديد، وإعداد الدِّراسات والخطط، واستجلاب التَّمويل اللَّازم، وهذه ليست قصيرة، ولن تكون ميسَّرة في الأجل القصير، عندها يجد السّوريّون في مناطقهم وبلداتهم ومدنهم أنّ الحلَّ السَّريعَ هو: ما ذهبت إليه ألمانيا بعد نهاية الحرب العالميّة الثانية مباشرةً، وما ذهبت إليه فيتنام، حينما حقَّقوا النَّصر الكبير ورحل المحتلُّ الأمريكيّ، والسّوريّون ليسوا أقلَّ عزماً وتصميماً من هؤلاء، وقد أثبتوا أنَّهم الشَّعب الذي لا يستكين ولا ينتظر، ويبدأ العمل من الصفر، ويتَّكل على الله ثمّ على نفسه، ولو قصَّر الآخرون، لبدء مرحلة التَّعمير السَّريع.

واستيفاء كل ما يحتاجونه من خدمات، من غذاء ودواء، ومشافٍ، ومدارس، ومساكن، بشرط أن يكون العمل منظَّمًا ومخطَّطًا له وليس عشوائيًّا.

الفصل السَّابع:

الدَّولة الجديدة في سوريا

لا بُدَّ من استعراضٍ للوضع الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثّقافيّ والخدمي في سوريا، قُبَيل بداية الثّورة السّوريّة وتحوُّلها إلى ثورة، والصِّدام الذي حدث، ونزول الجيش والقوى الأمنيّة لمقارعة الجماهير المتظاهرة، والمطالبة بتحقيق إصلاحات على النظام السِّياسيّ والاقتصاديّ والثّقافيّ والأمنيّ والحقوقيّ.

ففي سوريا: في العام (٢٠١١م)، كان النّاتج الإجمالي (الدَّخل القوميّ) حسب المجموعة الإحصائيّة الصَّادرة عام (٢٠١١م) بحدود (٢٠ مليار دولار)، حيث كان سعر صرف الدولار (٥٠ ليرة سوريّة لكلِّ دولارٍ أمريكيّ)، (ألف مليار ليرة سوريّة)، وكان حجم الاحتياطيّ النّقديّ في البنك المركزيّ السّوريّ نحو (٢٤ مليار دولار) أمريكي، وحجم المديونيّة السّوريّة للخارج تكاد تكون صغيرة (وهذه ميِّزة للاقتصاد الوطنيّ).

وعليه كانت نسبة التَّضخُّم تتراوح بين (١٠ - ١٤) ٪، ونسبة البطالة تتراوح بين (١٥ - ٢٠) ٪.

أمّا الإنتاج الزِّراعيّ والحيوانيّ فكان كما يلي:

(٢,٥) مليون طن قمح، في سنوات الجفاف وانخفاض الهطولات المطرية، ونحو (٤,٥) مليون طن قمح، في السنوات الممطرة، وهذه الأرقام زيادة أو نقصان بحدود (٠,٥).

(١,٢٥) مليون طن، إنتاج القطن السوري الممتاز.

(١,٥) مليون طن، إنتاج القصب السكري.

(١,٥) مليون طن، من الشعير والحبوب الأخرى: كالحمّص والعدس.

(٢) مليون طن، من الحمضيّات، والتفّاح، والفواكه الأخرى.

(١,٥) مليون طن، من الزّيتون، وقد بلغ تعداد أشجار الزّيتون في سوريا (١٥٠) مليون شجرة منها: / ١٠٠/ مليون شجرة مثمرة، وإنتاج نحو / ١٨٠/ ألف طن من زيت الزّيتون.

أمَّا الثّروة الحيوانيّة: (٢٥) مليون رأس من الأغنام العواس، تنتج كميّات لا بأس بها من الحليب والأجبان، ومشتقَّات الألبان، واللُّحوم، وتكاد تكون سوريا مكتفية من إنتاج اللُّحوم من الدَّواجن وبيض المائدة، والأجبان، والألبان والحليب.

(١,٥) مليون رأس من الأبقار، وقد أقام السّوريّون مزارع لتربية الأبقار، وتسمين العجول، والمسامك الصِّناعيّة، وبلغ إنتاج الأسماك أرقامًا معقولة لسدِّ حاجة الاستهلاك المحلِّيّ، واستيراد أنواع من الأسماك من الخارج.

المصدر:

١- المجموعة الإحصائيّة السّوريّة (٢٠١٢م).

٢- كتابنا عن الاقتصاد السّوريّ الصّادر (٢٠١٢م)، ومجموعة مقالات [مقالات مكامن القوة في الاقتصاد السوري، ونقاط الضعف (سوء الإدارة)]، منشورة لي في جريدة البعث (٢٠١١م – ٢٠١٢م).

وتوجد أعداد من الجِمال، والخيول، والحمير، ومناطق محميَّة لتربية الغزلان، والحيوانات البرِّيّة الأخرى، وكذلك تربية النَّحل، وإنتاج العسل، وكانت سوريا تصدر أرقامًا من الغنم العواس.

أما إنتاج المواد الأحفورية والمعدنية: فتوجد في سوريا عدة حقول لإنتاج النفط منها: ما هو تابع للشركة السورية للنفط، ومنها: ما هو تابع لشركات عقود المقاولات، ومنها: ما هو في طور تطور الاستكشاف، ومنها: ما هو في طور تطوير الإنتاج، وقد تدنى إنتائج النفط في سوريا، فبعد أن كان في بداية التسعينات من القرن الماضي بين/ ٥٠٠ – ٧٠٠ ألف برميل/ ، وصل في العام (٢٠١١م) إلى / ٣٨٠/ ألف برميل، بسبب تراجع الإنتاج في الحقول القديمة.

وقد أضاف إنتاج وتصدير النفط: مداخيل هامَّة، وصلت إلى نحو (٢ مليار دولار) في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وعند انخفاض أسعار النفط العالمي تراجعت العائدات إلى حدود / ٩٠٠/ مليون دولار، لكن مع انخفاض الإنتاج من

القطاع النفطي، هذا فالأمر لأنَّ معظم العائدات النفطية لم تكن تدخل إلى خزينة الدولة، دائمـًا كانت الجهات العليا وخاصة الرئاسة تتصرف بها.

وبلغ إنتاج الفوسفات السوري من مناجم خنيفيس نحو / ٦٠٠/ ألف طن سنويـًا، وهذه كانت تَدُرُّ دخلاً لا بأس به.

ويوجد في سوريا مصفاتين، هما: مصفاة النفط في حمص، وطاقتها النظرية (١,٦ مليون طن/ سنة)، مصفاة بانياس وطاقتها النظرية أيضـًا (١,٦ مليون طن/ سنة)، أي أنّ المصفاتين تُكَرِّران نحو / ٦٠٠ ألف برميل/ ، وأضف إلى منتجات نفطية تغطي نحو ٦٠٪ من حاجة سوريا لهذه المنتجات البيضاء (البنزين، الديزل، الفيول، أويل).

وتستورد سوريا كميات من المنتجات النفطية من الدول الأجنبية الأوروبية تحديداً لتغطية حاجة الاستهلاك المحلي، ويوجد معمل لمزج الزيوت ولإنتاج

الزيوت المعدنية التي تساهم بتغطية نحو٦٠٪ من حاجة سوريا لهذه الزيوت المعدنية.

وفي سوريا توجد عشرة معامل لإنتاج الإسمنت، يُقدَّر إنتاجها بنحو (٦ مليون طن/ سنة) ومعامل لإنتاج السكر، تغطي بعضاً من حاجة الاستهلاك المحلي، ومعمل لإنتاج الأسمدة، والأمونيا يوريا، ومعمل لإنتاج الغزول القطنية، والأقمشة، وهذه تتكامل مع إنتاج القطن، وإنتاج الصوف، وإنتاج الغزل، وتتكامل مع معامل إنتاج الألبسة الداخلية، والألبسة بشكل عام، وقد نشط القطاع الخاص في هذا المجال خلال الفترة من نهاية القرن الماضي، والقرن الحادي والعشرين، وأصبح (صُنِعَ في سوريا) علامة مميزة، أشبعت السوق الداخلي، والتصدير للدول العربية، والأوربية: الشرقية والغربية، وهي بمواصفات عالمية جيدة.

وأما شركات الأدوية: فقد قام القطّاع العام السوري بإنتاج الأدوية، وكذلك القطاع الخاص، وشكَّل قطاع الأدوية نحو (٩٥) ٪، من حاجة السوق المحلية.

وتطورت الصناعة الدوائية، حيث بدأت بالتصدير للدول العربية والآسيوية والإفريقية.

وتم تطوير معمل الورق في دير الزور، بعد أن تسلّم إدارته وتشغيله القطاع الخاص وبدأ يُغطّي نسبة متواضعة من حاجة السوق الداخلية.

أما صناعة المعلبات في سوريا: فشهدت تزايداً في معامل إنتاج الكونسروة، وخاصة مادّة البندورة والخضار الأخرى، وكانت حكراً على الدولة، لأنَّ سياسة الانفتاح ابتداءً من (١٩٩١) م، وما بعدها شهد تأسيس شركات لإنتاج المعلبات النوعية، معتمدةً على الإنتاج المحلي ومتكاملة مع المنتجين، وفي تعليب الحليب، والأجبان، وكذلك المشمش، وسائر الفواكه، والخضار، وبدأت التصدير للدول المجاورة والدول العربية.

وقد شهدت السوق السورية، إنتاجـًا وفيراً وعرضـًا لشتى أنواع الإنتاج الزراعي، والإنتاج الصناعي بعد أن كان السوق يشكو خلال الفترة من (١٩٧٩م حتى ١٩٩٠م)، ويعتمد على التهريب لكل شيء.

وفي القطاع الهندسي: بدأ إنتاج الأدوات الكهربائية (كالبرادات، والغسالات، والنّشّافات، والمكانس الكهربائية الأتوماتيكية)، وتجميع هذه الصناعات، فبعد أن كان معمل واحد للقطاع العام، أصبح العشرات من المعامل للقطاع الخاص، وابتكارات ممتازة.

وقد دخلت سوريا بعد عام (٢٠٠٥م): إلى تأسيس المناطق الصناعية، التي دخلتها معظم الصناعات وفقـًا لقانون تشجيع الاستثمار لعام (١٩٩٠م) وتعديلاته، وأصبحت هذه المناطق الصناعية مجالاً مُهمّـًا للتّجميع والتّصنيع، في عدرا في دمشق وريفها، وفي: حسيا بالقرب من حمص، وفي: الشيخ نجار في حلب،

وفي: اللاذقية وطرطوس ودير الزور، وغيرها من المحافظات، وبدأ إنتاج معظم بدائل المستوردات التي كانت غير موجودة في السوق السورية.

وتم إنتاج السيارات الصغيرة: عن طريق تجميعها بالتعاون مع إيران، وكان يوجد مشروع للتعاون مع فرنسا لإنتاج السيارات: الفرنسية، والإيطالية، والألمانية.

وإذا ما تحدثنا عن إنتاج الأثاث والموبيليا: فقد تم إنتاج الكثير من الورش الفنية التي انخرطت في إنتاج الأثاث السوري، الذي كان يغطي حاجة الاستهلاك المحلي والتصدير للدول المجاورة، وكذلك إنتاج الحلويات السورية، وإنتاج الأفران ذات الإنتاجية العالية التي أسّستها الدولة أوالتي تم تأسيسها عبر شركات القطاع الخاص، وقد قدّمت هذه الخدمات للمواطنين الذين كانوا يُشكّلون ازدحامًا على الأفران في السنوات السابقة.

ولعلّنا.. نذكر محالج القطن في مناطق إنتاجه، وصوامع الحبوب، والمطاحن التي وصلت إلى أرقام عالية الإنتاج، ومساهمة القطاع الخاص في ذلك بعد أن كانت سوريا تطحن غلالها في لبنان والدول المجاورة.

وامتلك السوريون السيارات الخاصة من الموديلات الحديثة، حيث انتشرت الشركات المُسْتَوْرِدَة لهذه السيارات بالدفع المباشر أو بالتقسيط.

وتأسّست البنوك الخاصة التي أوصلت التطورات الجديدة في الإيداع والسحب والتحويل، بعد أن كان المصرف السوري والصناعي والزراعي مملوكـًا بالكامل للدولة، وإجبار المواطن على التعامل معه.

بشروط المرحلة وصعوبات في الإيداع والسحب والتحويل، تأسّست شركات الصرافة والتحويلات من الخارج للداخل وبالعكس.

وتمَّ لأوَّل مرَّة للسوري فتح حسابات بالدولار، والعملات الأجنبية إيداعـًا، وسحبـًا، ولكن سعر الصرف كان يُحَدّد من قِبَل المصرف المركزي، وليس حسب أسعار البورصة العالمية، حفاظـًا على سعر صرف الليرة السورية.

وفي مجال النقل الداخلي: داخل المدن والأرياف منها وإليها، فقد أطلقت الدولة للمواطنين استيراد الميكروباصات الصغيرة اليابانية.

تم حل هذه المشكلة وبسرعة، حيث سهولة التنقل داخل المدن، والأرياف، وشركات نقل بالباصات الجديدة المكيفة بعد أن كانت حكراً على مؤسّسة النقل العامة المملوكة للدولة التي لم تكن لديها باصات كافية لتغطية النقل داخل المدن، وإن وُجدت فهي قديمة ومهترئة، وكان الناس يتكدسون فيها، ويتم الانتقال من منطقة لمنطقة داخل المدينة بزمن قياسي بعد أن كانت المدة الطويلة، وكانت تحدث مصادمات داخل هذه الباصات بسبب الحشر داخلها.

أما شركات النقل بين المدن: فتأسّست شركات للقطاع الخاص في بولمانات مكيفة وجديدة، وبأسعار ممتازة، وهي مكيفة ومريحة، وشعر المواطن لأوّل مرّة منذ (١٩٦٣م) أنه يستطيع التنقل بين دمشق وحلب واللاذقية وطرطوس وحمص وحماة ودير الزور والرقة والحسكة والميادين والبوكمال ودرعا والسويداء والقنيطرة، بسرعة وفي ظروف جيدة.

وأقبل السوريون على شراء السيارات الصغيرة الخاصة والعامة لخدمة التنقل داخل المدن ولحاجياتهم. وانتشرت شركات بيع السيارات من آخر الموديلات الحديثة على مداخل ومخارج المدن السورية الأساسية، وأصبح في المستطاع الحصول على سيارة خاصة بالتقسيط ولأوّل مرّة.

وهكذا تم حلّ المشاكل في النقل، وتم تسيير القطارات للنقل، ونقل البضائع، وأسّست شركات الشحن من وإلى المدن، وشركات لنقل البضائع داخل سوريا وخارجها، وبرّادات الشحن للمواد الغذائية، وهكذا شعر المواطن السوري أنه

أخيراً بدأ يرتاح من مشكلة امتدت لأكثر من ثلاثين عامـًا، بفضل عدم إمكانية التنقل السريع، وأضيفت خدمات التلكس، والفاكس، وظهرت خدمات الإنترنت والموبايلات، وبدأ السوري يشعر أنه قد تم توفير الخدمات له بعد طول معاناة.

في مجال الري: فقد تم إنجاز سدّ الفرات الذي تم افتتاحه في العام (١٩٨٠م) والذي كان من المقرر أن يوفّر الري لنحو /٦٤١/ ألف هكتار من الأراضي الزراعية، ولكنه لم يكن يروي سوى /٤١/ ألف هكتار، لعدم وجود أقنية ري جاهزة، ونظراً لملوحة الأراضي وتصحُّرِها بسبب الإهمال والبوار لسنوات طويلة، وإن عملية الإصلاح تحتاج إلى إمكانيات مادّية كبيرة، وهذا بسبب السياسة العامة التي أهملت الزراعة لسنوات، وتعلّقت بمفاهيم التّصنيع الذي لا تقدر عليه لأسباب مادّية، وعدم وجود الخبرات، ويوجد في جسم السدّ (ثمان) عنفات لتوليد الكهرباء، حيث من المقرر أن يتم توليد الكهرباء لتغطية معظم حاجة سوريا لسنوات، ولكن هذا لم يحصل لأنّه لم يتم تشغيل سوى

(عنفتين فقط) وبقيت السّتُّ عنفات الأخرى معطّلة لأسباب فنّية وغير مفهومة.

على أنّ سوريا قامت بإنشاء أربع محطات حرارية لتوليد الكهرباء، وتزويدها بالفيول أويل، (محطة وادي الربيع بالقرب من دمشق)، و(محطة محردة)، و(محطة في بانياس على الساحل السوري)، و(محطة زيزون).

وقد لوثت هذه المحطات البيئة مع غيرها من المعامل التي تعمل على استخدام الفيول أويل، ولم تنتبه الحكومة لموضوع البيئة إلا مؤخراً بعد أن تم تدمير البيئة في كثير من الأماكن، لكن في السنوات الأخيرة تم تزويد هذه المحطات الأربع بالغاز الطبيعي بدلاً عن الفيول أويل، لوجود الغاز الطبيعي وإنشاء محطات، ومدّ الأنابيب لهذا الغاز وتوصيله لهذه المحطات وكانت توجد خطة لتغذية معظم المعامل السورية بالغاز والتخلص من استخدام الفيول أويل، أو الديزل الملوث للبيئة.

وقامت الدولة السورية بإقامة الكثير من السدود الركامية على الأنهار، والمسيلات المائية في جميع المحافظات السورية، وقد قُدّرَ عددها بأكثر من (٢٠٠ سدّ)، تحجز ملايين الأمتار المكعبة؛ لتوظيفها في الرّي وتطوير البيئة.

وقد شهدت وزارة الرّي نشاطـًا ملحوظـًا في هذا الاتجاه.. وعليه فقد نشطت القطاعات الشعبية بالعمل في المشاريع والمزارع وإنتاج الخضار والفواكه، وتم تغطية حاجة الاستهلاك المحلي من الخضار والفواكه والتصدير، للدول المجاورة ودول الخليج.

بعد أن كانت سوريا في مراحل سابقة وخاصة في الفترة من (١٩٨٠م إلى ١٩٩٠م)، تقوم ببيع اللحوم، وبيع البندورة، وبيع الليمون، والموز يكاد يكون معدومـًا، وعاش المواطن في ضنك، في ركضه المتواصل للحصول على حاجته من الخبز والخضار واللحم...الخ.

وكانت الدولة قد أنشات الشركة العامة لبيع اللحوم، والشركة العامة لبيع الخضار والفواكه، ولكن هذه الشركات كان الهدف منها التّدخّل الإيجابي لصالح المستهلك، لكن هذه الشركات كانت أداة للسرقة والهدر، وتوظيف من لا عمل له، والواسطة، وقد كانت في معظمها خاسرة لأسباب، منها:

أولاً: عدم إتقان عملية البيع.

وثانياً: أسعارها قريبة جداً من أسعار محلات البيع، كما أنَّ القائمين عليها لا يهمُّهم ربحت أوخسرت، وتعاملهم الخشن مع المواطن المستهلك، ولكنها أدّت دوراً في مرحلة نقص الموادّ التموينية.

ولجأت الدولة إلى البطاقة التموينية ابتداءً من (١٩٧٨م)، حيث يستطيع المواطن الذي لديه بطاقة تموين أن يحصل على حاجته من: السكر، والرز، والزيت، والشاي، بأسعار مخفَّضة كثيراً عن أسعار السوق، لكن في مراحل معينة، كان

يشقى المواطن كي يجد هذه الموادّ في محلات التجزئة التابعة للدولة، وعليه أن يتحمّل مشقة البحث عن أمكنة أخرى قد تكون بعيدة عنه وتعطله عن عمله في الدولة، بحجّة الحصول على هذه الموادّ أو عمله الخاص جرّاء البحث والتقصي.

وكانت تحدث مشاكل بين المواطنين أنفسهم خاصة عند التَّجمهر للحصول على كذا لتر زيت نباتي كما في الأفران سابقـًا.

وفي الحقيقة والواقع، إنّ المواطن السوري بدأ يشعر بالارتياح في السنوات (٢٠٠٠م إلى ٢٠١١م) لتوفّر كل ما سبق وقلناه في هذا الاتجاه، بعد أن عانى لثلاثين سنة من غياب مثل هذه الخدمات.

في مجال الصناعة:

قطاع الصّناعة في سوريا بكامله مملوك للدولة، في جميع الصّناعات الأساسية، شركات الغزل والنسيج، شركات حلج وتسويق الأقطان، والشركات الهندسية،

وشركات معامل السكر، ومعامل عصر العنب، والكنسروة، وشركة الفوسفات، والأمونيا يوريا، وشركات المصافي، وشركات إنتاج واستخراج البترول.

وبدأ القطاع الخاص يؤسّس مجموعة من المشاريع الصّناعية والمعامل، مستفيداً من قانون الاستثمار لعام (١٩٩٠م) وتعديلاته، وبدأت الصّناعات المختلفة تُنتج في سوريا.

أما في قطاع التعليم ما قبل الجامعي والجامعي: فقد تم التوسع أفقيًا في هذا المجال، وتم افتتاح الكثير من المدارس في القرى البعيدة والقريبة وضواحي المدن، وتم إصدار قانون الزامية التعليم، وقد أصبح باستطاعة كل من بلغ السادسة من العمر أن يدخل للمدرسة وتم إحداث مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة، وفي التعليم الجامعي: تم اعتماد المفاضلة في الدخول للجامعة، حيث تم توسيع الجامعات إلى خمس جامعات ولها فروع في معظم المحافظات، أتاح هذا التوسع: استقبال الطلاب من المحافظات النائية التي كانت تجد صعوبة في

الذهاب إلى جامعة دمشق وحلب، بسبب زيادة النفقات، علماً أنّ التعليم في سوريا مجّانيّ، وبعد الانفتاح الذي حدث بعد عام (٢٠٠٠م) قام القطاع الخاص بإقامة الكثير من المدارس الخاصة بمواصفات جديدة متميزة على التعليم العام، وكذلك تم تأسيس الجامعات الخاصة لتقديم الخدمة التعليمية المتميزة عن التعليم في الجامعات الحكومية.

لكن للأسف لم يتم تطوير التعليم في سوريا، وتم إخضاعه للسياسة العامّة للدولة، ففي التعليم ما قبل الجامعي احتلّ الحزبيون وأصحاب الواسطة الأماكن الحسّاسة في العملية التعليميّة، وطغت الحزبيّة على هذا الاتجاه، وهذا أضرّ كثيراً بالتعليم ما قبل الجامعي فضلاً عن التعليم الجامعي.

واختراع أنظمة كان هدفها جيداً ولكن تطبيقها لم يكن جيداً، حيث بدأ التخبّط في التعليم العام والتعليم المهني، ووضع علامات محددة لمن يدخل التعليم العام، ومن لم يحصل على هذه العلامات يذهب للتعليم الفنّي. وأسّست المعاهد الفنّية

ولكن النتائج لم تكن مبشّرة بالخير، حيث كان التسرُّب كبيراً بعد مرحلة الصّف التاسع، نظراً لأنّ التعليم المهني لم يأخذ حقّه في المناهج والنواحي العملية وفي مخرجاته.

وكذلك تدني مستوى التعليم الجامعي في معظم الكلّيّات العلمية والأدبية نظراً لأنّ العامل السّياسيّ الذي تدخّل في تعيين الأساتذة، ومستوى هؤلاء الأساتذه الأكاديميّ وعدم إخضاع الهيئات التدريسيّة لدورات، لتطوير قدراتهم الأكاديميّة. فتعيين رئيس الجامعة وعمداء الكلّيّات ورؤساء الأقسام يتم من خلال الحزب والأمن. والاتحاد الوطني للطّلبة تحول إلى فرع من فروع أجهزة الأمن، وتم التفريق بين الطلاب أبناء المسؤولين الذين دخلوا لفروع الجامعة إما عن طريق منظّمة الشبيبة، أوعن طريق دورات الصّاعقة، والقفز المظلّي، أو لأنّهم أبناء لأعضاء في القيادة القطرية، أو أبناء الأساتذة في الجامعات، وتم التمييز بين ابن

المسؤول ـ وإعطائه فرص النجاح ـ، وبين الطلاب المجتهدين، وحتى البعثات العلميّة والمعيدين في الكلّيّات لم تسلم من هذا، وقد وصل بالجامعات العالمية المرموقة، واليونسكو، إلى درجة أنّها وجّهت إنذاراً للجامعات السورية على هذا السلوك.

ولكنّه سلوك الدولة الأيدلوجية المتخلّف، وهذا قد أثَّر كثيراً على مخرجات التعليم الجامعي وما بعد الجامعي. وتكاثر من حصلوا على إجازاتهم بالرشوة والإفساد والفساد، وكذلك من حصل على درجات الدكتوراه، وخاصة من المسؤولين الذين تم اعتمادهم كمدرّسين في الجامعات الحكومية.

وانتقل المرض للجامعات الخاصة، التي أخذت بعضـًا من هؤلاء الأساتذة وخاصة لمن لديه واسطة مع مجالس الأمناء، ليصبحوا مدرسين في هذه الجامعات وخاصة ممن تقاعد من الجامعات الحكومية، بعلومهم القديمة وغير

المتابعة للتطورات العلميّة، وعدم إلتحاقهم باللغات الأجنبية لمتابعة التطورات العلميّة في كل المجالات.

وحقيقة الأمر: أنَّ التعليم في سوريا كان ومازال خلال السنوات الثلاثين الأخيرة يشكو، وساهم ذلك في تدني مستويات التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، علماً أنَّ جامعة دمشق مشهودٌ لها تاريخياً وهي التي تأسَّست في العام (١٩١٩م) وكان فيها خيرة الأساتذة على مستوى الوطن العربي والعالم، ومشهودٌ لها بتحسين الأداء العلميّ، وخرِّيجوها كانوا مقبولين على مستوى العالم.

لكن تدخّل الحزبيّة وأمراضها، وتدنّي رواتب ومكافآت الأساتذة، ربما كان سبباً في هذا التدنّي وخاصة لجهة ما سُمِّيَ (إنجاز الكتاب الجامعي) الذي حدَّ من البحث العلميّ، وانعدام الحافز المادي.

وتدخّل الأجهزة، وسطوة الاتحاد الوطني لطلبة سوريا، وسطوة النقابة التي ليس لها مجال مطلبي كما هو الحال في جميع الاتحادات والنقابات التي هي جزء من

ترتيب الحزب والأجهزة، وإدخال الكثير من حَمَلَةِ الشّهادات العلميّة التي حصلوا عليها من الدول الإشتراكية، ولم يُكلِّفوا أنفسهم عناء البحث والاستزادة من العلوم كلٌّ في اختصاصه، على أنّ الكثير من الأساتذة خرّيجوا الدول الإشتراكية الذين درسوا وبحثوا، كانوا على مستويات لا تقل عن خرّيجي الدول الغربية بل تفوقوا.

والعمليّة التعليميّة في سوريا بحاجة لإعادة نظر جذريّة على مستوى التعليم الأساسي والتعليم ما قبل الجامعي، والتعليم الجامعي والعالي، في التعليم العام وفي التعليم الخاص.

وللأمانة: فإنَّ سوريا ما قبل قيام الثورة والتصدّي القاتل لها، وسوريا عامة كانت في وضع جيد، وخاصّة في قطاع الخدمات كما قدّمنا، مقارنة بما سبق، أي ما قبل عام (٢٠٠٠م).

وفي قطاع الإسكان: لاحظنا التوسع العمراني في المدن والمدن الصغيرة، وفي الأرياف، وهذا التوسع كان يحاول أن يساير التزايد السكّانيّ.

ففي سوريا كان لإقامة السّكن التعاونيّ من خلال الجمعيات السكنية لذوي الدّخل المحدود، وخاصة الموظّفين، والحصول على قروض سكنيّة من المصرف العقاري، سبباً في إسكان عشرات بل آلاف العائلات في مساكن جديدة وبمواصفات جيدة، لكن قلة المراقبة والمتابعة، كان للبعض دور في الاستحواذ على هذه المساكن من قبل من لديه وُفُورات ماليّة، فترى البعض يسجّل على عشر بيوت أو عشرين، ومن ثم يبدأ يتاجر بها، والمتاجرة هنا كانت تتم وتنتقل من واحد لواحد، وهذا ساهم في زيادة أسعار المساكن، الأمر الذي أضاع الفرصة على ذوي الدّخل المحدود من الحصول على السكن، فذهب الكثير منهم إلى الضواحي العشوائية ونظراً للهجرة الواسعة من الرّيف إلى المدينة فقد نمت

العشوائيات على أطراف المدن، وأحاطت بها من كل جانب، وكان لتجّار الأراضي والعقارات دور هام في هذا الاتجاه.

وهذه العشوائيات لا تتوفَّر فيها الخدمات، كالكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، ووسائل النقل، والشوارع المُبَلَّطة، ولكن مع السّنين أصبحت حقيقة واقعة فتم تخديمها من قبل الدولة، وساهمت البلديات في ذلك، وفي بيع الأراضي والبيوت والمحلات، وأصبحت هذه العشوائيات أكبر بكثير من المناطق المنظّمة من حيث المساحات وعدد السكان.

وأعلنت الدولة عن إقامة السّكن الشبابيّ، والتّسجيل عليه، عن طريق المؤسسة العامة للإسكان، وأيضـًا: كان هذا مجالاً خصبـًا لمن لديه الأموال، حيث يشتري الأرقام من الذين وقعت عليهم القرعة للحصول على بيت شبابيّ ويضطرون لبيعه لأنهم لا يملكون المبالغ الكافية لتسديد ثمنه، فيقوم التجّار وأصحاب رؤوس

الأموال باستغلال ذلك وتكديس الأرقام لديهم والحصول على عشرات البيوت والاتّجار بها بأسعار خيالية.

علمـًا أنّ الدولة سنَّت قوانين تمنع الاتّجار، ولكن هذه القوانين بقيت حبراً على ورق، حالها كحال بيوت الجمعيات التعاونيّة السّكنية، التي كانت مجالاً خصبـًا للثّراء والتّحايل، وللعلم: فإنّ في دمشق وحدها نحو أكثر من / ٤٠ ألف شقة/ فارغة جاهزة للبيع، ومثلها في حلب، وفي سائر المحافظات السورية، والأسباب التي أدّت لحدوث أزمة السكن هي نفس الأسباب التي أدّت إلى إفساد جزء من موظفي الدولة الذين لديهم علاقات مباشرة مع المواطنين (ولا أُعَمِّم)، مثلاً: موظَّفو الجمارك الذين يدفعون مبالغ للعمل في هذا السلك، ويدفعون مبالغ لنقلهم إلى الأماكن التي فيها حركة أكثر، وحال الشرطة وخاصة شرطة المرور وراكبي الدراجات ووضعهم في أماكن الازدحام له ثمن، موظفو البلديات ورؤساء البلديات والمهندسين (ولا أُعَمِّم) هؤلاء وراء الأزمة في البناء

والعشوائيات، وفي التّرخيص للبناء، والقبض بشكل علني، يدعمهم في ذلك كونهم حزبيّون، والمحافظون وفروع الحزب، والمجلس التنفيذي للإدارة المحليّة في المحافظة، مُوظَّفو التموين، الذين يرتشون، ويتعاملون مع التجّار بشكل علني فمن يدفع ليس عليه حرج في البيع والشراء.

موظَّفو المالية وخاصة الضرائب المقطوعة، والضرائب على الأرباح الحقيقية، وهذه دفاترها يقوم عليها موظفو الضرائب الأجهزة الأمنية، الذين هم من يرشّحون كبار الموظفين ويتوسطون لصغارهم ويحمونهم، يقبضون، (موظفو العدلية، والكُتَّاب، والقضاة، والنّيابة، وغيرها..) تقبض، فتُحيل القانون إلى لا قانون (ولا أُعَمِّم)، وتطبقه على من لا حول له ولا طول.

موظَّفوا الكهرباء الذين أعطتهم الدولة صفة الضّابطة، يقبضون، ولا يهمُّهم إن خسرت شركات الكهرباء، وموظَّفوا الهجرة والجوازات.

كل هذا يحدث في سوريا منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث أصبحت الرشوة: (هدية، وإكراميّة، ومباحة، ومتاحة)، إلا من كان لديه ذرة من ضمير، ووجدان، وهم الأقلّيّة. وكل من ذكرنا ظهرت عليهم آثار الرّفاهية والتمتع بشراء البيوت في الأماكن الرّاقية، وإقامة المزارع والسّيارات، وشراء البيوت الفارهة، وهذا ليس من دُخُوْلِهم، ولكن من المال المسروق بأشكال شتّى، وعلى حساب الدولة والمواطن.

والدولة من جهتها مارست ذلك ضدَّ المواطن، في بداية الثمانينات، كان الحصول على سيارة أو بيك أب، حلمـًا يراود السوريين، القادر طبعـًا على ذلك، فدعت إلى التّسجيل على أنواع من السيّارات الصّغيرة، والبيك أب، وراح المواطنون يبيعون بعضـًا من أملاكهم للحصول على سيارة أو بيك أب، وتم التّسجيل على هذه السيّارات، سيّارة المازدا موديل ١٩٨٢م، بـ /١١٢/ ألف ليرة سورية، الدولار كان يساوي (٥) ليرات سورية، والسيّارة الأصغر بـ /٧٠/ ألف ليرة

سورية، والبيك أب بـ/ ٤٠/ ألف ليرة سورية، وجمعت الملايين من المواطنين، سلّمت أعداداً قليلةً من دفعة سيّارات المازدا والباقي لم تسلّمه إلّا بعد نحو/ ١٢سنة/ ، ولكن بأسعار جديدة، ومن لم يُحَصِّل حسب ترتيبه الرّقمي أُعيد له المبلغ الذي دفعه ناقصـًا ألف ليرة سورية، أي: أنّ من سجّل على سيارة البيك أب الذي دفع أربعين ألف ليرة سورية في (١٩٨٢م) بسيّارة زراعية، أُعيد له المبلغ (٣٩) ألف ليرة سورية، وقد دفع المبلغ بواقع ثمانية آلاف دولار أمريكي، حسب سعر الصّرف آنذاك.

والمبلغ الذي استردّه يقلّ عن ألف دولار، لأنّ سعر الدولار كان بحدود / ٤٠/ ليرة سورية عند الإعادة.

هذه واحدة.. أيضـًا: التّسجيل على فِلَل صغيرة وكبيرة في ضواحي المدن السورية، سُمِّيَتْ ضاحية قرى الأسد للفيلّات، تم التّسجيل عليها بمبلغ معقول، وبعد مرور أكثر من خمس إلى عشر سنوات تم توزيعها ليس على المسجّلين

فقط، ولكن على الشخصيات الهامّة في البلد، منها: قرى الأسد، ويعفور في دمشق، وهي ضواحي تملّكها عِلْيَة القوم من الفاسدين الذين لم يدفعوا ثمنها من جيوبهم، بل أُعطيت لهم كمكافأة لهم على إخلاصهم، ولو دقّقت فيمن يُسجّل في ضاحية يعفور في دمشق لوجدت أنّ معظمها بل أكثرها، لأسماء هامّة من النظام وبعض الفنّانات والتابعين لهم.

وأسباب الفساد في سوريا كثيرة.. ولكن أهمها ما يلي:

١ ـ أنَّ الرواتب والأجور بقيت ثابتة تقريباً ولو بزيادات بسيطة وسُمِّيَت العطاءات من القائد، خلال الفترة من (١٩٨٠م ـ ٢٠٠٠م)، فمثلاً: الشابّ الجامعي الخرّيج الذي يستطيع الحصول على وظيفة، كان راتبه في (١٩٧٥م) نحو (٤٠٠ ليرة سورية) ارتفع إلى (١٢٠٠) ليرة سورية، مع الفارق في زيادة نسب التضخم وغلاء الأسعار، حيث كان كيلو اللّحمة في (١٩٧٥م) نحو /٤/ ليرات إلى /٥,٥/ ليرة سورية، أصبح في عام (٢٠٠٠م) نحو (٥٠٠ ـ ٦٠٠) ليرة سورية، وهذا الضغط

على الرواتب والأجور مع ارتفاع الأسعار، أصبح الدّخل لعموم الموظفين لا يكفِ لعشرة أيام عدا عن موضوع السّكن الذي بدأ بالارتفاع حتى في العشوائيات.

٢ـ القوانين الظّالمة التي تم إصدارها، لمعاقبة المخالفين مثلاً: تطبيق القوانين العُرفيّة على مخالفات التموين بالسّجن وإغلاق المحلّات، وقانون السّير الذي يُجَرِّمُ السائق بحجز السيّارة مع السّجن، مع دفع الأتاوة للشرطة، وإجراءات التّقاضي أمام القضاء التي قد تمتد لسنوات وخاصة في مجال الدّعاوى المدنيّة، وضياع وقت المتقاضين والدفع للكتاب والقضاة، وحصول المواطن على حقه بعد دفع الرّسوم اللّازمة وهي كبيرة جداً، الأمر الذي أدّى لعزوف الكثير من المواطنين عن اللجوء للقضاء، وحلّ مشاكلهم بينهم، إما بالحسنى أو بالقوّة.

الخوف الدائم لدى المواطن من أجهزة الأمن ولا سيّما المخابرات العسكريّة، وأمن الدولة والفروع المتعدّدة، لأنّ هذه تتدخّل في كل شيء، وتُحيل أي شيء إلى تهمة تودي بصاحبها وراء الشمس، فيكون الفداء الدّفع والنّاس صاغرون.

إنّ من مظالم النظام في سوريا الكثير الكثير، ولكن ظاهرة الأمن والخوف، كانت واضحة ، فالناس تتحرك وتعمل وتمارس شؤونها، صحيح أنَّها تدفع ولكنّها في أمان، السّير في الشّوارع، التّنقّل، السّفر، الذّهاب إلى أبعد منطقة في سوريا بلا حواجز ولا منع ولا ما يُنغّص حياتهم، هذه كلّها كانت متاحة للجميع.

ولو أنَّ الدولة والقيادة لهذه الدولة أضفت على الحياة العامّة قليلاً من الإصلاحات: السّياسيّة، والحقوقيّة، والاقتصاديّة، واحترام الدّستور الذي صنعته واتّجهت لخلق حالات تصالُحيّة مع الناس إذ أنّ سَوْسَ الناس ليس بالقمع والسجن وتركها لحالها تُدبّر رأسها، ولكن من خلال إشاعة العدل وتحقيق كرامة الناس، فالمُرتَشِي إنسان بلا كرامة والرّاشي أيضًا تنزع عنه الكرامة، واستهلال اعتقال الناس، وعدم تطبيق القوانين على الاعتقال، ومعرفة مصير الأشخاص أين هم، وسياسية الابتزاز على أهالي المعتقلين، وكلهم معتقلو رأي، لكانت سوريا تفادت كل ما حدث على أنّ السلطة يجب أن تعلم أنّ كلّ هذا الذي جرى لم

تنفعهم الأجهزة وزيادة نفوذها والسّرقات، وكلّ ذلك كان سبباً لخراب بلد من أجمل البلدان وضياع شعب من أجمل الشعوب.

السلطة في سوريا كانت سلطة الحزب الواحد، ثم انتقلت إلى حكم القائد الواحد، فمثلاً: يتم تشكيل السلطة التشريعية، عبر قوائم تسمّى قوائم الجبهة الوطنية التقدمية، يكون للحزب فيها الأكثرية، ومجرد تشكيل هذه القوائم على مستوى المحافظات تعتبر ناجحة ولا يُسمح باختراقها، وتسعى السلطة لتوريط الكثير من الرّاغبين في الترشّح وإنفاق الأموال ولكن الحظ لم يحالفهم، ويرتبط الترشيح بقوائم الجبهة بشروط، منها: الدراسة الأمنيّة لكل مُرشّح، وعلى من يتم إدخاله، وعليه أن يُقدّم فروض الطّاعة والولاء، للجهة التي رشّحته، وفي نهاية حكم الرئيس حافظ الأسد، كان بعض من يوضع في قوائم الترشيح يدفع لقاء ذلك أو يتنازل عن السيّارة التي يمكن أن يشتريها بدون جمارك ولا رسوم كما كان ذلك سائداً آنذاك، وهذه السيّارة هي الطعم الذي يتهافت عليه السّادة المرشَّحون

لمجلس الشعب، وتجري عملية الانتخاب في ظلّ فوضى، لا جداول للنّاخبين ولا موطن للمرشّحين، ولا جداول شطب، ويستطيع النّاخب أن ينتخب في أي مركز وبأي وثيقة لديه.

أما تشكيل الحكومة: فهو ليس مرتبط بانتخاب مجلس الشعب، وتعيين رئيس مجلس الوزراء يتم عن طريق القيادة القطرية باقتراح من رئيس الجمهورية، وبعد دراسات أمنيّة مُوَسَّعة تقوم بها الأجهزة الأمنيّة، وتعتمد قبل أي جهة أخرى بموافقة رئيس الجمهورية، وأما تسمية الوزراء فليس لرئيس مجلس الوزراء أيّ علاقة باختيارهم لأنّ الأجهزة تقوم بذلك، بدون أن يعرف الوزير نفسه أنّه سيكون وزيراً، وكثيرٌ من الحالات، يسمع الوزير اسمه من التلفزيون، ويمكن تسريب معلومة له من قِبَل الأجهزة أو الحزب، ونفس الشيء إعفاء الوزراء، فكثير من الوزراء تم إعفائهم وهم يمارسون أعمالهم، أو في طريقهم للوزارة أو منصرفين مع نهاية الدوام، وهذا ينطبق على تعيين المحافظين والمدراء العامين.

وساد هذا في سوريا التي فيها دستور (١٩٧٣ و٢٠١٢)، وفي هذين الدستورين الكثير من القضايا الهامّة التي لو طُبِّقَت لكان لدينا نظام سياسي جيّد، ولكن الدستور شيء والتطبيق شيء آخر.

إذاً: تشكيل الحكومة والوزراء والمحافظين والمدراء العامين والقضاة، ورؤساء المحاكم، ورؤساء الجامعات وقادة الفِرَق العسكرية، وقادة الألوية، وقادة الكتائب، ورؤساء الأجهزة الأمنيّة كلّ هذه يقوم بها رئيس الجمهورية وتحت إشرافه وتوجيهاته، والدولة كلّها تقوم وتُقال من قِبَل هذا الشخص، ومن يكلفّه، والتّكليف محدد فقط.

ولعلّ الباحث الموضوعي يمكن أن يستفيض في وصف هذا النظام، الفريد من نوعه في العالم، في الاتحاد السوفييتي، والدول الإشتراكية سابقـًا، كانت سلطة الحزب واللجنة المركزية وأعضاء اللجنة المركزية، وإدارة المخابرات العامة الـ (كي جي بي) لها السلطة المطلقة في كل أنحاء الدولة.

وفي الدول الديمقراطية يتوزع النظام السّياسيّ بين نظام رئاسيّ، ونظام برلمانيّ، وتوجد دول تجمع بين النظام الرئاسيّ والبرلمانيّ.

أمّا في سوريا: فاجتمعت السلطة بكاملها (التشريعية) من خلال التعيينات التي سُمِّيَت زوراً انتخابات، ورئيس مجلس الشعب الذي ترشّحه القيادة القطرية للحزب يُعيّن بتوجيه من الرئيس، و(السلطة التنفيذية) التي بموجب الدستور رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية يعاونه مجلس الوزراء.

وأمّا (السلطة القضائيّة) فالرئيس هو رئيس المجلس الأعلى للقضاء والتعيينات والترفيعات والترقيات تتم بمراسيم يصدرها رئيس الجمهورية.

وجميع الأجهزة الرّقابيّة مرتبطة بالسلطة التنفيذية، أي (رئيس الجمهورية)، الهيئة العامة للتفتيش، وهيئة الرقابة المالية (وهي هيئات مرتبطة برئيس مجلس الوزراء، لكن تحريك الأمور فيها يتم بتوجيهات رئيس الجمهورية).

وهكذا نحن نعيش في ظلّ شخص واحد، يتحكّم بكلّ الأمور في الدولة والمجتمع تمده أجهزة غير مرئية بما يطلب.

الفصل الثامن:

القيامة السورية الحقيقية

بعد كل الذي قدَّمناه بإيجاز، ودون الدخول في التفاصيل، لأنَّ التَّوسُّع في مناقشة وتقييم كل ما مرَّ معنا، يحتاج إلى مجلدات، وإلى باحثين في مجالات اختصاصيّة كثيرة، ولكن في سياق بحثنا هذا أردنا أن نلقي الضوء بشكل موجز على بعض القضايا.

ولذلك فإنّه (لقيامة سورية جديدة) لا بُدَّ من القطع نهائيًا مع النظام الذي ظلّ قائمًا لخمسين سنة سابقة ولاحقة، ذو طابع شخصاني وهو في هذا النظام، ليس لمصلحة البلد بقدر ما تم مصادرة الإدارة الوطنية، وتحميلها لشخص واحد، كانت النتائج كما رأينا حصر أمور الدولة برغبات ونزعات شخصية، وإهمال إرادة الشعب في مسألة السلطة، وتعميقها لتخدم في النهاية مصالح الأغلبية من الشعب، وأنّ رئيس الجمهورية هو موظّف عند الشعب وله دور، ولكن ليس كل

الأدوار، وأنّ تحديد مهام الرئاسة في بلادنا ينبغي أن تتوجه إلى تشكيل نظام سياسيّ برلمانيّ، تعدُّديّ ومُحدّد بسنوات محدودة للرئاسة، وتتحول هذه الرئاسة كما في كل بلاد الدنيا إلى رمزيّة برتوكولية، كما في: ألمانيا، وبريطانيا، وإيطاليا، واليونان، ودول أخرى.

وأنَّ الحكم هو لممثِّلي الشَّعب الحقيقيين، وفصل السلطات حتى لا تطغَ سلطة على أخرى، وتترك السلطات تعمل كلٌّ في مجاله.

لذا لا بُدّ من وجود دستور يُجمع عليه الشعب، يُحدِّد كلّ ذلك بوضوح، ويقطع العلاقة نهائيـاً مع مرحلة الاستبداد والدّكتاتوريّة.

ويشكّل الأجسام السّياسيّة الحاكمة المستمدّة من إرادة الشعب، وعليه لا بُدَّ من إقامة الهيئة الحاكمة التنفيذية التي هي محدّدة المدّة، تأخذ على عاتقها تحقيق الانتقال الكامل للسلطة من وإلى، بشروط وظروف مرحلة ما بعد الحرب اللعينة.

ويبقى النّصُّ الأساسيُّ في الدستور: أنَّ الشعب هو المصدر، ومنه وإليه يشكّل الدستور، والقوانين الناظمة للحياة.

لذا لا بُدَّ أن تتشكل الهيئة الحاكمة التنفيذية، بعد الإعلان الدستوري، من أشخاص ذوي الكفاءة، ابتداءً من رئيس الهيئة الحاكمة، إلى أعضاء الهيئة والوزراء من أصحاب الاختصاص والكفاءة والنّزاهة؛ لأنَّ المرحلة مرحلة تأسيس وإنجاز، وهذه تحتاج إلى تكنوقراط أكفَّاء، وليس إلى خطباء ومحلّلين سياسيّين.

فرئيس الهيئة الحاكمة يجب أن يكون من العلماء في الهندسة، وخبيراً اقتصاديـًا، ولديه تصوُّر كامل لإعادة ترميم وبناء سوريا، وكذلك الوزراء الآخرون. وإذا كان من السّياسيّين عليه أن يعتمد على مجلس استشاري قوميّ، وذو خبرة ومتمكّن.

وإعادة هيكلة جميع الوزارات والقطع بما كان سابقـًا من حيث عدد ساعات العمل الفعلية، والإنجاز، فالوزارات الجديدة كلّها وزارات خبرة ومعرفة وقادرة

على تحقيق أهداف المرحلة بسرعة وإتقان، بعيداً عن سلق المشاريع والتقارير المضلّلة عن الإنجاز حجمه ونسبته.

وباختصار.. تشكيل جسم قيادي قادر على قيادة المرحلة وتحقيق المهام المطلوبة منه على صعيد إيجاد الدولة المدنيّة الدّيمقراطيّة وفقًا للدّستور المدنيّ الذي يحدّد صلاحيات كل الجهات، ويهدف إلى إعادة الحياة الدّيمقراطيّة التنافسيّة، بدون أحقاد، وبدون معارك، وبدون هيمنة، لا سيّما في الجيش الذي يجب أن يكون جيش الوطن لا علاقة له بالسّياسة وصراعاتها خاصة القوى الأمنيّة العاملة على حماية الأمن لجميع المواطنين بدون تمييز، فضلاً عن تحقيق العدالة أمام القضاء المدني والتخلّص نهائيًا من القضاء العسكري للمدنيين والمحاكم الاستثنائية، وتحسين السّجون، ومعاملة الإنسان معاملة حسنة، لأنّ السجن ليس لتحطيم آدميّة الإنسان، وإنما لتقويم سلوكه.

وجعل السّجون مراكز لتعليم المِهَن، وتحصيل الشهادات، والعمل المُنْتِج الذي يُغذّي موارد السّجون لا الهيمنة عليها من قِبَل مدراء السّجون.

وأمّا في التعليم وهو الأساس: لا بُدَّ من إعادة هيكلة التعليم، وربطه بالمجتمع وتطوير التعليم، ورفع ميزانيّة التعليم، ومراكز البحوث والتّرجمة، وتنشيط العمل الأكاديمي بحيث لا يستمر النّمط القديم في التعليم التلقينيّ، ورفع مستوى الامتحانات العمليّة والشفويّة والكتابيّة، لمسايرة التطوّر السّريع في العلوم والآداب وغيرها، والبدء.. بتطوير التعليم من الروضة إلى التعليم الأساسي، بإيجاد البرامج العمليّة والعلميّة وتطوير مهارات المدرّسين وزيادة رواتبهم حتى يتفرغوا للعمليّة التعليميّة، والاعتماد على تطوير عملية الذكاء الصناعي وإستقطاب النابهين من الطلاب في هذا المجال، وإيجاد مباريات للإنتاج المعرفيّ، وهكذا..

وعندما تستطيع الهيئة الحاكمة الانتقالية، ترسيخ كيان الدولة الجديدة بالمناهج الجديدة، والاستيعاب الكامل لمهمات المرحلة، لا بُدّ أن تتماشى كل أمور الدولة وحقوق المواطن بتناغم سريع لفهم أحداث التحوُّلات الجديدة وإغلاق مآسي المراحل الماضية، وعدم الالتفات نحو الوراء، بل التطلع إلى المستقبل من أجل زيادة جرعات الوحدة الوطنية، وإقامة العدل بين الجميع، وتحقيق مستويات متقدمة من الإنجاز في التّرميم والبناء، وإقامة قواعد الدولة الجديدة، والانطلاق نحو بَلْوَرَة مشاريع نهضويّة تتناول شتّى المجالات، وفي المقدمة: التعليم والبحوث، وتفعيل أدوات الإنتاج المعرفيّ والماديّ، وتحقيق نجاحات في جميع القطاعات الاقتصادية، وسدّ الفجوة بين الحاجة والإمكانيّة، وتوظيف جميع موارد الدولة في إطار مخطط شامل يهدف لزيادة الإنتاج ومخرجاته، وزيادة القدرة التنافسية داخل الوطن بين جميع الفعاليات، وتحقيق الخدمة الممتازة، وزيادة حجم الصادرات من المنتجات المختلفة لزيادة حجم القطع الأجنبي، وتوازن

الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات، تقليل الهدر، والبحث بجدية عن الأولويّات للاستثمار نحو بلورة خطة عامة لقيامة الدولة والمجتمع السوري.

تقوم الخطة العامة للدولة والمجتمع السوري على عدة منطلقات حقيقية:

أولاً: خطة المرحلة الانتقالية المحدّدة:

الهيئة الحاكمة التنفيذية الجديدة، لا تنطلق من فراغ، حيث توجد الهياكل الأساسيّة للدولة ممثلة بالوزارات، والإدارة المحلية الذاتية، التي بدأت العمل في مناطقها، بمبادرات من السكان لإزالة الأنقاض، وترميم ما يمكن ترميمه، والبدء بتقديم الخدمات حسب الإمكانيات الفنّية والماديّة لهذه الإدارات المحلية، عندها تقوم الحكومة الجديدة في هذه المرحلة بالاطلاع على مستويات الإنجاز لهذه الإدارات، والإشراف عليها، وتحفيزها، ودعمها بالممكن، ومهمة المرحلة الانتقالية، غير ما ذكرنا من تدعيم أسس وهياكل النظام الجديد، العمل على: الإسراع في إسكان الملايين من السوريين النازحين، واللاجئين العائدين من

الدول المجاورة ومن العالم، في مناطق سكناهم، وهذا مشروع شامل يتناول المساكن، المدارس، المشافي، المراكز الصحية، الطرقات، الشوارع، البنية التحتية (من كهرباء وماء، وصرف صحي) وإعادة الحياة الطبيعية لهذه المناطق، كل ذلك يحتاج إلى موارد ماديّة، وفي سوريا يمكن الحصول على الموارد المحلية، من (عائدات النفط، من المحاصيل الزراعية، من تطوير التجارة الداخلية، من تحويلات السوريين العاملين بالخارج، من المساعدات التي كانت تقدم للدول المستضيفة للاجئين وذلك عبر الاتصال بالدول والهيئات المانحة، وتحويل تلك المساعدات مع استمراريتها لسنتين أو ثلاثة، ولكن لصالح مشاريع الهيئة الحاكمة، بالتعاون مع الدول المجاورة التي استضافت اللاجئين مشكورة، بالإضافة لما يمكن الحصول عليه من مساعدات سريعة من الدول الصديقة والشقيقة)، وبهذا يمكن أن تتحقق حصيلة موارد مالية على الأقل تُقدّر بـ (٢٠ مليار) دولار أمريكي.

كدفعة عاجلة للبدء بالعمل السريع خلال الستة أشهر الأولى من عمر الهيئة الحاكمة التنفيذية توزعها حسب الأولويّات.

وعليه: تسعى الحكومة الانتقالية الجديدة لحثّ الدول الصديقة على إقامة مؤتمرات للمانحين بعد تخليصها من العقوبات على سوريا من أجل إعادة إعمار سوريا، شريطة أن تُقدّم الحكومة السورية، دراسات واقعية ووافية وصادقة، كحجم الاستثمارات اللّازمة لإعادة الإعمار ووضع الدولة على طريق العمل الجادّ للبدء بحياة جديدة.

وتذهب التقديرات إلى أن سوريا تحتاج إلى مبلغ بين (٢٥٠ مليار دولار إلى ٥٠٠ مليار دولار) لإعادة إعمار ما تَهَدّم وترميم الممكن ترميمه على محور زمني قد يصل إلى خمس سنوات، وفي الحقيقة.. فإنّ سوريا قد تحتاج إلى هذا المبلغ أو أكثر منه، لأنَّ مساحة التدمير جرّاء الحرب طالت معظم المدن السورية لا سيّما (حمص وريفها، ريف دمشق، ودرعا وريفها، ودير الزور وريفها، معظم حلب

وريفها بالكامل، إدلب وريفها)، وهذه المحافظات قد خسرت تقريباً مجموع المباني السكنية، والمدارس، والمشافي، والمراكز الصحية، والبنية التحتية من: كهرباء وماء، وخدمات، وطرق، وشوارع، ومصانع، كانت تعمل فيها، ومعظم سكان هذه المدن مع أريافها مهجّرون قسرياً بفعل الحرب. ويُقدّر العدد الإجمالي للنازحين داخل سوريا بين من سكنوا في مخيمات وبين من هاجر إلى المدن الأخرى (كدمشق وخاصة من ريفها الشرقي والغربي والجنوبي والشمالي)، وبين من خرج خارج حدود سوريا، إذ يقدر عدد النازحين داخل سوريا بنحو / ٧ / مليون، وهم سكان المدن والأرياف لهذه المدن، وبين من تجاوز الحدود، إذ يُقدّر عدد اللاجئين إلى تركيا نحو/ ٣,٥ / مليون لاجئ، في لبنان نحو/ ١,٢ / مليون، وفي الأردن نحو/ ١,٢ / مليون، وفي ألمانيا وأوروبا نحو (مليون)، ومصر والعراق والسعودية ودول الخليج والجزائر والمغرب، والمجموع يكون بحدود / ١٤ / مليون إنسان سوري، وهذا يشكل نحو أكثر من نصف عدد السكان في

سوريا المقدر ب نحو / ٢٤ / مليون، مع الزيادات خلال الأعوام السبعة المنصرمة.

فإذا عرفنا أن متوسط العائلة السورية نحو /٥/ أشخاص، حسب المجموعة الإحصائية (٢٠١١م) فإن هؤلاء العائدين يشكلون نحو/٣/ مليون عائلة، إلى /٣,٥/ مليون عائلة.

هذا يعني: أنّ سوريا تواجه إعادة إسكان هذا العدد من العائلات، وتضع خطط إسكانية لمواجهة الزيادة السكانية لعشر سنوات قادمة وربما لعشرين سنة أخرى.

علمـًا أنّ التقديرات تذهب إلى تدمير نحو / ١,٥ / مليون بيت، يحتاج إلى ترميم في المدن التي تعرضت للقصف والمراكز السكانية، وهذه يمكن تجهيزها بالسرعة المطلوبة لإسكان نحو/ ١,٥ / مليون عائلة، في مناطقهم الأصلية في كلٍّ من: (حمص وريفها، ودرعا، وحلب وريفها، والرقة وريفها، ودير الزور وريفها، وإدلب وريفها، والقنيطرة وريفها، وفي ريف دمشق) التي تعرضت للتدمير مثل:

داريا، والغوطة الشرقية، والغوطة الغربية، ووادي بردى، والزبداني، والمناطق المحاذية للحدود مع لبنان، المدمرة كليـًا أو جزئيـًا.

أمّا المناطق المدمّرة كليـًا فهذه تحتاج إلى حصر، وتأخذ وقتـًا لترحيل الأنقاض والبدء بالعمل في الإسكان والبناء وربما التوسع عموديـًا في هذه المناطق على شكل طوابق متكررة.

وذات الشيء ينطبق على إعادة الإسراع بإعمار المشافي والمستوصفات والمراكز الطبية والمدارس، ودور العبادة، وهذه تحتاج إلى مبالغ طائلة.

وتذهب التقديرات أنّ كلفة الإسكان للترميم وإعادة البناء تستهلك مبالغ كبيرة تصل في المتوسط بين (٢٠٠ _ ٣٠٠) مليار دولار، بمعنى أن ذلك يتطلب تأسيس مدن وأحياء مدن ومناطق وقرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ تدمير البنية التحتية لهذه المناطق تحتاج إلى إعادة تأهيل وتحديث في جميع هذه المناطق من:

كهرباء، ومياه، وصرف صحي، وطرقات خارجية، وشوارع داخلية، لأنّ مستويات التدمير كبيرة بكل المقاييس.

ولعلنا نستطيع القول: أنَّ جميع التقديرات حتى الآن، هي نظرية ولا تستند للواقع؛ لأنَّ الواقع أكبر من كل ما قدر.

لأنّ ما حدث في سوريا ، وكان الهدف من تدميرها: هو تصفية الأمّة والشعب وتاريخه وارتباطه بموطنه الصغير، وأحيائه التي عاش فيها الإنسان السوري جيلاً بعد جيل، إنّها المأساة الواسعة لما عاناه الشعب الفلسطيني حينما أقدمت العصابات الصهيونية على تدمير أكثر من /٥٠٠٠/ قرية فلسطينية وحاضرة ومزرعة بعد تهجير الشعب، واقتلاع أي أثر له، وهذا حدث في سوريا من قِبَل من يدّعي أنّه مسؤول على هذه البلاد والعباد بموجب ما اخترعه من دستور وقوانين، وعليه فإنّ مسؤولية القيادة الجديدة في المرحلة الانتقالية، أن لا تخضع للبيروقراطية، واستقدام الدراسات البنيوية من البيوتات الاستشارية، بل توجيه

الجهود نحو الخبراء السوريين (وما أكثرهم) ليقوموا بهذه المهام كلٌّ في مجال اختصاصه، بالسرعة الممكنة وبشروط ومواصفات جيدة.

ولدى سوريا قاعدة من الخبراء في معظم المجالات الهندسية، والإنشائية، والاقتصادية، في جميع القطاعات، وأنَّ إعادة تعمير البلاد يحتاج إلى تكاتف كل الجهود للدفع في إعادة إحياء سوريا أرضـًا وعمرانـًا وشعبـًا، وتأمين الاحتياجات الكاملة، ويبقى توفير المال، الذي لن تعجز الإدارة الجيدة عن استجلاب الأموال اللازمة لذلك، من خلال الشركات العالمية المشهود لها بدقة التنفيذ ونوعيته.

وموضوع المياه.. سوريا بشكل عام ليس لديها وُفُورات مائية كبيرة، وتُقَدّر الدرسات التي قام بها الدكتور عادل عبد السلام[1]، أنّ سوريا تمتلك نحو / ٢٥/ مليار(م٣) من المياه، منها: نحو (١٨ مليار متر مكعب) من نهر الفرات ودجلة،

(١) المصدر: الدكتور عادل عبد السلام – الجغرافيا الإقليمية – (كتاب جامعي).

وكانت معظم المدن والأرياف قبل الثورة، فيها عوز مائي، وكانت التغذية للمياه تتم عن طريق حفر الآبار، ويتم إرواء أطراف المدن بالصّهاريج، من مياه غير نظيفة ولا مطابقة للمواصفات، وبسبب التوسّع العمراني، فقد كانت دمشق مثلاً قائمة على التقنين في مياه الشرب، وكذلك حلب وحمص ومعظم المدن السورية.

وكان يوجد مشروع لإرواء منطقة القلمون ودمشق عبر استجرار المياه لها من أنهار المنطقة الساحلية، وإقامة سدود أو مكامن للمياه العذبة في المنطقة الواقعة جنوب طرطوس والحوض المائي المشترك مع لبنان، وعليه يمكن تنفيذ ذلك من قِبَل الشركات العالمية التي كانت قد قامت بدارسة هذه المنطقة من قَبْل، وجرّ المياه إلى منطقة القلمون الفقيرة بالمياه، ودمشق.

أمّا إرواء حلب وريفها: فقد تم عن طريق استجرار المياه من نهر الفرات، ويمكن لبحيرة السدّ التي تجمع فيها المياه العذبة بطول (٨٠ كم) أن تخدم المنطقة الوسطى، والجنوبية، والشمالية، كـ: حماه، وحمص، ودرعا، وإدلب.

وأمّا درعا والسويداء والقنيطرة: فيوجد في المنطقة الجنوبية عشرين سدّاً ركاميّاً، بالإضافة للمياه الجوفية، فيمكن حل هذه المشكلة. والحقيقة أنّ مشكلة المياه في سوريا تحتاج إلى حل دائم مع مراعات توسع البناء والإسكان وتزايد السكان، أمّا المنطقة الشرقية: فيمكن الاعتماد على الفرات ودجلة والخابور وبليخ والمنابع للمياه الجوفية في الجزيرة، وتظل مشكلة الرّيّ مشكلةً تحتاج إلى حلول، من أجل توسيع الرقعة الزراعية التي يمكن إرواؤها.

وذلك بإعادة موضوع الرّيّ من السدود (الفرات وتشرين، لنحو / ٦١٤/ ألف هكتار).

إنَّ من أهم المستلزمات التي يجب الانتباه إليها هي:

(١) المياه الصالحة للشرب: إذ إنَّ العوز المائي بسبب سوء الإدارة، وعدم أخذ موضوع المياه بالجدية الكافية منذ سنوات، إضافة لما أصاب السدود من أضرار كانت سوريا تعاني في معظم المدن والقرى من مشكلة المياه النظيفة،

فتم الاعتداء على مجاري الإنهار والمياه الجوفية بطرق ملتوية نعرفها جميعـًا.

لذا من الأولويات أن يتم إعطاء موضوع المياه الأهمية القصوى سواء لمياه الشرب أو لمياه الرّيّ من أجل إعادة الخضرة إلى ربوع سوريا.

(٢) الكهرباء: وهي حاجة أساسية للإنارة وللتصنيع ولعمل الورشات، وهذه مشكلة مزمنة في سوريا قبل (٢٠١١م)، وظاهرة التقنيين كانت هي الوسيلة التي تمارس، أمّا في مرحلة النهوض فلا بُدّ أن نعطي لموضوع الكهرباء الأهمية القصوى.

(٣) الطرقات الداخلية والاتوستراد الدولي: ففي سوريا توجد أطول الطرق الأساسية والفرعية بحوالي / ٣٥٠٠كم/ ، تحتاج إلى إعادة تأهيل ولعلنا نذكر بشيء من التقدير أنّ الطرق والمواصلات العامة هي أساسية لتحقيق التنمية

وربط مراكز الإنتاج بمراكز الاستهلاك واللحمة الوطنية، من خلال الربط الاقتصادي بين أطراف بلد كسوريا، مع الدول المجاورة.

إنّ التخطيط الشبكي ينبغي أن يتناول كل ماقدمنا بشكل متزامن، ومترابط (الإسكان + الخدمات والبنية التحتية في وقت واحد) وبدون تلكُّؤ؛ لأنَّ أيّ خلل في ذلك، يحدث اختلالات في قطاعات أخرى.

وتوجد تقديرات لإعادة الإعمار، قام بها بعض الخبراء:[١]

(١) العقارات / ١١١/ مليار دولار أمريكي (حجم الخسائر).

(٢) القطاع الصناعي / ٧٥/ مليار دولار أملايكي (حجم الخسائر).

(٣) قطاع الخدمات / ٤٥/ مليار دولار أملايكي (حجم الخسائر).

(٤) الخدمات العامة / ٢٤/ مليار دولار أملايكي (حجم الخسائر).

---

(١) المصدر: جاسم عجاقه (خبير اقتصادي واستراتيجي لبناني)، منشور بجريدة النهار اللبنانية في: ١٧/ ١٠/ ٢٠١٧م.

(٥) النقل والاتصالات / ١٨/ مليار دولار أملايكي (حجم الخسائر).

(٦) الزراعة / ١٥/ مليار دولار أملايكي (حجم الخسائر).

(٧) الخدمات المالية / ١٢/ مليار دولار أملايكي (حجم الخسائر).

المجموع: ((٣٠٠)) مليار دولار أمريكي، حجم الخسائر.

ويضيف الكاتب أنّه يوجد أمام السوريين طريقتان وحيدتان للتمويل:

أولاً: تمويل الاستثمار من الموارد الطبيعية، وهذا يعني رهن هذه الموارد، وَمَا لَهُ من سيّئات نذكر منها: الاستدانة العالية، وإهدار للموارد (وهذه لن يقبل بها السوريون).

ثانيـًا: من خلال عائدات المشاريع، وهذا يطرح السؤال عن مدى قبول القطاع الخاص بهذا الأمر والذي سيفرض سن قوانين على رأسها قدسية الملكية والشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويذهب الكاتب إلى أنّ الطريقة الثانية هي الأنسب لسوريا؛ حفاظـًا على مواردها الطبيعية وعلى حقوق الأجيال المستقبلية.

بينما الكاتب شوقي عصام (كاتب ومُحرِّر أخبار) فيقول:

وفقًا [1] لمحاضر اجتماع أمين عام جامعة الدول العربية مع الممثلة الأعلى للسياسة الخارجية الأوربية (فيديريكا موغيرني) حيث التوقعات تدورمابين (٣٠٠ _ ٥٠٠) مليار دولار أمريكي، لكن (موغيرني) قالت: إنَّ تكلفة إعادة إعمار سوريا تصل إلى / ٩٥٠/ مليار دولار أمريكي، حسب دراسات الاتحاد الأوربي، الأمر الذي صدم (محمد أبو الغيط) أمين عام جامعة الدول العربية.

وإنّ الرقم الذي طرحته (فيديريكا موغيرني) يُقَدَّر بموازنة الدولة السورية لأكثر من (٥٠) سنة قادمة؛ لأنّ متوسط الموازنة السنوية في سوريا في السنوات الخمس الأخيرة (١٥) مليار دولار. وقد تم تقدير عدد المنازل المدمرة (٣) ملايين منزل تكلفة الإعمار فقط للمباني والمرافق تكلّف نحو (٣٠٠ مليار دولار)، وأنّ أكثر المدن المدمرة هي: (حلب، ريف دمشق، حمص، درعا، دير الزور، ريف حماة،

---

(١) المصدر السابق.

الرقة، اللاذقية جزئيـًا في ريفها الشمالي، والحسكة). أمّا تقديرات المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة كوسيط لحل المشكلة السورية السيد (ستافان دي مستورا) في مداخلة له على إحدى القنوات الفضائية قال: أنّ تكلفة إعادة إعمار سوريا تتجاوز (٢٥٠) مليار دولار أمريكي.

أمّا مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مدار) الذي وضع دراسة بشأن إعادة إعمار سوريا، نشرها في أكتوبر (٢٠١٧م)، قال فيها: أنّ تكلفة الإعمار تبلغ بحسب تقديرات الحكومة السورية الحالية (١٤٥ مليار دولار).

ولا توجد حتى الآن دراسات دقيقة ومتكاملة عن حجم الدمار في سوريا، وتكلفة الإعمار، فهناك (٩) محافظات مع أريافها تعرضت للدمار كليـًا أو جزئيـًا من أصل (١٤) محافظة، ولم تسلم إلا جزئيـًا مدينة دمشق، وطرطوس واللاذقية، والسويداء. وَتُشير التقديرات إلى نحو (٤) ملايين منزل، وهذا يتطلب / ١٥٠/ مليار دولار، والتكاليف قد تصل إلى / ٥٠٠/ مليار دولار.

وكل ما سبقت الإشارة له (تقديرات) [1]، قد تكون في بعضها حقيقية، وفي بعضها الآخر غير حقيقية، لأنّ المصيبة في سوريا كبيرة، وإنّ الانتظار حتى إعداد الدراسات والتصاميم قد يستغرق وقتاً طويلاً، والأمور العاجلة هي الممكن البدء بها، كما أنّ المبالغة في التقديرات الكبيرة قد تؤدي إلى هدر، وسرقات وطمع في هذه الأموال.

وذهب السيد "ادوين سموأل" المتحدث باسم الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط بحسب بيان صحفي وزعته السفارة البريطانية في عمان موضحاً أنّ المملكة المتحدة إلى جانب ألمانيا والنرويج والكويت والأمم المتحدة قد تم عقد مؤتمر للمانحين وقد وُجِّهَت الدعوة لـ / ٧٠/ بلداً من ضمنها إيران وروسيا ومنظمات دولية غير حكومية إضافة للقطاع الخاص، ولم تُوَجّه الدعوة إلى الحكومة السورية والمعارضة السورية.

---

(١) المصدر: محمد جمال باروت، من منظمة إعادة إعمار سوريا.

وأشار (سموأل) إلى أنَّ: الأزمة السورية الإنسانية هي أكبر أزمة إنسانية في العالم، وتحتاج إلى تخطيط أفضل يتعدى إرسال الأموال، إلى التفكير جدّيـًا باليوم الأوّل لإعادة الإعمار: في ظل حكومة انتقالية، بحيث يحصل السوريون على خدمات أساسية مثل: الكهرباء والماء والسكن والمدارس والمشافي والمواد الغذائية الضرورية يوميـًا، ونعمل لكي لا يصبح جيل الشباب السوري ضائعـًا، وأنَّ الخيار الأوّل للسّوريين هو: العودة إلى وطنهم ومنازلهم.

وفي سوريا: / ٤٠/ شركة إيرانية تعمل، وهي تقوم بالدرجة الأولى على شراء العقارات والتملك، كما أنّ الصّين وروسيا لهم ذات الاهتمام، أما جيران سوريا فهم توّاقون للحصول على نصيبهم في إعادة الإعمار والتمويل الواسع قد يساعد على الفساد وانعدام الكفاءة والهدر.

ولاحظنا: أنَّ التقديرات الواردة لإعادة إعمار سوريا تتراوح بين [٢٥٠ مليار دولار، إلى ٥٠٠ مليار دولار، إلى ٩٥٠ مليار دولار]، وللوقوف على ذلك،

يجب التدقيق، وإعطاء رقم قريب للواقع، ليس بالأمر المستطاع في ظل هذا الخراب الذي عم سوريا مدنـًا وأريافـًا، وبنيةً تحتية وخدمات، وقطاعات منتجة، فهذه الدراسات يجب أن تأخذ بالحسبان.. عملية إزالة الأنقاض، وحساب الكميات للمناطق السكنية، وتكاليف إعادة الأعمار، وتكاليف بناء المدارس والمشافي والمستوصفات، والطاقة الكهربائية، والشوارع والطرقات، وخدمات الاتصالات، وخدمات النقل.

وفقـًا للأمم المتحدة: تُقدّر كلفة إعادة إعمار (٤٥) ٪ من سوريا، يُقدّر بحوالي / ٣٨٨/ مليار دولار، في حين تشير التقديرات إلى ضعف هذا المبلغ.

وأشار الدبلوماسي السوري المنشق عن النظام (برابندي): أنَّ سوريا عادت (٣٠ سنة) إلى الوراء، حيث البنية التحتية المدمرة والمصانع والمشافي والمدارس ومحطات الكهرباء والغاز والنفط. ومدنـًا مثل: حمص والرقة، تدمرت بنسبة (٩٠٪) فضلاً عن حلب التي تم تدميرها بنسبه (٤٥٪).

وقد قَدّر مركز (كارنيغي) للشرق الأوسط (جوزف ضاهر): أنَّ تكاليف إعادة الإعمار المقدرة في عام ٢٠١٩م تتراوح بين (٢٥٠_٤٠٠) مليار دولار أمريكي.

وقد جاءت أرقام الميزانية السورية لعام ٢٠١٨م، (٨,٦) مليار دولار أمريكي، وتم تخصيص نحو/ ٥٠/ مليار ليرة سورية لإعادة الإعمار، أي: حوالي (١١٥) مليون دولار، وهو مبلغ بسيط جداً لا يمكن للحكومة السورية القيام بإعادة الإعمار بهذه الأرقام المتواضعة جداً. أضف لذلك العقوبات المفروضة عليها وعلى داعميها بموجب القانون الأمريكي (قانون قيصر) الذي وقّع عليه الرئيس الأمريكي.

وقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي من /٦١,١/ مليار دولار (٢٠١٠م) إلى /١٧,١/ مليار دولار في العام (٢٠١٧م)، وارتفع معدل الفقر إلى (٩٠)٪.

إيران خصّصت / ٨ / مليار دولار؛ لإعادة البناء، مقابل الحصول على ترخيص لشبكة الهاتف المحمول.

ـ وقد قام البنك الدولي بمبادرة تقوم على إعداد رسم تخطيطي نظري للدّمار الذي حلَّ بستّ مدنٍ سورية، ومواقع هذه الأضرار والمنشآت والخدمات التي مازالت تعمل وتلك التي توقفت عن العمل.

ـ وتذهب التقديرات إلى أنّ إعادة الإعمار في سوريا ستكون القوة المنشّطة للاقتصاد السوري بعد نهاية الحرب، لكن يجب التوصل إلى اتفاق كافٍ وإنشاء صندوق لتمويل إعادة الإعمار تستفيد منه سوريا والمنطقة، وقد قدرت الأضرار في حلب: (١ ,٥٨)٪، درعا:(٣٧ ,٢)٪، حمص:(٥٠ ,٢٠)٪، إدلب:(٠٣ ,٦)٪، اللاذقية:(٠٨ ,٠)٪.

لذا: فإنَّ إعادة إعمار سوريا، ذات أوجه متعددة، تتعلق بجوانب سياسية، واقتصادية، وحقوقية، وثقافية، وتحتاج سوريا إلى إعادة تأهيل من جديد.

في الجانب السياسي:

لإيجاد سياسة واضحة ومحددة للجهات التي ترغب في إعادة إعمار سوريا مع المحافظة على السيادة الوطنية، ودون هيمنة القوى والشركات الكبرى على الحياة العامة في سوريا أو الانتقاص من السيادة.

إذ أنَّ من يسيطر على الاقتصاد الوطني، يسيطر على الدولة والمجتمع، وهذا ماحدث لكثير من الدول التي خرجت من الحروب، مع بعض الاستثناءات.

ورأينا كيف أنَّ الأنظمة الدكتاتورية، ساهمت في إيجاد مراكز قوى اقتصادية شللية، تتحكم بالاقتصاد الوطني، بعد أن تحكمت به سياسيًا، والمثال: سوريا، ودول أخرى في المنطقة والعالم الثالث.

وعليه عندما تستطيع الأمم المتحدة تطبيق قراراتها (٢١١٨) وقرار جنيف الأوّل (٢٠١٢م)، وفي البنود الستة، والقرار (٢٢٥٤) الذي يطالب بإيقاف القتال وإطلاق سراح المعتقلين، وتشكيل هيئة حكم انتقالية ذات قدرة تنفيذية، أي

القطع نهائيـًا مع النظام الذي تسبب بهذه الحرب وأتى بكل هذا القتل والتدمير، والتهجير، وعليه يجب ان تكون رموز القتل والإجرام من هذا النظام في مكان آخر يستحقونه، إذ بدون القطع مع النظام السابق ورموزه تعود الأمور إلى ما كانت عليه، ولكن بصورة أبشع، وهذا ما حدث لليمن بعد توسط دول الخليج العربي (مبادرة دول الخليج) التي أقنعت أو قدّمت رشوة للحكم اليمني الذي حكم اليمن لأكثر من ثلاثين سنة، وأقنعته بالتنازل عن الحكم لنائبه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بين حزب المؤتمر الذي بقي علي عبد الله صالح رئيسه، مناصفة مع المعارضة الوطنية التي قادته بالثورة السلمية ضد الحكم اليمني، ولكن بقي علي عبد الله صالح مسيطراً على القوات المسلحة وأجهزة المخابرات، ولديه حزب ووزارات سياسية (وتم قتله مع من تحالف معهم ضدّ الشرعيّة)، وهكذا فشلت التجربة وتحالف مع الحوثيين الذين يطالبون بعودة الإمامة لليمن مع إيران، ربطوا المذهب الزّيدي الإسلامي، بمذهب الشيعة الإمامية التي تؤمن بولاية الفقيه.

ونزلت قوات صالح والحوثيين، فاحتلوا صنعاء ومعظم اليمن، وحاصروا، الحكومة الشرعية، وأخيراً أخرجوها إلى خارج اليمن، وتَبِع ذلك تدخل دول التحالف بقيادة السعودية والإمارات، لدعم الشرعية ممثلة بحكومة (عبد ربه منصور هادي)، واختلاط الحابل بالنابل، وضاع اليمن في حرب ضروس، قُتِل الآلاف من اليمنيين ودمرت مدن، وجاع الشعب اليمني، ولازالت الحرب الضروس بدون نتائج تذكر سوى ما أصاب أهل اليمن وأضاع حقهم في الحياة.

ثم أطلّ الانفصال من جديد بدعم من دول التحالف، وإذا حدث ذلك في سوريا كذلك، فستكون أعظم مما سبقها من حرب قادها النظام وأعوانه وحلفاؤه ضد معظم الشعب السوري المظلوم، الذي لن يقبل بالتعاون والانسجام مع القوى التي قتلت نحو (مليون سوري) ودمرت (٦٥٪) من سوريا، وهجّرت نحو / ١٥/ مليون إنسان بين ساكن للخيام ولاجئ، واعتقلت أكثر من نصف مليون: بين معتقل، ومخفي قسراً، وبين من مات تحت التعذيب.

والسؤال: كيف تستقيم إقامة الدولة المدنية الديموقراطية، مع وضع كهذا؟، وكيف يبقى الذين أهانوا وقتلوا (شركاء)؟ وهل يؤتمن لهم؟

والجواب: أعتقد أنَّ ذلك لا يستقيم أبداً، وأنّ الحلول الجزئية، والمبتورة، والمفروضة، لن تستمر؛ لأنَّ ما حدث يجب أن يتم تحديد المسؤوليات، ويخضع المجرمون لمحاكمة عادلة، حتى يتبين للأمّة من قتل، ومن كافح لرد القتل، ويتحمل المجرمون جزاء إجرامهم لقطع دابر الاستهتار، والقتل بحق شعب أراد الحرية لجميع أبناء مجتمعه، فصب عليه نظام ظالم حكم لخمسين سنة، وحوَّل سوريا إلى دولة فاشلة، فكيف يستقيم الفشل مع بناء الدولة الجديدة، وهذا ينبغي أن يكون من المهام التي تسعى لإقامة دولة العدل، ومجتمع الإخاء والتفاعل، وبناء سوريا بقيامة جديدة لها أصولها وقوانينها ونظامها والمعتمد على دستور يحقق إرادة الأمّة، ويجعل من الشعب مصدر ومرجعية أي حكم قادم، ويبني الدولة على أساس المواطنة بلا تمييز في العرق أو الدين أو المذهب، أو المناطقية.

ويجعل من القانون حكمـاً بين الناس، والذين يطبقون القانون أناس أصحّاء في الضمير والوجدان، والذين يمثلون الشعب في سلطات الدولة الجديدة، أناس حقيقيون لا شخصيات هلاميّة، فالسلطة التشريعية المنتخبة بحرية وبدون ضغوط أو تدليس، هي سلطة اشتراعية وهذه مهمتها الأولى، ومراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها، سواء أصابت أو أخطات، والسلطة التنفيذية مهمتها محددة بالدّستور، فهي تقوم بتنفيذ وتسيير أمور الدولة، على أساس النظام البرلمانيّ ولا علاقة لرئيس الدولة بها والسلطة القضائية مستقلة ولا سلطان عليها، ومرجعيتها القانون، وحسن تطبيقها بدون محاباة، وأمّا الرئاسة فدورها برتوكولي فقط، ويمثل الدولة، ولكن ليس له علاقة بالسلطات الثلاث، ويحدّد ذلك بالدّستور.

<u>أمّا علاقة الدولة بالدول الأخرى</u>: فهي علاقة ندِّيَّة قائمة على السيادة التامة.

والخطوة الأولى: يجب تحرير سوريا من الاتفاقيات التي عقدها النظام السوري مع دول الاحتلال الروسي والإيراني وغيره، لأنّ هؤلاء شركاء في القتل والتدمير،

والتهجير؛ لأنّ السيادة جزءٌ لا يتجزأ، وإلزام الدول المحتلة بدفع تعويضات مجزية عن استعمالهم للقواعد العسكرية والمدنية خلال الفترة السابقة، والرحيل نهائياً عن بلادنا بلا رجعة، ومحاكمة من ارتكب منهم جرائم موصوفة. وأمّا العلاقة مع الشركات: فعلاقة تعاقدية لا امتيازات طويلة الأمد وإنّما عقود مقاولة لفترة محدودة، وتنظيم عملية التقاسم للإرباح والإنفاق.

والسيادة السورية تتطلب أيضاً رفع العقوبات الاقتصادية والسياسية، وعودة سوريا العضو المؤسّس لجامعة الدول العربية إلى وضعها الطبيعي، وعودة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية والأجنبية التي قطعت علاقاتها مع سوريا في زمن الحكم السابق وتفعيل الدور السوري عربيا وإقليمياً ودولياً، من خلال إعادة النظر بالسلك الدّبلوماسيّ السابق الذي كانت التعيينات تجري فيه بشروط الحزبيّة، والمخابراتيّة، وترضية لضباط الجيش، والمقربين من هذا أو ذاك وإعادة تقويم المعهد الدّبلوماسيّ من أجل إعداد من يعمل في هذا السلك بشكل أكاديمي

وعملي، بعيداً عن المحاصصة والتمييز بين السوريّين بسبب العرق أو الدين أو المذهب، أو المحاباة، لأنّ العمل الدّبلوماسيّ الناجح، يعطي صورة حقيقية للواقع الجديد ويسهم في جلاء المواقف، وتقوية التوجهات السورية الجديدة في مجال العلاقات الدولية وفي جميع المحافل الدولية.

وقد كان لسوريا دور أساسيّ في فترة الحكم الوطني في: تأسيس جامعة الدول العربية، وفي تأسيس منظمة الأمم المتحدة.

وأسماء السوريين الذين عملوا في هذا المجال: معروفون بأسمائهم في سجلات هذه المنظمات (فارس الخوري)، (جميل مروم بيك)، (فريد زين الدين)، (الدكتور ناظم القدسي)، (جورج طعمه وآخرين).

السياسة الخارجية السورية: لم تكن ذات فاعلية في ظل حكم الخمسين سنة السابقة، لأنّ (القيادة والشخص) هي من تملي الأوامر بدون أيّة بصيرة أو خبرة،

وظلّت وزارة الخارجية عبارة عن موظفين عند الرئيس يُلقّنهم هو أو المخابرات ما يصرحون به.

ويأتي هنا دور الصحافة الوطنية وفق قانون المطبوعات الجديد: الذي يمنع الحرية للصحافة الحزبية والصحافة الشخصية، وصحافة الشراكة.

في الجانب الاقتصادي:

وهذا مهم جداً في مرحلة بناء الدولة المدنية الديمقراطية التعددية، دولة المؤسسات وهي المرحلة التي تبدأ بإعادة الإعمار في سوريا، وعلى كافة المستويات القطاعية بدءاً من المساكن للسكان والخدمات المرافقة لها إلى الكهرباء والمياه، والنقل وطرق الاتصالات والبنية التحتية...الخ.

والأهم بعد ذلك: إعادة دولاب الإنتاج في القطاعات المنتجة، وذلك وفقًا لخطة انتقالية تحدثنا عنها باقتضاب، وهي خطة ترميمية، وخطة شاملة ومستمرة، بعد أن تستقر الأمور للدولة الجديدة، بعد الانتخابات المحلية، والنيابية والرئاسية،

وتشكيل الحكومة المنبثقة عبر الانتخابات النيابية لأنّ العملية الاقتصادية هي عملية مستمرة بدون توقف، إذ إنَّ الخصائص العامة للاقتصاد السوري تاريخيـًا يقوم على الأسس التالية:

١) الاقتصاد الزراعي والحيواني لإنتاج المحاصيل الزراعية، الحبوب بكافة أنواعها، والإنتاج الزراعي الذي يدخل في الإنتاج الصناعي كالقطن، والحبوب، والفواكه والخضار، والشوندر السكري، والأصواف، وجلود الحيوانات وصناعة المعلبات، لمختلف المنتجات السورية كالبندورة، والمشمش، والدراق، والبازيلا.. الخ. وصناعة العصائر، والزيوت النباتية بكافّة أنواعها من الذّرة، ودوّار الشمس...الخ.

وإنتاج اللحوم، وبيض المائدة، وتصدير اللحوم من الغنم العواس للخارج.

وصناعة الملابس، والأثاث، والأدوية، والصناعات الكيميائية، والهندسية، والتركيز على الأبحاث والإنفاق عليها.

وإعادة تنمية القطاع الزراعي يحتاج إلى مياه للرّيّ، ويمكن تطوير إنتاج المياه من السّدود العاديّة، والسّدود الرُّكاميّة، وحفر الآبار الإرتوازيّة، وتقليل الفاقد من المياه الموجهة للزراعة عن طريق الرّيّ بالتنقيط.

وكذلك توليد الكهرباء اللّازمة لعمل الموتورات والضخ من المياه عن طريق الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقات المتجدّدة الأخرى وهي متاحة في سوريا، وتقليل الفاقد من الكهرباء عبر إعادة تعمير خطوط النقل الكهربائية والشبكة الناقلة.

٢) إعادة الإنتاج من الطاقة الأحفورية من خلال: تطوير إنتاج النفط والغاز من الحقول السورية ورفع الطاقة الإنتاجية، وتوفير الإمكانيات الداخلية للشركة السورية للنفط لهذا العمل. وإعطاء مرونة لشركات عقود المقاولة الأجنبية التي كانت تعمل في تطوير الحقول التابعة لها، وتكثيف النشاط المسحي والزلزالي والاستكشافي لحقول جديدة في مناطق ليست مكتشفة، وفي المياه

الإقليمية، والمياه الاقتصادية للساحل السوري، وتنظيم عطاءات للشركات العالمية، والإرساء على الأفضل من حيث العمل، والإنفاق والاستكشاف، وحصّة الدولة السورية. والساحل السوري لديه إمكانيّات هامّة لاستخراج الغاز الطبيعي، وفق معايير معتمدة بعيداً عن السمسرة والرّشوة التي كانت دارجةً سابقًا، وتأهيل الشركات حسب فترة الإنجاز، والاستخراج للغاز أو البترول، وزيادة حصّة الدولة من الإنتاج، وتطوير تسويق النفط الخام والمنتجات والغاز داخليًا وخارجيًا، وإدخال العائدات إلى خزينة الدولة، وعدم خصم أيّة مبالغ لصالح أيّة جهة، لأنّ المبالغ الصّافية من هذه العائدات يحقق وُفُورات مالية لصالح الخزينة العامة للدولة وبالتالي يرفع من كفاءة الميزانية العامة للدولة، والمساهمة في تنمية الاستثمارات الموجهة لتدعيم الخطط الاقتصادية الإنمائية.

كما أنَّ إعادة العمل بالمصافي الموجودة وصيانتها في حمص (١,٦) مليون طن/ سنة، وبانياس (١,٦) مليون طن/ سنة، وتقليل الفاقد، وتحقيق تكرير الطاقة النظرية لهاتين المصفاتين بواقع / ٣٠٠ ألف برميل/ يغطّي نسبة هامّة من الاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية التي يمكن أن تصل إلى حد الكفاية في الاستهلاك، بعد إنشاء مصفاة ثالثة في المنطقة الشرقية لتدعيم خطة الدولة في الإنتاج من مناطق الإنتاج، وتشغيل المزيد من القوى العاملة الجاهزة.

٣) العمل على تطوير الصّناعات النسيجية بشكل متكامل (قطن محالج معامل للغزول القطنية) وتوجد معامل جاهزة يمكن تطويرها في دير الزور وحلب وإدلب وجبلة ودمشق؛ لما لسوريا من خصائص وميّزات في هذه الصّناعة المتكاملة، وصولاً لمصانع النسيج للملابس والأقمشة، ونوعيّة الصّناعة السورية، في الصّناعة المتقدّمة، في صناعة الدامسكو والبروكار، وغيرها.

وتقدم على هذه الصّناعات، شركات إنتاج يقوم بها القطاع الخاص لما له من ميّزة ومعرفة في الموديلات والتسويق وحضور المعارض العالمية، وقدرة تسويقية مشهود له بذلك (صنع في سوريا).

كذلك الصّناعات الغذائية، وإنتاج الطحين وبناء المطاحن. وقد خطا القطاع الخاص بهذا المجال خطوات هامة في صناعة الخبز والبسكويت والمعجنات والحلويات وغيرها. اعتماداً على إنتاج القمح السوري والمنتجات الزراعية الأخرى، وإنتاج الخميرة، وإنتاج الطّحينة والفواكه المجفّفة والحلويات وغيرها.

ولعل صناعة المعلبات تشكل امتيازاً لسوريا، مثل: تعليب كافّة المنتجات الغذائية، والبندورة في المقدمة، والحبوب وغيرها..، وإنتاج المرتديلا من لحوم الحيوانات والدّواجن.

- أمّا الصّناعات الهندسيّة: فقد بدأت سوريا من الستّينات بإنتاج البرّادات والغسّالات والطّناجر، والتلفزيونات (التجميع)، وصناعة البدائل للمستوردات، وتطورت هذه الصناعة بالماركات السورية العالمية بعد صدور قانون الاستثمار لعام (١٩٩٠م) وتعديلاته.

وبدأت سوريا تصنع أنواعـًا ممتازة من البرّادات والغسّالات وآلات الكنس، والجلّايات عن طريق التجميع وبأسعار مخفّضة وتم إشباع السوق المحلي والتّصدير للخارج.

ويمكن التوسع في هذه الصّناعات مستقبلاً وتطويرها ويقوم بذلك القطاع الخاص. وصناعة الزجاج والألواح الزجاجية، وصناعة الألمنيوم.

- الصّناعات المعدنية والكهربائية:

نشط هذا النوع من الصّناعات بعد صدور قانون الاستثمار (١٩٩٠م)، وقام القطاع الخاص بإنتاج بعض الصّناعات المعدنيّة والكهربائية والأسلاك

والكابلات الكهربائية، ولمبات الإضاءة، وتشكيلة واسعة من هذه الصّناعة، وشركة الكابلات السورية التابعة لوزارة الصّناعة لها دور هام في هذه الصناعة الهامّة ويمكن تطوير هذه الصناعات عن طريق توفير الشروط الموضوعية لتشجيع الاستثمار، لإقامة صناعة المولدات الكهربائية الفائقة القدرة، والأسلاك الكهربائية.

- الصّناعات الجلديّة:

المعتمدة على جلود الحيوانات، أو الجلود الصّناعية، وقامت في سوريا تاريخياً على هذه الصناعة، صناعة الأحذية، والألبسة الجلديّة، والجلود وغيرها..

والنهضة الصّناعية قد تقدمت خلال السّنوات (١٩٩٢م) إلى (٢٠١١م)، وقد تم إشباع السّوق الداخلي، والتصدير من هذه الصناعة.

- الصّناعات الكيميائية: أيضـًا تطورت، كصناعة موادّ التنظيف. وتوجد الشركة العامة للصّناعات الكيميائية، وقد نشط القطاع الخاص بإنتاج أنواع متطورة من الصناعات الكيميائية والموادّ الفعّالة الداخلة في صناعة الكثير من الصّناعات الكيميائية، وقد ظهر ذلك في السوق الداخلي السوري من الماركات المقلّدة للماركات العالمية.

- صناعة السيارات: الصغيرة، والميكروباصات، وتصنيع هياكل السيارات الشّاحنة، والباصات والبولمانات، وقد بدأت في سوريا بتجميع هذه الصّناعات وتوسّعت، ولا بُدّ من إعادتها، وتطويرها بما يخدم صناعة سورية ممتازة لأنواع من السيّارات الخاصة وسيّارات البولمان وسيّارات النقل والبرّادات والشّاحنات.

_لا بُدَّ أن تتجه الدولة السورية الجديدة في خططها المستقبلية نحو بناء صناعة الألواح الشمسيّة وتعميم الاستفادة من الطاقة الشمسية المتوافرة في سوريا

خلال العام؛ لتقليل الاعتماد على النفط والغاز والمنتجات النفطية، في التدفئة المنزلية وتسخين المياه، وفي الإضاءة في الدوائر الحكومية، وفي الشوارع داخل المدن، وهذا يقلّل الاعتماد على المولّدات الكهربائية وحاجتها للوقود السائل، عدا عن كونها طاقة نظيفة غير ملوِّثة للبيئة.

- الطاقة النوويّة:

لا بُدَّ من التفكير جدّيـًا بوضع خطة للتعاقد مع الدول المتقدمة لبناء المفاعلات النووية للطاقة السلمية؛ لإنتاج الكهرباء، وتشغيل المعامل والمصانع، وخطوط المترو في المدن الرئيسية المستقبلية، والبوارج الحربية والسفن العملاقة، وفي الطب. وهذه الصناعة.. صحيح أنَّ إقامتها مكلفة، ولكن النتائج منها تحدُّ من تكلفة إنتاج الكهرباء والمياه، وكذلك تحلية مياه البحر على المدن البعيدة.

- الصناعة الصّيدلانيّة والأدوية:

في سوريا نجح القطاع الخاص بإقامة المزيد من معامل إنتاج الأدوية، بالإضافة لشركة صيدلة تابعة للدولة، وقد حقّقت نتائج هامّة إذ إنَّ إنتاج الدَّواء في سوريا يسدُّ نحو (٩٥٪) من حاجة الشعب للدَّواء قبل الثورة (٢٠١١م)، وقد قامت بعض الشركات بتصدير أنواع من الدّواء للخارج. وعليه.. فإنّ إعادة إنتاج الدّواء السّوريّ وتطوير هذا الإنتاج يحقق المزيد من سدّ حاجة سوريا من الدّواء، ويحقق وُفُورات مادّية بدل استيراد الدّواء. والتصدير لأنواع من الدواء يحقق الحصول على العملات الصعبة التي تساهم في رفد الميزان التجاري وتحقق توازن مع التصدير للصّناعات والمنتجات الزراعية الأخرى.

- الصّناعات العسكرية:

وهذه مهمّة أمام الحكومة الجديدة، لا بُدّ من البدء بصناعة أنواع من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة ووضع الخطط لتصنيع ما يمكن تصنيعه من الأسلحة الثقيلة

كالعربات والدبابات والمدافع، والذخائر، والصواريخ وتطويرها. ولدى السوريين خبرة واسعة في هذا المجال، والتعاقد مع الدول المتقدمة لتموضع هذه الصناعات في سوريا، وتهيئة ما يلزم للبدء بها، وصولاً لِتسُدَّ نحو (٥٠٪) من حاجة القوات المسلحة لهذه الأسلحة، حتى لا تظل قيداً بيدِ مُورّدي الأسلحة وشروطهم القاسية، عدا عن ارتفاع فاتورة استيرادها وأنّ هذه الصّناعات تحقق نسبة من الاكتفاء الذاتي، كما أنها تُوجِد حالة علمية متطورة وبحثية، وتؤسّس لتوظيف المهارات السورية، وتدريبها واستمراريتها في التطوير ومواكبة التطورات على هذه الصّناعة.

وإنَّ بناء الجيش الوطني المحترف، وتزويده بالسلاح، وخاصة من الإنتاج السّوريّ أو العربي، يحقّق ميّزة قوية لإبعاد تسليح الجيش عن التأثيرات الخارجية، وإقامة وتطوير مجمعات التسليح الوطني، ممكنة في وجود دولة تحقّق

الاستقلال الكامل، وتضع الجيش في مهمة محدّدة وهو الدفاع عن الوطن وتحرير المحتل من أرضه.

كما أنَّ تصنيع أنواع من الأسلحة، يوفّر فاتورة كبيرة تدفعها سوريا ثمنًا لتوريد هذه الأسلحة، ويوجد مناخ للبحث العلمي والتوسع فيه، وتطوير مهارات السوريين العاملين في هذه البرامج المتقدمة، وخاصة في المشاريع البحثية المتطوّرة للصّناعات الرّقميّة، والعمل على تطوير الكفاءة القتالية للجيش الإلكتروني، من خلال برامج متقدمة في هذه الاتجاه.

والعِلْمُ العسكري لا يقل كفاءة عن العلوم الأخرى، فهو يتكامل مع العلوم الأساسية.

- <u>في صناعة النقل والسّكك الحديدية:</u>

لا بُدَّ من إعادة النظر بالسكك الحديدية المقامة وتطويرها، وصيانة العربات ورؤوس القطارات وتطوير سرعتها وتعزيز درجة الأمان في مجال الشحن للبضائع

كافة، لأن تكاليف النقل بواسطة السكك الحديدية، أقل كلفة من النقل بالسيارات والشاحنات، وخاصة ربط الموانئ بمناطق الإنتاج الزراعي والمعدني والتصدير وربط مدينة دمشق بدير الزور بالحسكة بالقامشلي مباشرة، بعد ربط درعا والقنيطرة والسويداء بدمشق، بخط سريع يمر عبر البادية السورية وصولاً للعراق والأردن ولبنان والدولة الفلسطينية. ولإيجاد صناعة متطورة لقضبان السكك الحديدية وتركيبها، وبناء رؤوس القاطرات وقاطرات الجر، والصيانة الدورية، وتشغيل هذه الخطوط على الكهرباء والديزل معـًا.

وتطوير شبكة الخطوط البرية بين جميع المحافظات، بأتوسترادات، ذات حارات متعددة ومنفصلة وتطوير القائم منها، والوصول لمناطق الإنتاج والسكان، والربط مع الأسواق في المدن الرئيسية، بالدول المجاورة عبر وصلها بالطرق الدولية.

إنّ قضية الشبكة الطُّرُقية (سواء بالسّكك الحديدية أو الطُّرُق البريّة تحقق دمج البلد) في وحدة إنتاجية وسكانية تتيح سرعة في الشحن والحركة للسكان، وزيادة في الإندماج، (وسائط النقل يجب أن تكون أكثر تطوّراً وأمانـًا عمّا هي عليه).

وإعادة النظر بقوانين المرور، ووضع قوانين جديدة، تُنظّم حركة المرور على الطرقات الخارجية وداخل المدن، وإعادة تخطيط المدن، وتوسيع الشوارع الرئيسيّة، وعدم الغلو في العقوبات على المخالفين، لأنَّ من أهمّ أسباب الفساد والإفساد وانتشار الرّشوة في تطبيق قوانين السّير، والتوعية المرورية هي أكثر من ضرورية، للمواطن والسائق والشرطي.

إنّ تعزيز دور الشرطي من خلال زيادة راتبه الشهري وكفايته، ومنعه من ارتكاب المخالفات، سواء وهو يسير بالسيارت وموتورات الدوريات، حتى يكون قدوة للآخرين، وبالقوانين التي تقمع الرّشوة، وتطوير مهام مدارس السّواقة وتنظيمها وإقامتها على أساس الخبرة، وأن لا تُعطى إجازات السّواقة كما في السابق

بالواسطة؛ لأنّ الرّشوة والشّرطي ليس مهمته اقتناص العقوبة والمخالفة بقدر ما تكون علاقته مع المواطن والسائق علاقة تكاملية، لأنّ الهدف في النهاية، هو الأمان، ومنع وقوع الحوادث، وضمان وصول المتخاصمين للمحكمة وهم على اطلاع على المحاضر التي يكتبها الشرطي، وشروط التأمين الإلزامي الجزئيّ أو الكلّيّ، شركات التأمين بشكل واضح للتغطية عند وقوع الحوادث وعدم التملص عن مهامها.

كذلك إبرام اتّفاقيات النقل مع المحيط والدول المجاورة والدول البعيدة بشكل واضح، بحيث تستطيع السيّارات الشّاحنة السورية، الوصول إلى أهدافها في الشحن بشكل منضبط.

ـ أمّا في مجال الطيران: لا بُدَّ من إعادة هيكلة المطارات الحالية بشكل يسمح للطائرات العملاقة والصغيرة النزول والإقلاع بيسرٍ وسهولة، وإحداث شركات للطيران ليس فقط شركة الطيران السورية الحالية، ولكن يمكن للقطاع الخاص أن

يدخل هذا المجال، ومراعاة الأمن والسلامة لكل الطائرات، وتزويد هيئة الطيران بالطائرات الأحدث، وعقد اتّفاقيات للنقل الجوي مع البلدان، وبالشروط المعمول فيها حسب وكالة الطيران العالمية (اياتا).

وتجهيزات المطارات السورية في معظم المدن السورية الكبرى، بالمطارات للطيران الداخلي والخارجي، بما يُحقّق نقلة كبرى في السفر وأمان المسافرين، بدون إساءة للمسافر أو للقادم؛ لأنَّ المطارات والمداخل والموانئ مرآة حقيقية لأي بلد.

- في الأنظمة الدكتاتوريّة: يعتقدون أنَّ التَّشديد في تطبيق العقوبة الظالمة يُحقّق لهم رضوخ المحكومين، ولكن ذلك يأتي بنتائج عكسيّة ولو طال الزّمن.

- في الجوانب الحقوقية:

الدّستور: هو أبو القوانين، فكلُّ القوانين ينبغي ألّا تتعارض مع الدّستور، والمحكمة العليا، هي المُخوّلة عمليّاً بالتّفسير القانونيّ لكل ما يحدث في سوريا،

وقرارات المحكمة هذه يجب احترامها، وأي خرقٍ للدّستور، هو إخلال بالقضيّة الحقوقية، ونظريّة العقد الاجتماعي المعقودة بين الشعب والسلطات ينظّمها الدّستور والقوانين، وهذا يكمن في أن يكون جانب الحقوق متناغمـًا مع الواجب. فَلِكَي يستطيع المواطن أن يقدّم الواجب الوطنيّ في كلّ شيء ابتداءً من التقيّد بالأنظمة والقوانين عامّة، ودفع الضّرائب المستحقة عليه، والخدمة الإلزاميّة في الجيش، يجب أن يكون له حقوق. وهاتين المتقابلتين (الواجب والحقوق)، مكفولة بالدّستور، فمن حقّ المواطن الحصول على التعليم وعلى الاستشفاء، وعلى العمل، وعلى تبوُّء المراكز حسب كفاءته وخبرته، وبالدّرجة الأولى احترام حرّيته في القول والتعبير والكتابة والاجتماع والاعتصام والتظاهر وفقـًا للقانون الذي يُنظّم كلّ ذلك، وأنَّ حق الإنسان في الحرّيّة مُقدّس، إذ لا يمكن حجز المواطن إلّا عن طريق النّيابة العامّة، وبسند قانونيّ واضح، وله الحق في الدّفاع عن نفسه أو توكيل محامي، والمُتَّهم بريء حتى تثبت إدانته، وإذا أُدِينَ يجب أن

تُحترم آدميّته في السّجن، لأنّ السّجن ليس لحجز الإنسان والتقييد عليه فقط؛ ولكن لإصلاحه، وتعليمه الأصول، لأنّ السّجن ليس لحرمان السّجين من حقّ التعليم، وحقّ تحقيق مهارة معينة، وحقّه في الابتكار والمطالعة والبحث إذا رغب بذلك. ومن حقّ المواطن وواجبه، أن تسعى الدّولة عن طريق أجهزة الإعلام والمراكز الثّقافية ووسائل الاتّصال، تنمية روح المبادرة، وتشجيعه، وليس الحدّ من طموحه.

لأنّ المبادرات الشّخصيّة والجمعيّة تخلق حالات من النبوغ في المجتمع تُوضَع بخدمة الدّولة والناس والمجتمع، وروح المبادرة مرتبطة بإرادة الحرّيّة، وتحقيق الإنجازات الهامّة.

- في مجال الثقافة والسّياسة والإعلام: أن تكون الثقافة متاحة للجميع، من خلال التّوعية، وفتح المجال للحصول على الثقافة، بتنمية النّشر وإصدار الكتب والترجمة والعمل المسرحي والتلفزيوني والسينما، والمراكز الثقافية، وينبغي

تطوير الثقافة لتكون حالة مجتمعية وليست لتأليه الأشخاص والمسؤولين في سوريا، فإن الآثار والأوابد التاريخية، لا بُدَّ وأن يعرف الناس في بلادنا أهمّية هذه الكنوز الثقافية، وفسح المجال لفتحها أمام الجمهور مع الشرح الوافي عنها، وإتاحة الفرصة لكلّ الباحثين في هذا الاتّجاه في الوصول والتواصل لزيادة المعرفة، وتطوير الأهمّية للآثار في بلادنا، وتعظيم السّياحة الآثاريّة، وتعميمها، وتنظيم الرّحلات لكلّ الأماكن الأثريّة والاطلاع عليها، وتشجيع المبدعين في المجالات كافّة وخاصّة الثقافة.

وتكمن أهمية الآثار الاقتصادية في كونها مساهمًا رئيسيًّا في دعم الاقتصاد، سواء كان بشكل مباشر أوغير مباشر.

ومن أبرز الأوجه الاقتصادية التي تساهم فيها الآثار: توفير فرص عمل، ودعم المجتمع من حيث تقليل نسب البطالة، حيث يؤدّي استثمار المواقع الأثريّة المختلفة خاصة في المناطق والمحافظات والمدن والقرى النائية والبعيدة إلى

إيجاد أدوار وظيفيّة اقتصاديّة للشّباب في تلك المناطق، الأمر الذي يحقق الاستقرار السُّكَّانيّ، وفي هذا النطاق يعدّ القطاع السياحي، في إيجاد فرص العمل على مستوى العالم.

وذلك وفقاً للمجلس العالمي للسّفر والسّياحة، حيث تشير الأرقام إلى أنّ الوظائف التي يساهم القطاع السياحي في توفيرها تتراوح بين (١ , ٢ ٪ _ ٥ , ٦ ٪) من إجمالي حجم التوظيف في سوق العمل التي تعبّر عنه نسبة عالية من الوظائف التي يتطلبها مجال الخدمات السّياحيّة، والتي تشكّل الآثار والتراث أحد عناصر الجذب الأساسيّة فيها.

وبذلك يساهم استثمار الآثار بالطّريقة الصّحيحة في فرص للعمل والشغل، ودعم طاقات الشّباب.

وتلعب الآثار دوراً مهمّاً في الناحية الاجتماعيّة، وتكمن أهمّيتها في الدّور الذي تلعبه في تكوين هوية المواطن، وتعريفه بتاريخه وحضارته، وهذا يؤدّي إلى زيادة

الانتماء الوطنيّ والاعتزاز وغرس القيم الوطنيّة، ممّا ينتج عنه التلاحم القويّ بين أبناء الشَّعب الواحد.

وهذا يساعد على المحافظة على الآثار باعتباره مصدراً رئيسيّاً لحفظ تاريخ البلاد والشعوب التي عاشت فيها، ويعكس حضارتها الأصليّة التي قامت فيها منذ القِدَم، وللآثار دور مهمٌّ وحيويٌّ في جذب السّيّاح وبالتالي تحسين اقتصاد الدّولة، ولدينا في سوريا أماكن أثريّة عديدة في كل أنحاء البلاد، وهي ثروة هامّة.

المراجع:

١_الموسوعة العربية بتصرف.

٢_التراث والآثار والأهمّيّة الاقتصاديّة.

العربية نت بتصرّف (عن غوغل)

٣_كيف نحمي التراث من صانع الحضارة.

العربية نت ٢/ ٢/ ٢٠١٧م بتصرّف (عن غوغل).

- وفي مسألة الإعلام المرئي والمسموع والمقروء:

لا بُدّ من تنظيم العملية الإعلاميّة عبر إصدار قانون جديد للإعلام والمطبوعات، يُعبّر عن القطع مع المرحلة السّابقة، حيث كان المهيمن عليها السلطة، ونظرية الإعلام المفتوح ليست واقعيّة، وإنّما ممارسة العمل الإعلامي ينبغي أن تكون ضمن ضوابط قانونيّة، وأخلاقيّة، ويمارس الإعلام دوراً فيما يُسمّى بالسُّلطة الرّابعة، سواء أكان إعلامـًا يتبع للأحزاب أو للأشخاص، وتظلُّ مساحة الدَّور الإعلاميّ مفتوحة لبيان ومتابعة أمور الدّولة بلا تحريف أو تشهير.

ومهمّة الإعلام في المجتمع المدنيّ الدّيمقراطيّ: هي التّواصل الحيّ مع الجمهور كرقيب وناقد لكلّ القِوى، وتنظيم حملات في هذا المجال للرّقابة: وهي الوظيفة الأساسيّة التي تقوم بها الصّحافة وأجهزة الإعلام الأخرى.

وتحقيق الحقّ في حرّيّة التّعبير، وحقّ الجمهور في المعرفة والإشراف والمراقبة على السّلطة، وتحقيق مبدأ عدم تبعيّة وسائل الإعلام، وتعدّد مصادر المعلومات

ذات الطّابَع التّعدّدي (الطّريقة الرّسميّة والطّريقة غير الرّسميّة)، والإعلام يكشفت تقصير وأعمال السّلطات، وينتقد سلطات الحكم أمام الجمهور، وتشكيل الرأي العام من شأنه أن يؤثّر على قرارات الحكومة (السّلطة التنفيذيّة)، والاتّصال الحرّ يمكّن من وجود حقوق أساسيّة مثل: الحقّ في حرّيّة التّعبير، وحقّ الجمهور في المعرفة والمراقبة.

وللإعلام دورٌ هامٌّ في تقييد السّلطة؛ لأنّها تعمل كوسائل مراقبة، ومساعدتها على عملها، وذلك عبر: تعبئة الرّأي العام، وتحريك الجماهير بالخروج إلى المظاهرات، أو تغيير الحاكم في الانتخابات، وتعمل أجهزة الإعلام على تعزيز مبدأ حقوق الإنسان والمواطن، ومشاركة المواطنين في اتّخاذ القرارات، والميل نحو مبدأ حكم الشّعب، ومبدأ التّعدديّة، والمنافسة الحرّة، لا سيّما في مرحلة الانتخابات، وينبغي أن يبتعد الإعلام عن الإثارة بقصد تحقيق الإساءة، أو نشر الإشاعات الكاذبة.

خاتمة:

ما ورد معنا هو تصور لما يمكن أن يتحقق في مسيرة البناء وإعادة الإعمار في سوريا، بعد انتهاء الحرب، وهذه الحرب الكارثية، قد أخّرت سوريا لسنين عديدة، وأَتَتْ على كلّ شيءٍ حضاريٍّ وجميل في بلاد السوريين وحياتهم، ولكن لا يأس مع الحياة، والتطلّع نحو المستقبل، وترميم الحاضر إنسانيّاً ومادّياً. السّوريّون قومٌ عمليُّون، وقادرون على صنع الحياة الجديدة لبلدهم ولأجيالهم التي تعذّبت وذاقت المَرَارَ في سنوات الحرب اللّعينة، وقد أثبتوا أنّهم أوجدوا في مغترباتهم بيئة وبيئات من العمل الفاعل، والمنتج في دول الاغتراب واللّجوء وفي مجالات شتّى، فهم أيضاً مستعدّون وقادرون على إيجاد الظّروف والشروط المناسبة لبعث الحياة من جديد: في المدن والقرى، والمناطق، وتحويل الكارثة إلى ذكرى، والتطلّع نحو بناء سوريا الجديدة، القادرة على لملمة الجراح، وخلق النّهوض والقيامة، وفي شتّى المجالات. وسوريا القادمة ربما ستكون أجمل في

تماسك شعبها وإحساسه أنّه الأقدر على صيانة بلده والإحساس بها، وزيادة التفاعل الإيجابي للتّخلّص من الماضي المضني وجراحاته، وإقامة ورشات العمل لسوريا الجديدة، وتحفيز الاتجاهات الناظمة لإعادة هذه البلاد إلى دورها الوطنيّ والقوميّ والإنسانيّ، كما كانت دائمًا قلب أمّتها وروحها، ومنطلقها وهذا يتحقق إذا نجح السّوريّون في عدم إضاعة الوقت في الجدل والمماحكات السّياسيّة والكيفية التي يجب أن نبني بها بلادنا، المهمّ أن نبدأ من جديد.

والطّريق وخارطته أصبحت واضحة المعالم، محدّدة الأركان، قويّة بالعزيمة والإصرار، والانطلاق نحو مسيرة البناء والإعمار، وتطوير الزّراعة، والصّناعة، والخدمات، وتوفير فرص العمل للشّباب.

وتحديث التعليم، وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية، وخلق الفرص للجميع بدون استثناءات وتوظيف الإمكانيّات الماديّة والمعنويّة في سبيل القيامة السّورية،

الرّاسخة، لنجعل من هذا البلد، بلداً متطوراً، متقدمـًا، وشعبـًا متعلّمـًا مثقفـًا، يعرف من أين يبدأ، واثق الخطوات، ويعرف ما هي أهدافه المرحليّة والبعيدة.

ـ وسوريا ـ كما قدّمنا ـ لديها كلّ المؤهّلات للتّحوّل نحو بلد الإنتاج والتّصدير، والنمو والتّنمية المستدامة، ففيها جيل الشّباب السوريّ الذي تتراوح نسبته أكثر من (٥١٪) من عدد السّكان، وفيه التّجارب التي حصل عليها اللاجئون في بلاد الاغتراب، واطلاعهم على تطوّر الدّول، وكيف أن تركيّا خلال اثنتي عشر سنة تطوّرت، وتحوّلت من دولة نامية إلى دولة صناعيّة زراعيّة علميّة مصدّرة للتكنولوجيا، والبحث العلميّ، وفيها الخبراء والمخترعين...الخ، وألمانيا: هذه الدّولة العملاقة في كلّ شيءٍ والقويّة اقتصاديـًا، وهولندا: البلد الصغير الذي يعتمد على الزّراعة وتربية الحيوانات ومنتجاتها، وحجم الناتج القومي الكبير فيها، وكذلك الدانمارك، ولوكسمبورغ، وفرنسا، وسنغافورة. لقد عاش السوريّون كلّ

هذه النّجاحات التي حقّقتها هذه الدّول عن كثب، وبالتّأكيد تعلّموا منها الكثير، واندمجوا فيها، وتعلّموا لغاتهم، وتفاعلوا مع كلّ هذه النّجاحات لهذه الدّول.

وسوريا بلد الخصب والنّماء، قويّة في مواردها الزّراعية، والصّناعية، والموادّ الأوّليّة، ولها سبق في مجالات كثيرة تاريخيًا، والتّناغم بين هذه القطاعات، وترابطها وتكاملها، سيجعل من سوريا بلداً رائعًا في إنجازاته، العمليّة والعلميّة، فهي بلد حضاريّ في تاريخها السّابق، واللّاحق، وأهمّ شيءٍ فيها هو: العنصر البشري المتعلّم والمطّلع على تجارب الدّول والشعوب الأخرى، ولديه قيم التّحديث والبناء والاستمراريّة في تحديث بلده، ونهوضها في الدّولة السوريّة الجديدة، دولة كلّ المواطنين، والمواطنات، دولة التّعدديّة السّياسيّة، والاقتصاديّة، والثقافيّة، والحقوقيّة، دولة الإنسان الذي يرى في وطنه أجمل البلدان، ولا يقف عند التغزّل بجمالها، وحَسَبِها ونَسَبِها وتاريخها، ولكنّه الإنسان الذي يندمج في وحدة وطنية واحدة نحو بناء سوريا، وعلى مختلف الصُّعُد،

مستفيداً من إمكانيّات بلده، ومن دورها ومن تطلّع شعبها نحو المستقبل، في ورشة البناء الجديدة التي تبدأ على مستوى الإدارات الذاتية والمبادرات الفرديّة، إلى حالة عامّة تقودها دولة فيها إعلاء للقيم الوطنيّة، وإعلاء للعلم والمعرفة، وإعلاء للتّوجّه نحو تحقيق الأهداف الكبرى في جعل سوريا دولة لها مقوّمات، ولها دعائم، ولها شعب صمّم على أن يجمع كلّ طاقاته نحو إقامة سوريا الجديدة، مُستَهدِفًا إقامة العدل والتعليم، وتطوير الحياة التي يجب أن تُعاش بحرّيّة وكرامة، بعيداً عن الماضي وعذاباته، والجراح السّابقة، وعندما تقوم سوريا بهذه الخطوات الهامّة، تتحقّق أشياء كثيرة مادّية ومعنويّة.

ولعلّ كفاءة القيادة الجديدة، ونزاهة العاملين فيها، وتسخير كلّ الإمكانيّات لبناء دولة القانون، ودولة العدالة، ودولة الجميع، ودولة النّهوض الاقتصاديّ الاجتماعيّ الإنسانيّ، يُحقّق المزيد من الثراء الإنسانيّ أولاً وثانيـًا وعاشراً، والبقية تأتي؛ لأنَّ الإنسان هو: أداة التّنمية، وإسعاده ورفاهيته، هو غايتها، والأمم التي

قامت من تحت الرُّكام، ليست أفضل من أُمّتنا، وأُمّتنا صبرت كثيراً وتحمّلت أكثر، ولكنّ العزيمة والإصرار لديها كبير وكبير، وما نيلُ المطالب بالتّمنّي..... ولكن تُؤخذ الدّنيا غلابا.

السوريّون شعبٌ إذا قرّر أن يبني بلده (ينجح)، وهذه ليست عواطف، ولا أُمْنِيَات، السوريّون إذا عرفوا أن لديهم قيادة نزيهة، ومتعلّمة، وخبيرة، وتحقّقت الثّقة بينها وبين الشعب، فهذه الثّقة تصنع المعجزات، لقد أسهم السوريّون دائمًا في تلبية نداء الواجب، فقاموا بثورة من أقوى الثّورات، وجابهوا القِوى المتربّصة، وتم الاعتداء على كلّ شيءٍ في حياتهم، ولم يَسْلم بيتٌ إلّا وفيه مشكلة، ومع ذلك استمرّوا، سكنوا الكهوف والخيم البالية، وتحت الأشجار، وبتساقط المطر والثلوج تكبدوا السّير في الطُّرق الوعرة، تحمّلوا شماتة الأعداء والأصدقاء، عبروا البحار وفقدوا أعزّاء عليهم، كلّ ذلك لم يفتّ في عَضُدِ هذا الشّعب الجبّار، القويّ، الأمين، وفي مرحلة القيامة السوريّة، سيخوض السوريّون المجال الذي

يحقّق عودة سوريا القويّة، المعتمدة على الله، ثمّ إنسانها، وعلى قياداتها النزيهة والمتفانية، وعلى بناء الدّولة والمجتمع الجديد، إنسانـًا متعلّمـًا مثقّفـًا، بانيـًا في ورشة استثمار كلّ الممكن نحو بَلْوَرَةِ صيغ تجديده في التنمية وفي كلّ المجالات، دون النزوع نحو تضخيم قطاع وضمور قطاع، ولكن زجّ كلّ ما يمكن توظيفه في الخدمة والإدارة. سوريا الدّولة الزّراعية، الدّولة الصّناعية التي تغطي سوقها المحلي وتصدّر، دولة الخدمات لكلّ شعبها في مناطقه، الدّولة التي تقوم بواجباتها التعليميّة والصّحيّة، وحماية الآثار والبيئة، الدّولة التي توحّد ولا تفرّق بين جميع أبناء الشّعب، الدّولة التي ترعى الأيتام، والأرامل، والإنسان، وكبار السّنّ، بعد المرحلة الصعبة التي مرّت.

المؤلّف: د. (حسين علي الشرع)، سوريّ، خبير اقتصاديّ.

مارس العمل في وظائف كخبير اقتصادي، في سوريا، وفي المملكة العربية السعودية، وفي القطاع الخاص.

مؤلّفاته المنشورة:

١ـ البترول العربي بين الإمبريالية والتنمية. بيروت في العام ١٩٧٤م.

٢ـ البترول العربي والمال في معركة التّحرير والتنمية. بيروت ١٩٧٥م.

٣ـ تخطيط الصّناعات البتروكيميائية في سوريا دمشق ١٩٧٥م.

٤ـ البترول العربي ومستقبل التنمية في الوطن العربي. الرياض (دار العلوم ١٩٨٢م.

٥ـ الاقتصاد السعودي ومستقبل التنمية. الرياض (دار العلوم) ١٩٨٣م.

٦ ـ الاقتصاد السعودي في مرحلة بناء التّجهيزات الأساسيّة. الرياض (الجمعية العربية السعودية ١٩٨٦م).

٧_ الأوبك التّحولات الكبرى والتّحدي المستمر. دمشق ـ دار طلاس ـ ١٩٨٧م.

٨_ الأهمّية الاقتصادية لقطاعات البنى التحتية (المواصلات، الكهرباء، الموانئ) الرياض ـ دار المالك للنشر ـ ١٩٨٨م.

٩_ الاقتصاد السوريّ (مكامن القوة ـ وسوء الإدارة) مُنِعَ من النّشر ١٩٩٥م.

١٠_ الرؤوس الحامية (رواية سياسيّة اجتماعيّة) ممنوع من النّشر من قِبَل اتّحاد الكتاب العرب لأسباب سياسيّة.

١١_ عشرات المقالات المتخصّصة في: (الاقتصاد، والسّياسة، والتّنمية) نُشِرت في الصّحف والمجلّات العربية.

المراجع:

(١) _ The Genral Theory of Empolyment _ Interset and money.

(٢) _ شهادة الفريق أمين الحافظ (شاهد على العصر) الجزيرة في: ١٠/ ١/ ٢٠٠٥م.

(٣) _ Samer Sehtan News. Https//WWW Zaman alwsl Nek.

(٤) _ President Syrian Leaders.com.

(٥) _ الخليج العربي والدّيموقراطيّة (نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الدّيموقراطيّة ـ مركز دراسات الوحدة ـ د. فاروق عبد البر، د. محمد إبراهيم درويش، د. إبراهيم محمد).

(٦) _ المنظّمة العربية للقانون الدّستوري، تموز (يوليو) ٢٠١٧م (الكتاب السّنوي للمنظّمة العربية للقانون الدّستوري ـ التركيز على دور الجيش والحزب الواحد في الدولة ـ (جبهة التّحرير الجزائرية).

(٧) _ دستور الإمارات العربية المتّحدة (١٩٧١م) والمعدّل (٢٠٠٩م).

(٨) _ الإعلان الدّستوري المؤقت من ليبيا ٢٠١١م.

(٩) _ الدّستور الجزائري أيّار مايو ٢٠١٥م.

(١٠) _ ماهر حسن (حكاية الدّساتير المصرية) في: ٢٠٠ عام (دستور ١٨٧٩م، ديسمبر٢٠١٣م).

(١١) _ الدّستور السوريّ الصادر عام ١٩٥٠م، ودستور ١٩٧٣م، ودستور ٢٠١٢م.

(١٢) _ تشومسكي (الدّولة النّاشئة) كتاب ٢٠٠٦م.

.News Paper web e ph. com

(١٣) _ البروفسور: (جاسم عجاقة) ـ خبير اقتصادي واستراتيجي ـ (جريدة النّهار ١٧/ ١٠/ ٢٠١٧م).

(١٤) _ المجلس الأطلنطيّ.

.Syrian by-supporting idraksy. Nek

(١٥) _ بروكسل ٤/ ٥/ ٢٠١٧م، مؤتمر إعادة الإعمار في سوريا.

ملف إعادة الإعمار أمام مؤتمر لندن (إدويين سموأل).

هلا أخبار ٣/ ٢/ ٢٠١٦م.

(١٦) _ تقديرات إعمار سوريا للكاتب (شوقي عصام كاتب ومحرر أخبار) نقلاً عن اجتماع محمد أبو الغيط ـ أمين عام جامعة الدول العربية ـ مع الممثلة الأعلى للسّياسة الخارجية البريطانية فيديريكا موغريني.

(ومحمد جمال من منظمة إعادة إعمار سوريا)

(١٧) _ الأزمة في سوريا (كمال ديب) (تاريخ سوريا المعاصر).

(١٨) _ من ثورة مدنية إلى حرب بالوكالة. Bu Sayfanin Gevirisin

AraGeek

(١٩) _ مَن المستفيد الأكبر من الحرب في سوريا (ترك برس).

ملحق

دستور سوريا ١٩٥٠م

النصّ النهائي للدّستور كما أقرَّته الجمعية التأسيسيّة ١٩٥٠م

الفهرس

المحتويات